بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات في اللغة والنحو

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/12/4151)

الدليمي، علي مطر
دراسات في اللغة والنحو/ علي مطر الدليمي
عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013
( ) ص
ر.أ: (2013/12/4151).
الواصفات:/ قواعد اللغة// اللغة العربية

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

Copyright ®
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-572-78-5

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل و خلاف ذلك إلا بموافقة على هذا كتابة مقدماً.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com

دراسات في اللغة والنحو

الدكتور

علي مطر الدليمي

استاذ اللغة والنحو المساعد

في قسم اللغة العربية

كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة الانبار

الطبعة الأولى

2014 م – 1435 هـ

مكتبة لسان العرب
@lisanarb

الاهداء

إلى بلدي الجريح العراق...

إلى أساتذتي وزملائي....

الفهرس

تقديم وتعريف

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، وبه أستعين؛

يسعدني أن أقدم هذه الديباجة البسيطة لهذا الكتاب العلمي الرائع، الذي وجدت من خلفه باحثاً أصيلاً، وعالماً قديراً يستحق مني ومن الآخر الثناء والرفعة والمجد بكل معاني هذه الكلمات وغيرها، والتي تقال اليوم للجميع، وللأسف الشديد، ولا تقال لمن يستحقها ولو عرضاً أو تأويلاً.

والبحوث التي ضمت هذا الكتاب فيها من التنوع، والتجديد في النحو العربي المجيد. ولغتنا المجيدة المتميزة. إذ فيها من الرأي العلمي المرجح، والشواهد العلمية الكثيرة التي تؤيد هذه الآراء وتدعمها بالشيء المهم العلمي الملموس، وفيها المصادر العلمية الطيبة التي أعانت الباحث في كل شيء من العنوان حتى قائمتها النهائية التي جاءت مع كل بحث.

ولعل من النوافل ان نقول ما لنشر هذه البحوث في كتاب واحد مستقل، وتحت عنوان واحد مستقل، من اهمية ومكانة وإبداع للمؤلف والناشر والقارئ، اذ وضحت هذه الاهمية و..و...و.. في الكثير من كتبنا، ودراساتنا التي نُشرت وما زالت تُنشر الى يومنا هذا، والى أن يشاء الله تعالى.

وأما الثوابت فيجب ان نقول فيها، ان هذا الكتاب سيكون ثمرة جديدة يانعة في المكتبة اللغوية العربية، كما انه سيدفع، و أنا متأكد من ذلك، الباحثين والدارسين في اللغة والنحو في كل مكان ان يحذو حذوه، وأن يحاوروا ما فيه من مسائل علمية وفكرية متنوعة، ويتبنون بعض أفكار الباحث الدليمي وطروحاته العلمية البناءة، ومن الله التوفيق والإصابة.

الدكتور محمد عويد محمد الساير
20 / 8 / 2013م.

مسائل نحوية متفرقة رجحها

أبو حيان في البحر المحيط

مسائل نحوية متفرقة رجحها

أبو حيان في البحر المحيط

توطئة :-

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين:

وبعد:

يعد تفسير (البحر المحيط) من التفاسير النفيسة؛ إذ يمثل المرجع الأهم لمن يريد ان يطلع على وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم، وقد مثل الجانبُ النحويُ أكثر حضوراً من بقية الجوانب الأخرى، حتى اصبح هذا الكتاب نحواً اكثر منه في التفسير، وتميز هذا التفسير بميزات منها:

1. اعتماده على كتب كثيرة متنوعة في شتى المجالات منها اللغوية والنحوية والفقهية، وكتب التفسير والفقه والقراءات وغيرها.
2. اعتماد على الشواهد في تقعيد القاعدة النحوية، وتتمثل هذه الشواهد بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب (شعره ونثره).
3. الاهتمام باللغة والنحو والصرف والبلاغة.

وقد تناولت في هذا البحث أهم ترجيحاته النحوية فيما يخص الأسماء في حالاتها الإعرابية الثلاث.

أولا: الأسماء المرفوعة: وفيها مسألتان:

1- وقوع الفاعل جملة:-

من المعلوم عند النحاة أَنّ الفاعل لا يكون إلاّ اسماً، إذ يقول ابن عقيل (769 هـ): ((فأما الفاعل فهو: الاسم، المسند إليه فعل...))(1).

فالمفهوم من خلال هذا الكلام أَنّ الفاعل يكون مفرداً وهذه مسألة قد حُسِمَ أمرها عند النحاة.

أما هل يأتي الفاعل جملة، فالعلماء في هذا على قسمين: جاء في مغني اللبيب: ((واختلف في الفاعل ونائبه، هل يكونانِ جملةٍ أو لا، فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو: يعجبني قام زيدٌ، وفصّل الفراءُ وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبياً وُوجِدَ مُعلّقٌ عن الفعل نحو: ظهر لي أقام زيد ؟ صُحَّ وإلاّ فلا، وحملوا عليه: ((ثمَّ بدا لهُمْ مِنْ بعدِ ما رأَوْا الآياتِ ليُسجُنُنّهُ حتّى حين)) (2) ومنع الأكثرون ذلك كله...)) (3)

وجاء في (شرح شذور الذهب)لابن هشام (ت 761هـ) أَنّ الفاعل له أحكام وذكر منها انه لا يكون، وهذا هو مذهب الصحيح، وزعم قوم أَنّ ذلك جائز، وأستدلوا على ذلك بالسماع[4]

أما أبو حيان فهو ممن يختارون منع وقوع الفاعل جملة، ولنستمع الى كلامه، عند شرحه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [5] قال)) و (ماذا أنزل) ليس معمولاً لـ (قيل) على مذهب البصريين؛ لأنه جملة، والجملة لا تقع موقع المفعول الذي لم يسمَّ فاعله كما لاتقع موقع الفاعل)) [6]

والذي يميل اليه الباحث هو أنَّ الجملة لايجوز أنْ تقع فاعلاً؛ إذ إنّها غير مقبولة من ناحية الإعراب.

2- العامل الأولى بالعامل في التنازع:

قال ابن عقيل: ((التنازع: عبارة عن توجه عاملين الى معمول واحد، نحو: ((ضربتُ وأكرمتُ زيداً)) فكل واحد من (ضربت) و (أكرمت) يطلب (زيداً) بالمفعولية)). [7]

ولا خلاف بين النحاة انه يجوز اعمال كل واحد من العاملين اولى بالعمل في المعمول المتنازع فيه، الاول او الثاني.

فأمّا الكوفيون فقد ذهبوا الى انّ الثاني اولى بالعمل لقربه من المعمول [8] وذهب نحويون آخرون الى ان العاملين إذا اتفقا في الطلاب بأن يطلبا مرفوعاً او منصوباً، كان العمل لهما جميعاً، فهما معاً يعملان في المعمول المتنازع فيه، من غير حذف او اضمار، ومن الامثلة على ذلك كلمة (عمرو) في المثالين الآتيين:

نقول: قام وقعد عمروٌ ، فعمرو فاعل لكلٍ من (قام) و (قعد) معاً.

والمثال الآخر: زرتُ واكرمت عمراً، فعمرو مفعول لكل من (زرت) و (اكرمت) معاً [9].

أمّا ابو حيان فقد اختار إعمال الثاني؛ لأنه الافصح وقد جاء في القرآن الكريم كثيراً، وله اقوال كثيرة تؤكد هذا الكلام منها قوله: ((وإعمال الاول لم يرد في القرآن؛ لقلته)) [10] وقوله: ((ولا جائز ان يكون من اعمال الاول لان الاولى انْ لا يحذف من الثاني والأحسن حمل القرآن على الاولى)) [11] وهذان القولان يؤكدان امرين:

الاول: أنّ إعمال الاول لم يرد في القرآن؛ لقلته.

والآخر: أنّ إعمال الاول خلاف الاولى.

ومن الامثلة التي ذكرها ابو حيان والتي تؤيد ترجيحه إعمال الثاني، قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [12] إذ قال: ((و (رسول الله) يطلبه عاملان احدهما (يستغفر) والآخر (تعالوا) فأعمل الثاني على المختار عند اهل البصرة، ولو اعمل الاول لكان التركيب (تعالوا يستغفر لكم الى رسول الله ﷺ) [13]

والذي يذهب اليه الباحث ان الراجح هو اعمال الثاني؛ لوروده في القرآن الكريم، وعدم ورود اعمال الاول؛ كونه قليلاً،و فضلاً عن ذلك ان العرب يراعون الجوار والقرب فيحملون اللفظ عليه كما ذهب سيبويه.[14]

ثانياً: الاسماء المنصوبة: وفيها تسع مسائل:

1. حذف حرف النداء مع اسم الاشارة:

أختلف النحويون في مسألة حذف حرف النداء مع اسم الاشارة، فقد ذهب البصريون ومن ايّدهم [15] الى عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الاشارة، وعلى راسهم سيبويه إذ يقول

((ولايحسن أن تقول: (هذا)، ولا (رجل)، وانت تريد، (يا هذا)، و (يارجل))) [16]

والسبب في منع حذف حرف النداء مع اسم الاشارة هو ان نداءه يدل على اقتران الاشارة المطلقة،فلو حذف منه حرف النداء لحصل التباس بين النداء وغير النداء، والسبب الثاني انّ اسم الإشارة صفة لـ (اي) تقول: (يا أيها ذا إجلس، كما تقول: يا أيها الولد إجلس، فلما حذفت (اي) صارت (يا) مع اسم الاشارة بدلاً من (اي)، فكرهوا حذفها؛ لما فيها من الاجحاف.[17] امّا الكوفيون [18] فقد اجازوا حذف حرف النداء مع اسم الاشارة؛ وذلك بسبب وروده في القرآن الكريم والشعر الفري، فمن القرآن قوله تعالى: ((ثُمَّ أَنْتُمْ هؤلاء تقتلُونَ أَنْفُسّكُم))[19] اي: يا هؤلاء ومن الشعر قول الشاعر [20]

ذا ارعـــــواءَ فلـــــيس بَعْـــــدَ اشـــــتعالِ الـــــرَّ

أَسِ شـــــيباً الـــــى الصِّـــــبا مِـــــنْ سَـــــبِيْلِ

اي: يا ذا.

امّا ابو حيان فقد اختار مذهب البصريين في عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الاشارة، اذ يقول: ((ولا يجوز حذف حرف النداء من المشار على مذهب البصريين، ويجوز على مذهب الكوفيين، وقد جاء في الشعر وهو قليل)) [21].

اما الآية القرآنية السابقة فقد اعربها على الوجه الآتي:

ان يكون (انتم) مبتدأ واسم الاشارة (هؤلاء) خبر، وتقتلون جملة فعلية في محل نصب حال [22]

2- دخول (يا) النداء على (ليت):

اختلف النحويون في نوع (يا) الداخلة على (ليت)، فقد ذهب جمهور النحويين الى انها للتنبيه، كقوله تعالى)) : يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً)) [23].

وذهب قوم [24] الى انها (يا) النداء، والمنادى محذوف والتقدير: يا هذا ليتني.

اما ابو حيان فيختار مذهب الجمهور القائلين: انها للتنبيه؛ لأنها إذا كانت للنداء فإنّ ذلك يستوجب الحذف، والشيء إنّما يجوز حذفه اذا كان موضع لزوم الحذف.

والذي يبدو لي أن (يا) الداخلة على (ليت) تكون للتنبيه؛ اذ انها اذا كانت للنداء فان ذلك يحتاج الى تأويل، وعدم التأويل خير من التأويل.

3- ظرفية (آنفاً):

اختلف العلماء في اعراب كلمة (آنفاً) في قوله تعالى: ((ومنهمْ مَنْ يَسْتَمِعُ اليكَ حتّى اذا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قالوا لِلَّذينَ أُوتوا العِلمَ ماذا قال آنِفاً))[25]

فقد ذهب قسم منهم الى انها ظرف زمان فحسب، أمثال: الزمخشري [26] (ت 538 هـ) و والفخر الرازي [27] (ت 606 هـ) وابن منظور [28] (ت 711 هـ) والبغدادي [29] (ت 725 هـ)، اذ قال البغدادي: (((ماذا قال آنفا) يعني ما الذي قال محمد الآن، وهو الأئتناف...)) [30] وقد تبعهم في ذلك طائفة من المحدثين امثال: الصابوني [31] والكرباسي [32] والدكتور علي جابر المنصوري [33] وذهب القسم الآخر منهم امثال مكي بن ابي طالب [34] (ت 437 هـ) وابي البقاء العكبري [35] (ت 616 هـ) الى انها تحتمل وجهين هما:

1- ان تنصب على الحال من الضمير في (قال) اي: ماذا قال محمد مبتدئاً.
2- **ان تكون ظرفاً، والتقدير:** ماذا قال قبل هذا الوقت. اما ابو حيان فقد جزم بعدم ظرفية (آنفا) في قوله: ((والصحيح انه ليس بظرف، ولانعلم احداً من النحاة عدّه في الظروف))[36].

والذي يبدو لي مما سبق عرضه من آراء امران:

الاول: ان قول ابي حيان: ((... ولا نعلم احداً من النحاة عّده في الظروف)) أمرٌ فيه نظر؛ اذ قال بظرفيتها علماء مفسرون سابقون لابي حيان امثال: الزمخشري والفخر الرازي.

والثاني: انّ كلمة (آنفاً) عند سماعها تعطيك معنى الظرفية الزمانية؛ اذ تكون بمعنى(سابقاً).

4- وقوع الماضي المثبت حالاً بدون (قد):

من المعلوم ان الحال تاتي مفردة، نحو قولنا: جاء محمدٌ راكضاً. وتأتي جملة كقولنا: جاء زيد يضحك.

وقد اختلف النحويون في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت حالاً من دون (قد) فقد ذهب الأخفش والكوفيون [37] ما عدا الفرّاء الى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالاً من دون(قد)، ودليلهم على ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [38]. اذ وردت الجملة الفعلية (حصرت صدورهم) حالاً من دون (قد).

امّا البصريون والفراء [39] فقد ذهبوا الى انه يشترط في الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت الواقعة حالاً ان تقترن بـ (قد) وتستوي في ذلك (قد) المقدرة او الظاهرة واستدلوا على ذلك بقول الشاعر.

فجئت وقد نضّت لنومٍ ثيابَها

لدى السِّتْر إلاّ لِبْسَةَ المتفضِّلِ

فقد وقعت جملة (نضّت) حالاً مع اقترانها بـَ (قد). ومن خلال الموازنة بين دليل الكوفيين ودليل البصريين يتضح لنا ان دليل الكوفيين اقوى؛ لان دليلهم من القرآن الكريم،اما البصريون فدليلهم من الشعر العربي،ولكن من خلال سماع الرد البصري على دليل الكوفيين يتضح لنا أنَّ دليل البصريين اقوى؛ اذ إنّ الفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [41] صفة لـ (قوم) مقدر، والتقدير فيه: (اوجاءوكم قوم حصرت صدورهم)، والفعل الماضي اذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز ان يقع في محل نصب حال.

امّا ابو حيان فقد اختار مذهب الكوفيين والاخفش القائلين بجواز وقوع الماضي في محل نصب حال مجرداً من (قد) ولنستمع الى كلامه؛ اذ يقول: ((وقد اجاز الاخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير (قد)، وهو الصحيح، اذ كثر في العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل)) [42]، فعند وقوفه على قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ﴾ [43]. قال:

((ولا يحتاج الى اضمار (قد)؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس عليه)) [44].

والذي آراه انه يجوز مجيء الفعل الماضي المثبت حالاً بدون اقترانه بـ (قد)؛ لان الجملة الحالية ان جاءت غير مقترنة بـ (قد) فإنّ ذلك لا يحتاج الى تأويل وتقدير، وقد نقل السيوطي (ت 911 هـ) في الهمع قول ابي حيان، اذ قال: ((قال ابو حيان: والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون قد ولا يُحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك...)) [45].

5- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر:

للحال مع صاحبه ثلاث حالات:

1- يجوز فيها التقديم والتأخير عنه، وهو الاصل، كقولنا جاء زيدٌ ضاحكاً؛ اذ يجوز في ذلك انْ نقول جاء ضاحكاً زيدٌ.

2- انْ تتأخر عنه وجوباً، وذلك لأمرين:

الاول: ان تكون الحال محصورة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [47].

الثاني: ان يكون صاحبها مجروراً بحرف غير زائد، نحو قولنا: (مررتُ بهندٍ جالسةً)، ومنهم من اجاز التقديم.

3- ان تتقدم الحال على صاحبها وجوباً اذا كان صاحبها محصوراً نحو قولنا: (ما جاء راكباً الاّ زيدٌ).

والمسالة التي نحن بصدد الكلام عليها هي مسالة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر؛ اذ اختلف النحاة في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، فقد ذهب جمهور النحويين [48] الى عدم جواز ذلك،فلا تقول في (مررت بهندٍ جالسةً) مررت جالسةً بهند.

والسبب في عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر هو: ((لأنّ تقدم حال المجرور عليه في الاحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار)) [49].

امّا ابن كيسان [50] (ت 299 هـ) و ابو علي الفارسي [51] (ت 377 هـ) وابن برهان [52] (ت 456 هـ) والسمين الحلبي [53] (ت 756هـ)فقد ذهبوا الى جواز ذلك،واستدلوا

على ذلك بالسماع من القرآن الكريم والشعر، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [54]؛ فقد جاءت كلمة (كافةً) حالاً من (الناس) المجرور باللام وقد تقدم عليه الحال، والاصل في ذلك ((للناس كافة)).

اما دليلهم من الشعر قول الشاعر [55]:

فَـــإنْ تـــكُ أذواءٌ أَصِـــبْنَ وَنِسْـــوَةٌ   فَلَــنْ يَــذْهبوا فَزَعــاً بقتــل حبــالِ

فقد قدم في هذا الشاهد الشعري (فزعاً) وهي حال على صاحباها المجرور بحرف جر (بقتل).

امّا راي ابي حيان في هذه المسألة، فهو من العلماء الذين يختارون تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، والدليل على ذلك قوله: ((ذهب الاكثرون الى أنّ ذلك لا يجوز، وذهب ابو علي، وابن كيسان، وابن برهان، ومن معاصرينا ابن مالك الى انّه يجوز، وهو الصحيح، من امثلة ابي علي (زيدٌ خير ما يكون خيرٌ ما يكون خير منك)،

التقدير (زيد خير منك خير ما يكون)، فجعل(خير ما يكون) حالاً من الكاف في (منك) وقدّمها عليه قال الشاعر [56]:

إذا المــرْءُ أعيتــه المــروءَةُ ناشِــئاً   فَمَطْلَبُهـــا كَهْـــلاً عَلَيــهِ شــديدُ

وقال آخر [57]

تَسَـــلِّيْتُ طُـــرّاً عَـــنْكُمُ بَعْـــدَ بَيْـــنِكُمُ   بِـــذِكْرِكُمُ حَتَّـــى كَـــأَنَّكُمُ عِنْـــدِي

اي: تسليت عنكم طراً، اي جميعاً، وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور، وعلى ما يتعلق به، ومن ذلك قول الشاعر [58]:

مَشْـــغُوفةً بِـــكَ قَـــدْ شُـــغِفْتُ وإنَّمـــا   حُـــتِمَ الفِـــراقُ فَمـــا إليـــكَ سَـــبيلُ

وقال الآخر [59]:

غَـــافِلاً تَعْـــرِضُ المَنِيَّـــةُ لِلْمَـــرْ   ءِ فَيُـــدْعَى وَلاتَ حِـــيْنَ إبَـــاءِ

أي: (شغفت بك مشغوفة)، و (تعرض المنية للمرء غافلاً). وإذا جاز تقديمها على المجرور والعامل، فتقديمها عليه دون العامل اجوز...)) [60]. والذي يميل اليه الباحث هو جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر؛ وذلك لسببين:

الأول: وروده في القرآن الكريم والشعر العربي.

الثاني: قول ابي حيان من انّه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور، وعلى ما يتعلق به، فتقديمها عليه دون العامل أجوز.

6- مجيء التمييز معرفة:

اختلف النحاة في مسألة مجيء التمييز معرفة، فقد ذهب الفراء [61] والطبري [62] والزمخشري [63] في احد قوليه الى جواز مجيء التمييز معرفة ودليلهم في ذلك قوله ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾ [64].

وقول الشاعر: [65]

عَـلاَمَ مُلِئْـتَ الرُّعْـبَ والحَـربُ لـم تقِـدْ   لظاهـا ولـم تُسـتَعْمَل البـيضُ والسُّمْرُ

نلاحظ أنّ كلمة (الرعب) معرفة، وقد جاءت تمييزاً في هذا الشاهد.
وذهب سيبويه [66] والزمخشري[67] في القول الآخر، وأبو البقاء العكبري [68] (616 هـ) الى عدم جواز مجيء التمييز معرفة، لأن التمييز اذا عُرفَ كان مخصوصاً، ولم يُعطِ ايّة فائدة، لانه اشبه الحال من حيث انه يبين ما قبله، ولمّا اشبه الحال وجب ان يكون نكرة كما أنّ الحال نكرة [69] ولذلك فقد ردّ المانعون على المجيزين في توجيه الآية القرآنية ((وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ)) [70]؛ اذ قالوا: ان كلمة (نفسه) ليست منصوبة على التمييز، بل هي منصوبة على نزع الخافض، والاصل (في نفسه) [71] امّا (ال) في كلمة (الرعب) في قول الشاعر فهي زائدة [72]. امّا ابو حيان فنراه يختار عدم جواز مجيء التمييز معرفة، اذ قال: ((ولا تعريف للتمييز، خلافاً لبعض الكوفيين وابي الحسن الطراوة))[73]، ومن الامثلة التي ذكرها ابو حيان في عدم مجيء التمييز معرفة ما قاله [74]
معرض رده على الزمخشري الذي اجاز ان يكون قوله: ((من الدمع)) في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعۡيُنُهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ حَزَنًا﴾ [75] تمييزاً، رغم كونه معرفة [76].

7- مجيء (إلاّ) بمعنى الواو:

تأتي (إلاّ) عند النحاة على انواع عدة منها: ان تكون للاستثناء، ولكن، وصفة، ومركبة، وزائدة، ومعنى الواو [77].
والذي نحن بصدد دراسته مجيء (إلاّ) بمعنى الواو، اذ اختلف النحاة في هذه المسألة، فقد ذهب الكوفيون [78] ومنهم الفراء [79] (وابو عبيدة [80] والهروي [81] والجوهري [82] وابن منظور [83] الى أنّ (إلاّ) تجيء بمعنى الواو، وحجتهم في ذلك القرآن الكريم والشعر العربي، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [84] والمراد بالآية القرآنية هو (ولا الذين ظلموا يكون لهم ايضاً حجة).

ومن الشعر العربي قول الشاعر [85]

وكُــــــلُّ أَخٍ مُفارِقــــــهُ أَخـــــوهُ   لَعَمْـــــرُ أَبيــــكِ إلاّ الفَرْقَـــــدانِ

والمراد بـ (إلاّ الفرقدان): والفرقدان؛ لتكون (إلا) بمعنى الواو.

اما البصريون [86] ومن سار على نهجهم، مثل: الطبري [87] و المرادي [88] (ت 749 هـ) وابن القيم [89] (ت 751هـ) الى أن (إلاّ) لا تجيء بمعنى الواو، والسبب في ذلك يعود الى أنّ لكل حرف له معنىً معين؛ اذ لو كان له معنيان لحصل لبس في المراد من الحرف. هذا من جهة، ومن جهة اخرى أنّ (ألاّ) للاستثناء، وهذا يقتضي إخراج الثاني من حكم الاول، والواو وضعت للجمع، أي: ادخال حكم الثاني في الاول، وعلى هذا الاساس مُنِعَت (إلاّ) أنْ تكون بمعنى الواو لحصول التباين بين الحرفين [90].

أمّا الادلة التي استشهد بها الكوفيون على أَنّ (إلاّ) بمعنى الواو، فقد وجد لها البصريون مخرجاً لتقوية مذهبهم، فقوله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [94] قال: ((وإثبات (إلا) بمعنى الواو لايقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ فيما ادعي فيه ان (إلا) بمعنى الواو)) [95].

والذي يميل إليه الباحث هو أن (إلاّ) لا تجيء بمعنى الواو وذلك لسببين:

الاول: إنّ معنى الواو الدلالة على الجمع، فلذلك هي تفيد المشاركة، و (إلاّ) تدل على الاستثناء، فلذلك هي تفيد عدم المشاركة، وعلى هذا لايمكن ان يجتمع نقيضان في الدلالة على معنى واحد.

والثاني: إنّ الادلة التي جاء بها المجوزون يمكن حملها على التأويل.

8- توسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها:

اختلف النحاة في هذه المسألة، وهم على مذهبين:

مذهب المجيزين ومنهم: سيبويه [96] (ت180 هـ) والفراء [97] وابن جني [98] وابن السيد البطليوسي [99] (ت521هـ) وابن هشام [100]) وحجتهم في ذلك قراءة النصب [101] في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [102].

وأمّا المذهب الآخر فهو مذهب عدم المجيزين لتوسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها ومنهم المبرد [103] (ت 285 هـ) وابن السراج [104] (ت 316 هـ) وابن درستويه [105] (ت347 هـ) وسبب المنع هو القياس على فعل التعجب وعسى ونِعمَ وبئس بجامع عدم التصرف [106]

أمّا ابو حيان فقد رجح مذهب المجيزين اعتماداً على قراءة النصب السابقة، إذ قال: منع ابن درستويه توسيط خبر (ليس) بينها وبين أسمها؛ تشبيهاً لها بـ (ما)، اراد ان يحكم عليها بانها حرف ولكن هذا الامر لا يصح؛ لورود القراءة المتواترة [107].

والذي يميل اليه الباحث هو جواز توسيط خبر (ليس) بينها وبين اسمها بشرط امن اللبس، فان لم يؤمن اللبس فلا يجوز.

9- خبر (انَّ) الواقعة بعد لو:

اختلف النحاة في خبر (أنّ) الواقعة بعد لو هل يكون فعلاً او اسما، فمن النحاة من ذهب الى ان خبر (أنّ) الواقعة بعد لو يجب ان يكون فعلاً فقد نقل السيوطي [108] عن السيرافي (ت368 هـ) والزمخشري أنّ خبر (أنّ) الواقعة بعد لو يجب انْ يكون فعلاً، ولا يصح أنْ يكون اسماً ويستوي في ذلك الجامد والمشتق. ومن النحاة من ذهب الى جواز مجيء خبر (أَنّ) الواقعة بعد لو اسماً جامداً او مشتقاً ومنهم ابن مالك [109] وابن هشام [110] ولهم على ذلك أدلّة من القرآن الكريم والشعر العربي، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [111]؛ اذ نلاحظ أَنّ (اقلام) جاءت اسماً جامداً ومع ذلك هي خبر (أَنّ) الواقعة بعد لو، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ ﴾ [112] فقد جاءت لفظة (بادون) خبراً لـ (أَنّ) الواقعة بعد لو وهي اسم مشتق.

أمّا الادلة من الشعر العربي التي تؤيد مجيء خبر (أنّ) الواقعة بعد لو اسماً جامداً او مشتقاً، فمن المشتق قول الشاعر [113]:

لـــو أنّ حَيّـــاً مُــدْرِكُ الفَـــلاحِ　　　أَدْرَكَـــهُ مُلاعِـــبُ الرِّمـــاحِ

فإنّ (مُدْرَك) اسم مشتق، وهي خبر (أنّ) الواقعة بعد لو.

ومن الجامد قول الشاعر [114]:

ولَـــوْ أَنَّهـــا عُصْـــفُوْرَةٌ لَحَسِـــبتُهَا　　　مُسَـــوَّمَةً تَـــدْعُو عُبيـــداً وَأيَّمـــا

فقد جاءت (عصفورة) اسماً جامداً وهي خبر (أَنَّ) الواقعة بعد لو.

امّا ابو حيان فقد اختار جواز مجيء خبر (أَنَّ) الواقعة بعد(لو) اسماً جامداً او مشتقاً؛ وذلك لمجيئه في القرآن الكريم، وكثرته في لسان العرب، ولنستمع عند كلامه على قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [115] إذ قال: ((وأقلام: خبر لـ (أَن)،وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري، وبعض العجم ممن ينصر قوله إِن خبر (أَنّ) الجائية بعد (لو) لايكون اسماً جامداً، ولا اسماً مشتقاً. بل يجب ان يكون فعلاً، وهو قول باطل، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه، قال الشاعر [116]:

ولَوْ أَنَّها عُصْفُوْرَةٌ لَـــحَسبتُهَا　　　مُســـوَّمَةً تَدْعُـــو عُبيداً وَأيَّما

وقال آخر [117]:

مـــا اطيَـــبَ العَـــيْشَ لأنَّ الفَتـــى حَجَـــرٌ　　　تَنْبُـــو الحـــوادِثُ عنـــهُ وهـــو مَلْمُـــومُ

وقال آخر [118]:

ولــــو أَنَّ حَيّـــاً فائِـــتُ المـــوْتُ فَاتَـــهُ   أَخـو الحَـرْبِ فَـوْقَ القـارِحِ العَـدَواني

وهو كثير في لسانهم)) [119].

والذي يميل اليه الباحث جواز مجي خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) اسماً جامداً او مشتقاً، لوروده في القرآن الكريم والشعر العربي.

ثالثاً: الاسماء المجرورة: وفيها مسألتان:

1- نوع اضافة المصدر:

تقسم الاضافة الى قسمين [120]:

محضة، وغير محضة

فالمحضة: هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع الى معموله، وتفيد الاسم الاول تخصيصاً إنْ كان المضاف إليه نكرة، نحو: هذا غلامُ امرأةٍ، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، نحو هذا غلام زيدٍ.

أمّا غير المحضة فهي:

1- إضافة اسم الفاعل والمفعول الى معمولهما إذا كانا دالّين على الحال أو الاستقبال، نحو: (هو ضاربُ خالدٍ الآنَ أو غداً) و (هو مضروب الأبِ الآن أو غداً)، فإن كانا للمضي فإضافتهما محضة، نحو: (هو ضاربُ خالدٍ أمسِ).

2- اضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقاً الى معمولها، نحو: (هذا ضرّابُ الرؤوس وطويلُ القامةِ وحسنُ الوجهِ).

3- ويلحق بهذه الصفات المنسوب اذا اضيف الى مرفوعة، نحو: (هو عراقيُّ الوطنِ عربيُّ النسبِ) والمصادر إذا كانت بمعنى اسم الفاعل أو المفعول، نحو: قيد الأوابد اي: مقيد الأوابد.

وقد حصل خلاف بين النحاة في مسألة نوع اضافة المصدر، فمنهم [121] من ذهب الى أنّ المصدر إذا أضيف الى مرفوعه كـ (الفاعل) او منصوبه كـ (المفعول به) فإنّ إضافته تكون محضة، ومنهم من ذهب الى أنّ إضافة المصدر تكون غير محضة، والسبب في ذلك كما نقله السيوطي [122] نقلاً عن ابن الطراوة (ت528هـ) انه قال: إنّ إضافة المصدر الى مرفوعه او منصوبه غير محضة؛ لانَّ المصدر إنما عمل بالنيابة عن الفعل، وما عمل بالنيابة أقوى مما عمل بالشبه...

أمّا ابو حيان فنراه يرجح مذهب القائلين بـأنّ إضافة المصدر محضة، والدليل على ذلك أنه وصف ما ذكره ابن برهان وابن الطراوة بخصوص نوع اضافة المصدر بأنه فاسد [123] والذي يراه الباحث مما سبق أمرين:

الاول: إنّ إضافة المصدر الى مرفوع او منصوبه إضافة محضة كقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [124]؛ إذ نلاحظ أَنّ المضاف (دفع) قد استفاد من المضاف اليه وهو لفظ الجلاله (الله).

والآخر: إنّ استعمال ابي حيان لعبارة (فاسد) اثناء نقده كلام ابن برهان وابن الطراوة، فيه نوع من القساوة وكان بإمكانه استعمال عبارات أقلَّ قساوة مثل: غير مُرْضٍ او فيه نظر.

2- الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمعمول المضاف:

أختلف النحاة في مسألة الفصل بين المتضايفين، فمنهم من اجاز ذلك، ومنهم الكوفيون [125] ومن تبعهم مثل ابن هشام [126] والسيوطي [127] وقد قال ابن هشام: ((زعم كثير من النحويين أنَّه لايفصل بين المتضايفين إلاّ في الشعر، والحق أنّ مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السبعة:

احداها: ان يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعلاً، والفاصل إمّا مفعوله كقراءة ابن عامر: ((قَتْلَ اولادَهم شركائهم)) [128]، وامّا ظرفه كقول بعضهم: (تركُ يوماً نفسِكَ وهواها سعي لها في رداها).

الثانية: أنْ يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إمّا مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة: ((فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه))[129] او ظرفه كقول الشاعر:[130]

كَناحتِ يوماً صَخْرَةٍ بِعَسِيْلِ

الثالثة: أنْ يكون الفاصل قَسَماً كقولك: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ)) [131].

وذهب البصريون [132] ومن تبعهم مثل: ابن خالويه [133] (ت370هـ) وابي علي الفارسي[134] والزمخشري [135] الى المنع في ذلك وجوّزوا الفصل بالظرف وشبهه في الضرورة الشعرية، وحجتهم في ذلك أَنّ المضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز الفصل بينهما [136].

فقد ذهب بعض العلماء بالنيل من قراءة ابن عامر، لكونها حجة للفصل بين المضاف والمضاف اليه، قال ابن خالويه: ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيح في القرآن الكريم، وإنما يجوز في ضرورة الشعر[137]. ومنهم من وصفها بالقبح [139].

أمّا ابو حيان فقد اختار جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه، اعتماداً على قراءة ابن عامر؛ لانها متواترة؛ ولوجودها في لسان العرب في ابيات عدة، وقد اخطأ مَنْ منع ذلك [139]، فعند كلامه على قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾ [140]. قال: ((وقرأ ابن عامر كذلك إلاّ أَنّه نصب (اولادهم) وجر (شركائهم)، فصل بين المصدر المضاف الى الفاعل

بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها، مقدموهم ومتأخروهم ، ولا يجيزون ذلك إلاّ في ضرورة الشعر، وبعض النحويين اجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى العربي المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل ان يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها في لسان العرب في عدة ابيات...)) (141).

والذي يبدو لي جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، للأسباب التي ذكرها ابو حيان.

من خلال الجولة السريعة مع الآراء التي رجحها ابو حيان في تفسير يمكن إجمال نتائج البحث فيما يأتي:

1. تمسك أَبي حيان بمذهب البصريين عند ترجيح الآراء وذلك في كل المواضع إلاّ في واحد منها فقد اختار مذهب الكوفيين، وذلك في جواز وقوع الماضي في محل نصب حال عند تجرده من (قد)
2. عدم دقته في التحري عن بعض الحقائق؛ إذ ذكر أَنه ليس أحدٌ ممن سبقه من العلماء من قال بظرفية (آنفا) وقد قال بظرفيتها كَلٌّ من الزمخشري والفخر الرازي.
3. اعتماده على السماع من القرآن الكريم وقراءته والشعر العربي في ترجيح الآراء.

الهوامش

(1) شرح ابن عقيل: 2 / 40
(2) يوسف: 35
(3) مغني اللبيب: 2/ 90.
(4) ينظر: شرح شذور الذهب: 165 – 170.
(5) النحل: 24.
(6) البحر المحيط: 5/ 484.
(7) شرح ابن عقيل: 2 / 68.
(8) ينظر في هذه المسألة الإنصاف: 1/ 83، وشرح المفصل: 1 /78، ومعاني النحو: 2 / 123 – 124.
(9) ينظر: ارتشاف الضرب: 3 /87، والهمع: 3 / 94.
(10) البحر المحيط: 4 / 339.
(11) نفسه: 1 / 164.
(12) المنافقون: 5.
(13) البحر المحيط: 8 /273.
(14) ينظر: الكتاب: 1 / 74.
(15) ينظر: نفسه: 2 / 230، وأوضح المسالك: 3/ 72، و مغني اللبيب: 2 /442، ومعاني النحو: 4 / 276.
(16) الكتاب: 2 / 230.
(17) ينظر: شرح الكافية: 1 / 160.
(18) ينظر: أوضح المسالك: 3 / 72
(19) البقرة: 85.
(20) البيت في شرح ابن عقيل: 4 / 4 بدون نسبة.
(21) البحر المحيط: 2 / 486.
(22) نفسه: 1 /290.
(23) النساء: 73.
(24) ينظر: البحر المحيط: 3 / 292.
(25) محمد: 16.
(26) ينظر: الكشاف: 3 / 534.
(27) ينظر: التفسير الكبير: 28 / 58.
(28) ينظر: لسان العرب: 9 / 14 (انف).
(29) ينظر: تفسير الخازن: 6 / 149.
(30) نفسه: 6 / 149.
(31) ينظر: صفوة التفاسير: 3 / 210.
(32) ينظر: مواقع حالات الأعراب: 16.
(33) ينظر الدلالة الزمنية في الجملة العربية: 95.
(34) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 673.
(35) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2 / 237، وينظر: الشافي الوجيز: 2 / 614.
(36) البحر المحيط: 8 / 79.
(37) ينظر: الإنصاف: 1 /252.

(38) النساء: 90.
(39) ينظر: الإنصاف: 1 /252.
(40) قائله هو امرؤ القيس: ينظر: ديوانه: 14.
(41) النساء: 90.
(42) البحر المحيط: 7/ 493.
(43) الحج: 11.
(44) البحر المحيط: 7 / 493.
(45) ينظر: الهمع.
(46) ينظر: اوضح المسالك: 2 / 88.
(47) الأنعام: 48.
(48) ينظر: الكتاب: 2 / 124، وشرح ابن عقيل: 2 /101.
(49) الكشاف: 3 / 290.
(50) ينظر: ابو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: 148 – 149.
(51) ينظر: البحر المحيط: 7 / 281.
(52) ينظر: البحر المحيط: 7 / 281.
(53) ينظر: الدر المصون: 3 / 655 نقلاً عن (السمين الحلبي ودراساته النحوية في الدر المصون): 166.
(54) سبأ: 28.
(55) قائله هو طلحة بن خويلد الاسدي، ينظر: المحتسب: 2/ 148، وشرح ابن عقيل: 2/ 101
(56) الأبيات في البحر المحيط: 7 / 281 بدون نسبة.
(57) الأبيات في البحر المحيط: 7 / 281 بدون نسبة.
(58) الأبيات في البحر المحيط: 7 / 281 بدون نسبة.
(59) الأبيات في البحر المحيط: 7 / 281 بدون نسبة.
(60) البحر المحيط: 7 / 281.
(61) ينظر: معاني القرآن: 1 /79
(62) ينظر: جامع البيان: 1 / 437.
(63) ينظر: الكشاف: 2 / 208
(64) البقرة: 130.
(65) البيت في شرح التسهيل: 2 / 386 بلا نسبة.
(66) ينظر: الكتاب: 1 / 202 – 203.
(67) ينظر: الكشاف: 1 / 312.
(68) ينظر: التبيان في اعراب القرآن: 2 / 179.
(69) ينظر: المقتضب: 3 / 32.
(70) البقرة: 130.
(71) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 148 – 149.
(72) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة: 9.
(73) البحر المحيط: 1 / 199.
(74) ينظر: الكشاف: 2 / 208.
(75) التوبة: 92.

(76) ينظر: البحر المحيط: 5 / 86.
(77) ينظر: دراسة في حروف المعاني الزائدة : 242 – 243.
(78) ينظر: الإنصاف: 1 / 266.
(79) ينظر: معاني القرآن: 1 / 86
(80) ينظر: مجاز القرآن: 1 / 60، ومعاني القرآن للأخفش: 343.
(81) ينظر: الأزهية: 187.
(82) ينظر: الصحاح: 6 / 2545 (إلا)
(83) ينظر: لسان العرب: 15 / 432 (إلا)
(84) البقرة: 150.
(85) اختلف في نسبة هذا البيت، فمنهم من نسبه لعمرو بن معدي كرب كما في كتاب: 2 / 334، ومنهم من نسبه لحضرمي بن عامر كما في الخزانة: 2 / 52.
(86) ينظر: الإنصاف: 1 / 266.
(87) ينظر: جامع البيان: 2 / 21.
(88) ينظر: الجنى الداني: 479.
(89) ينظر: بدائع الفوائد: 1 / 96 – 97
(90) ينظر: الإنصاف: 1 / 269.
(91) البقرة: 150.
(92) ينظر: الإنصاف: 1 / 269.
(93) سبق تخريجه.
(94) البقرة: 150.
(95) البحر المحيط: 1 / 442.
(96) ينظر: الكتاب: 2 / 37.
(97) ينظر: معاني القرآن: 1 /103.
(98) ينظر: اللمع في العربية: 1 / 8.
(99) ينظر: كتاب الحلل: 160.
(100) ينظر: اوضح المسالك: 1 / 170.
(101) هي قراءة حمزة وحفص، ينظر: النشر: 2 / 226.
(102) البقرة: 177.
(103) ينظر: المقتضب: 4 / 194.
(104) ينظر: الهمع: 1 / 373.
(105) ينظر: البحر المحيط: 2 / 3.
(106) ينظر: الهمع: 1 /373.
(107) ينظر: البحر المحيط: 2 / 3.
(108) ينظر: الاتقان: 2 / 193.
(109) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1637.
(110) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 317.
(111) لقمان: 27.
(112) الاحزاب: 20.
(113) قائله: لبيد بن ابي ربيعة، ينظر: شرح ديوانه: 33 برواية: لو كان حياً.

(114) لم اقف عليه، ينظر: البحر المحيط: 7 / 191.
(115) لقمان: 27.
(116) سبق تخريجه.
(117) قائله: تميم بن ابي بن مقبل كما في الحيوان للجاحظ: 4 / 310.
(118) لم اقف عليه، ينظر: البحر المحيط: 7 / 191.
(119) نفسه والموضع نفسه.
(120) ينظر: شرح ابن عقيل: 3 / 15- 16، ومعاني النحو: 3 / 107 – 113.
(121) ينظر: شرح التسهيل: 3 / 225.
(122) ينظر: الهمع: 2 / 60.
(123) *ينظر: البحر المحيط: 3/ 243.*
(124) البقرة: 251، الحج: 40.
(125) ينظر: ائتلاف النصرة: 51.
(126) ينظر: اوضح المسالك: 2 / 226 – 227.
(127) ينظر: الهمع: 2 / 61.
(128) ينظر: النشر: 2 / 263. وقراءة المصحف: ((قتل اولادهم شركاؤهم)). الانعام: 137
(129) ينظر: البحر المحيط: 5 / 439. وقراءة المصحف: ((فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله)). ابراهيم: 47.
(130) لم اقف عليه. ينظر: اوضح المسالك: 2 / 226 – 227.
(131) نفسه والموضع نفسه.
(132) ينظر: البحر المحيط: 4 / 229.
(133) ينظر: الحجة: 125.
(134) ينظر: البحر المحيط: 4 / 230.
(135) ينظر: الكشاف: 2 / 54.
(136) ينظر: الانصاف: 2 / 431.
(137) ينظر: الحجة: 125.
(138) ينظر: جامع البيان: 8 / 33.
(139) ينظر: البحر المحيط: 4 / 229، وينظر: الطبري النحوي من خلال تفسيره: 52 - 53.
(140) الانعام: 137.
(141) البحر المحيط: 4 / 229.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي (ت 802 هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987 م.
- ابو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979 م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، 1380 هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الاندلسي (ت 754 هـ) تحقيق وتعليق: د. مصطفى النماس، مطبعة المدني، ط 1، 1409 هـ - 1989 م.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي (ت 415 هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوجي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1391 هـ.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، ابو البركات الانباري (ت 577 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديد، بيروت، لبنان (د. ت).
- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري (ت 761 هـ).، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديد، بيروت، لبنان (د. ت).
- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية (ت 751 هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط1، 1425 هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، ابو البقاء العكبري (ت 616 هـ)، نشر: إحياء الكتب العربية، تحقيق: علي محمد البجاوي (د. ت).
- تفسير البحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، دار الفكر، ط2، 1398 هـ - 1978 م.
- تفسير الخازن، علي بن محمد المعروف بـ (الخازن) (ت 725 هـ). المكتبة التجارية الكبرى، مصر (د. ت).
- التفسير الكبير، الفخر الرازي (ت 606 هـ)، دار الفكر، بيروت، ط3، 1405 هـ - 1985 م.
- جامع البيان من آي القرآن، محمد جرير الطبري (ت 310 هـ). مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1954 م.
- الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749 هـ) تحقيق: طه محسن، بغداد، 1396 هـ - 1976 م.

- الحيوان، ابو عمرو الجاحظ (ت 255 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، منشورات المجمع العلمي العربي الاسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1388 هـ - 1969 م.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1409 هـ - 1989 م.
- دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي، طبع بمطبعة جامعة بغداد، ط1، 1987 م.
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د. علي جابر المنصوري، طبع بمطبعة جامعة بغداد، ط1، 1984 م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، 1958 م.
- السمين الحلبي ودراساته في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، هيثم طه ياسين، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، الجامعة المستنصرية. 2001 م.
- الشافي الوجيز في اعراب كتاب الله العزيز، حسن طه حسن السبخاوي، مطبعة انوار دجلة، بغداد، 1426 هـ - 2005 م.
- شرح ابن عقيل (ت 769 هـ) على الفية ابن مالك. راجعه وعلق عليه: د. مالك المطلبي و د. غالب المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1415 هـ - 1994 م.
- شرح ديون لبيد بن ربيعة، تحقيق: د. احسان عباس، الكويت، 1962 م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري (ت 761 هـ)، ط10، 1385 هـ - 1965 م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم احمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402 هـ - 1982 م.
- شرح المفصل، ابن يعيش (ت 643 هـ) عالم الكتب، بيروت (د. ت).
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (ت 393 هـ)، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت، 1979 م.
- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط6، 1405 هـ - 1985 م.
- الطبري النحوي من خلال تفسيره، د. زكي فهمي الالوسي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2002 م.
- كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي (ت 521 هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، 1980 م.

- كتاب سيبويه، ابو بشر عمرو بن عثمان (ت 180 هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط 2، 1977 م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري (ت 538 هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (د.ت).
- لسان العرب، ابن منظور (ت 711 هـ)، دار الفكر، (د.ت).
- اللمع في العربية، ابن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الامل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1409 هـ - 1988 م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي نجدي ناصف وآخرين، القاهرة، 1389 هـ - 1969 م.
- مشكل اعراب القرآن، مكي بن ابي طالب القيسي (ت 437 هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 4، 1408 هـ - 1988 م.
- معاني القرآن، الأخفش الأوسط (ت 215 هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، ط 2، 1408 هـ - 1988 م.
- معاني القرآن، الفّراء (ت 207 هـ) تحقيق: احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، دار الطباعة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط2، 2003 م.
- المقتضب، ابو العباس المبرد (ت285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت).
- مواقع حالات الاعراب، الشيخ محمد جعفر الشيخ ابراهيم الكرباسي، مطبعة الجاحظ، بغداد، ط1، 1993 م.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت 833 هـ)، تحقيق: علي محمد الضبّاع، دار الفكر (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418 هـ - 1998 م.

مسائل خلافية متفرقة

بين السيرافيّ والنحاة

مسائل خلافية متفرقة

بين السيرافيّ والنحاة

توطئة

هو أبو سعيد السيرافي بن عبد الله بن المرزبان [1]، يكنى بأبي سعيد، ويلقب بالسِيرافيِّ، والسِيرافي بكسر السين وسكون الياء نسبةً إلى مدينة سيراف[2].

له مؤلفات عديدة منها:

1- شرح كتاب سيبويه
2- الاقناع في النحو
3- الوقف والابتداء [3]
4- شواهد سيبويه [4]، وغيرها من المؤلفات

ومن خلال آراء العلماء تتجلى لنا مكانة السيرافي، وسمو منزلته، فقد قال عنه أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات: كان أبو سعيد عالماً فاضلاً لا نظير له في علم النحو خاصة [5].

من خلال إطلاعي على بعض مؤلفاته، فقد وجد أن هناك مسائل خلافية كثيرة بينه وبين علماء النحو، فأخذت بعضها وتركت البعض الآخر، وقد اعتمدت في دراستي هذه على أهم المصادر والمراجع التي أفادتني في إنجاح هذه الدراسة.

ومن المسائل التي تناولتها:

1 – دخول النون في المبهمات عند التثنية:

الاسم المعرب عند تثنيته تلحقه النون وتكون عوضاً من الحركة والتنوين عند أغلب النحاة [6].

وعلى هذا الرأي لا يجوز للنون أن تلحق المبهمات عند تثنيتها لانعدام الحركة والتنوين في مفردها؛ لأنها مبنية متوغلة في البناء.

إلا أنَّ النحاة ذكروا لدخولها على المبهمات عللاً، فذكر السيرافي علتين لهذه المسألة [7]:

الأولى: أن هذه الأسماء المبهمة عند تثنيتها يسقط الحرف الأخير منها لالتقاء الساكنين فجعلوا النون عوضاً من الساقط، ومن العرب من يشدّد الداخلة على المبهمات فرقاً بينها وبين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين.

وبهذا قرأ ابن كثير المكي قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِّ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [8]

الأخرى: إن هذه المبهمات تتغير حروف التثنية فيها كما تتغير في الأسماء الصحيحة فجعلت منزلة الأسماء الصحيحة في لحاق النون.

وردَّ ابنُ جني ما ذهبَ إليه السيرافي بقوله: ((فأما النون في هذان... فالقول فيها: إنها ليست عوضاً من حركةٍ ولا تنوين ولا من حرف محذوف كما يضن قومٌ)) [9].

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ هذين واللذين ونحوهما صيغٌ موضوعة للدلالة على التثنية وليست على حدِّ رجلٍ ورجلين [10].

وتابعهُ على ذلك الجرجاني [11]، وابن يعيش [12]، وخالد الأزهري [13].

وذهب ابن الخشاب إلى أنَّ دخول النون من خصائص التثنية، ولهذا ألحقت النون الأسماء المبنية عند التثنية [14].

2- حذف النون من (يكن) عند دخول الجازم:

يسقط النون المضارع (يكن) شرط أن يتقدمه جازم فتسقط لأجله ضمة النون ثم عين الفعل، وأنْ لا يلي النون حرف ساكن [15]. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [16]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴿٤٣﴾ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [17].

قال سيبويه مؤصلاً علّة ذلك: ((إنّ الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ألا ترى انك تقول: لم أكُ، ولا تقول: لم أقِ إذا أردت أقل...

فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره [18].

والعلة عنده علّة كثرة استعمال وهي من العلل الكثيرة الدوران في كتابه [19].

وتابعه على ذلك النحاس [20]، والرماني [21]، وابن خروف [22]، وابن مالك [23]، والرضي [24]، وابن عقيل [25]، وتابعه على ذلك من الكوفيين ابو بكر الأنباري [26].

وقد بين السيرافي سبب جواز حذف نون (يكن) بقوله: إنَّ ((النون تشبه – إذا كانت ساكنة – حروف المد واللين، لأنها غنة في الخيشوم... فشبهوها في هذا الموضع وقد دخل عليها الجازم بقولهم: (لم يغزُ)، (لم يرمِ))) [27]. وحاصلة أن النون الساكنة في حذفها تشبه الفعل المعتل الآخر في حذف آخرها عند دخول الجازم.

وقد ذكر السيرافي شروطاً لحذفها ((فإذا لقيها ألفٌ ولامٌ، او ألف وصل، لم يكن فيها إلا الإثبات والتحريك، كقولهم: (لم يكن الرجل عندنا) قال الله عزَّ وجل: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ [28]، وإنما لم يحذفوها إذا لقيها ساكن من قبلِ أنّها إذا تحركت لالتقاء الساكنين، زال عنها شبه حروف المد واللين، ويكون مخرجها من الفم لا من الأنف، فأقرت على ما ينبغي لها)) [29]. وذهب يونس إلى جواز الحذف مطلقاً [30]، تمسكاً بقول الشاعر [31]:

فـإن لـمْ تـكُ المـرآة أبـدت وسـامة   فقد أبـدت المـرآة جبهـة ضـيقم [32]

إذ حذفت النون مع ملاقاة الساكن [33]. وعدَّ السيرافي هذا وما ماثله شاذاً [34]. وذهب الباقولي إلى أنَّ من العرب ما يحذف الواو والنون عند دخول الجازم [35].

والراجح قول السيرافي وبه جاء التنزيل المعجز، ومع ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ﴾ [36].

فقد أثبت النون عندما وليها ساكن، وحذفها في نحوِ قوله تعالى: ﴿ وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [37]. وهذا الحذف ((جائز لا لازم)) [38].

ولا يكونُ حذف النون إلا لغرضٍ بلاغيّ بقضية المقام. فقد يكون ((تنيهاً على صغر مبدأ الشيء وحقارته، وانَّ منه ينشأ ويزيد إلى ما لا يحيط بعلمه غير الله مثل: ﴿ أَلَمۡ يَكُ نُطۡفَةٗ ﴾ [39]، حذفت النون تنبّهاً على مبتدأ الإنسان وصغر قدره))[40].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴾ [41]. فحذف النون هنا تطييب مناسب للرسول محمد ﷺ لمّا رأى الحمزة قد مُثّل به، وتخفيف لأمر الحدث وتهوينه عليه فخفّف الفعل إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس [42].

3- جزم جواب الطلب:

ينجزم الفعل المضارع الواقع بعد الطلب المحض، إذا قصد بهذا الفعل معنى الجزاء للطلب السابق عليه، والمراد بقصد الجزاء أن تقدّر المضارع الواقع بعد الطلب مسبباً عن ذلك الطلب المتقدم، كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط وذلك بشرط أن يتجرد هذا الفعل المضارع الواقع بين جواب الطلب من الفاء السببية [43].

وأورد السيرافي علة جزم جواب الطلب بقوله: ((جُزِمَ جواب الأمر والنهي والإستفهام والتمني والعرض بأضمار شرط في ذلك كله، والدليل على ذلك قول إنَّ الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء، إنما هي ضمانات يضمنها ويعدُّ بها الآمر والناهي والمستفهم والمتنمي والعارض، وليست بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة على كلِّ حال، وإنّما هي معلّقة بمعنى: إن كان ووجد وجب الضمان والعدة، وأنْ لم يوجدْ لم يجبْ، ألى ترى أنه إذا قال: ائتني آتك بقدر بعد قولك ائتني، وإن تأتني آتك، وتقول في النهي: لا تدنُ منه يكن خيراً لك تقديره: لا تدنُ منه إلا تدنُ منه يكن خيراً لك...)) [44].

وإلى ذلك ذهب قسم من النحاة [45]. واختاره خالد الأزهري [46]، والأشموني[47].

وذهب الخليل إلى أنّ الطلب متضمّن معنى الشرط، إذ قال نقل عنه سيبويه ((وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ، فلذلك انجزم الجواب، لأنّه إذا قال: ائتني آتك فإن معنى كلامه أنْ يكن منك اتيان آتك)) [48].

وذهب سيبويه إلى أنَّ هذا الجواب إنجزم بالطلب، إذ قال: ((وإنمّا انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب أنْ تأتني، بأن تأتني، لأنهم جعلوه معلّقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ أنْ تأتني غير مستغنية عن آتِك)) [49]. تابع سيبويه جماعة من البصريين منهم المبرد [50]، وجماعة من المتأخرين كابن خروف [51]، وابن مالك [52]، والرضي [53]، وعدَّ السيرافي ما قاله سيبويه مسامحة منه [54].

وقيل: إنَّ الجواب مجزوم بلام مقدرة فإذا قيل: ألا تنزل تصبْ خيراً، فمعناه: لتصب خيراً [55].

وذهب الفرّاء إلى أنَّ الجواب انجزم بنيّة الجزاء. ومعناه معنى الأمر، فإذا قلت: قلْ لعبد الله يذهب عنّا، تريد: إذهب عنّا فجزم بنيَّة الجواب، وتأويله الأمر [56].

وذهب الزجاج إلى أن جواب الطلب مبني لوقوعه موقع فعل الأمر [57].

4- كسر همزة (إنِّ) بعد الأسماء الموصولة:

تكسر همزة (إنَّ) إذا وقعت صدر صلة [58]، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [59] فـ (ما) اسم موصول بمعنى الذي، و (إنَّ) واسمها وخبرها صلة الذي، ولهذا كسرت همزة (إنَّ) [60].

وأورد السيرافي علة ذلك، إذ قال: تكسر همزة (إنَّ) إذا وقعت صدر الصلة وإنما وجب ذلك؛ لأنَّ الذي وأخواتها إنما تدخل على الجمل [61]. أي: إنَّ (إنَّ) مكسورة مع معموليها جملة مستقلة أما (أنَّ) المفتوحة الهمزة مع معموليها فمنزلتها منزلة اسم واحد في المصدر، وذلك نحو: (أعجبني أنك قائم) أي قيامك [62].

وذهب إلى ذلك الزمخشري [63]، الأبذي [64]، الرضي [65]، وابن الناظم[66].

وقيل: إنهَّا وكسِرَت؛ لأن الإسم الموصول يوصل تارةٌ بالاسم وتارة بالفعل. أي إنَّهُ لا يختصُّ بفعل أو اسم وكل ما لم يختصَّ فـ (إنَّ) مكسورة بعدَه، وهذا مذهب أبي علي الفارسي [67]، والجرجاني [68]، وابن الخشاب [69].

ورجح ابن الحاجب مذهب السيرافي، ومن تبعه، ورفض قول أبي علي الفارسي، إذ قال: وينتقض ما ذكره أبو علي الفارسي بقولك: (من يكرمني فإني أكرمُه)، فهذا موضع يصح فيه وقوع الاسم والفعل جميعا، فيجوز أن تقول: (مَن يكرمني فإكرامي حاصلٌ له) و (من يكرمني فأكرمه) فقد وقع بعد فاء الجزاء الاسم والفعل، ولم يتعيّن الكسر كما زعم الفارسي [70]..

فالكسر ((بتأويل فأنا أكرمه، والفتح على أنَّ (أنَّ) مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر، أي: فإكرامي له ثابت)) [71].

أي: إن كسر همزة (إنَّ) بعد فاء الجزاء يؤوّل بجملة مستقلة، وإنَّ فتحها يؤوّل بمبتدأ محذوف خبره، وبذلك تكون قد وقعت موقع المفرد.

5- اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً:

تدخل (لا) النافية للجنس على المبتدأ والخبر فتعمل عمل (إنَّ)، فوقع خلاف بين البصريين والكوفيين، وبين البصريين أنفسهم في فتحة الاسم الواقع بعدها أهيَ فتحة بناء أم فتحة إعراب. فذهب السيرافي إلى أنها فتحة إعراب[72]، ونسب ذلك إلى سيبويه، فقال: ((وهو مذهب سيبويه، لأنه قال: فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم)) [73] وهذا مذهب الكوفيين [74]، والزجاج [75]، والرماني [76]، وتابعهم فيما بعد أبو حيان، إذ قال: ((إنَّ مثل (لا رجلَ في الدار) حركته حركة إعراب والمشهور أنها حركة بناء)) [77].

ويعني بقوله: (المشهور أنّها حركة بناء) أي: إنَّ المشهور عند النحويين أنَّ حركتها حركة بناء. وذهب الأخفش [78]، والمبرد [79]، وأبو علي الفارسي[80]، والوراق [81]، والرضي [82]، والجامي [83]، إلى أنَّ حركتها حركة بناء، وحجتهم في ذلك ((أنَّ الأصل في قولك (لا رجل في الدّار) لا من رجلٍ في الدار، لأنه جواب من قال: (هل من رجل في الدار؟) فلمّا حُذفت (مِن) من اللفظ وركبت مع (لا) تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى)) [84].

قال الرضي: إنما وقع الاختلاف بين النحويين في إعراب اسم (لا) وبنائه ((لإجمال قول سيبويه)) [85].

وردَّ الدكتور حسام النعيمي حجة القائلين بناء اسم (لا)، فقال: ((إننّا لا نسلّم أنَّ الاسم اذا تضمن معنى الحرف وجب إذ التمييز متضمن معنى (من)، والحال متضمن معنى (في) أو (الكاف) وهما معربان)) [86].

والذين ذهبوا إلى أنَّ اسم (لا) المفرد مبني اختلفوا فيه إذا كان مثنى أو جمعاً، فذهب المبرد إلى أنه مبني [87].

أمّا إذا كان الاسم مضافاً، أو كان تمامه بشيء بعده فهو معربٌ منصوب باتفاق النحاة [88].

6- إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال:

لا تجوز الإضافة إلى الأفعال؛ لأنَّ الاضافة ينبغي أنْ تعرِّفَ المضاف، أو أنْ يخرج بها المضاف من الابهام إلى التخصيص، والأفعال لا تكون إلا نكرات، فامتعنت الإضافة إليها لعدم فائدتها، إلا أنّهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال [89]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [90]، وبين السيرافي علّة ذلك بقوله: إنّما جازت إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال؛ لأن الأفعال متضمنة للزمان، وبهذا تكون الأفعال بمنزلة أسماء الزمان، إذ كان في لفظها ما يدلُّ على المضي كقولك: ذهب وانطلق، وما أشبه ذلك.

ومن لفظها ما يدلُّ على الاستقبال، والحال كقولك: يذهب وينطلق، فانقسم لفظه إلى ماضٍ ومضارع، فصار الفعل الماضي بمنزلة (أمس)، والحال بمنزلة (أمس)، والحال بمنزلة (اليوم، والآن)، والمستقبل بمنزلة (غداً)[91] وحاصل كلام السيرافي أنَّ الفعل لما دلَّ على الزمان، والحديث صارت إضافة أسماء الزمان إليه كإضافة البعض إلى الكل، وذلك نحو قولك: (خاتم حديد) [92]. وتابعه على ذلك الوراق [93]، والعبكري [94].

قال سيبويه: يضاف إلى الأفعال ((أسماء الدَّهر، وذلك قولك: (هذا يوم يقوم زيدٌ)... وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [95]... وجاز هذا في الأزمنة وأخرى فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة؛ وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم)) [96].

وذهب المبرد إلى أنَّ إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال إنما هي اضافة إلى مصادر الأفعال في المعنى، فقولنا: (هذا يومُ يقومُ زيدٌ) تقديره (هذا يومُ قيام زيدٍ) [97]، وإلى ذلك ذهب ابن الخشاب [98].

وردَّ ذلك السيرافي، إذ قال: ويسهل إضافة اسم الزمان ((إلى الفعل؛ لأنه أبين من إضافته الى مصدره؛ لأن لفظ الفعل يدلُّ على تحصيل زمن الظرف، بخلاف المصدر فإنه لا يدلُّ على ذلك.

وقال ابن خروف: إنما جازت إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ((لبيان الزمان كما فعلوا ذلك في المصدر حين جعلوا مكانه أنْ والفعل لبيان زمانه الذي وقع فيه)) [99].

يعني أنهم أضافوا ظروف الأفعال لبيان لبيان زمن الظروف، فقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾ [100]، زمن هذا اليوم هو الحال، وقوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام: ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ ﴾[100]، زمن هذا اليوم هو الماضي. وهو بهذا يتابع السيرافي. ثم قال أي ابن خروف: ((وكان الأصل الإضافة إلى الحدث، واللفظ مضاف إلى الفعل)) [101]، وهو بهذا يتابع المبرد.

7- وقوع الحال معرفة في قولهم: أرسلها العراك:

الأصل في الحال أن تكون نكرةً؛ وذلك انها لو جعلت معرفة لجرت مجرى النعت لما قبلها من المعرفة [102]. وقد جاءت الحال معرفة في قول لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يُشفق على نَقص الدِّخال [103]

فاختلف النحويون البصريون في نصب (العراك) أهو على الحالية أم أنّه مفعول مطلق. فذهب السيرافي إلى أنه في موضع الحال، وعلل ذلك بقوله: (جُعِلَ العراك في موضع الحال وهو معرفة وذلك شاذ، وإنما يجوز مثل هذا لأنه مصدر ولو كان اسم فاعل ما جاز، لم تقل العرب (أرسلها المعارك)، ولا مثل: (جاءَ زيدٌ

القائم) وإنما وضعوا بعض المصادر المعارف في موضع الحال فمنها مصادر بالألف واللام، ومنها مضافة إلى معارف. فاما ما كان بالألف واللام فالعراك... وأما ما جاء منه مضافاً معرفة فقولك: طلبتَهُ جهدك وطاقتك، وفعلته جهدي وطاقتي، وهو في موضع الحال، لأنَّ معناه مجتهداً، ولا يستعمل هذا مضافاً، لا تقول فعلتهُ طاقةً ولا جهداً))[104]. وهذا مذهب سيبويه [105]، والمبرد [106]، وابن يعيش [107]، وابن الحاجب[108]، وابن مالك [109]، وابن الناظم[110]،والجامي في أحد قوليه [111] والاشموني [112].

وذهب أبو بكر ابن السراج إلى أنَّ (العراك) انتصب بفعل مضمر، إذ قال: ((والعراك لا يجوز ان يكون حالاً ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي على تأويل أرسلها تعترك العراك، فـ (تعترك) حال المصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك، ودلَّ على تعترك فأغنى عنه)) [113].

وإلى ذلك ذهب أبو علي الفارسي [114]، والجامي في قوله الثاني [115].

وقال ابن الحاجب مرجّحاً مذهب من يجعل (العراك) حالاً: ((ولا بعد في كون الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه معنى النكرة، بدليل قولهم: (مررتُ برجلٍ مثلك) و (ضارب زيدٍ))) [116].

8- ناصب المستثنى:

المستثنى بـ (إلا) حكمه النصب إنْ وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء أكان متصلاً أم منقطعاً، وذلك نحو: قامَ القوم إلا زيداً، ومررتُ بالقوم إلا حماراً[117].

واختلف النحويون في علة نصبه. فذهب السيرافي إلى أن المستثنى ينتصب بالفعل الذي قبل (إلا)؛ ((وذلك أن الفعل ينصب كلَّ ما تعلّق به بعد ارتفاع الفاعل به، على اختلاف وجوه المنصوبات به؛ وكلٌّ منصوب به؛ فمن ذلك: المفعول الصحيح، كقولك (ضربتُ زيداً)، والمصدر، والظرف من الزمان والمكان، والحال... ومنها ما تنصب ما بعدها بتوسط صرف بينهما، كقولهم: (ما صنعت وأباك)...فلما كان (أتاني) قد ارتفع به فاعله؛ وهو (القوم)، وكان ما بعد (إلا) متعلقا به، انتصب؛ وتعلق به: أنَّ (أتاني) ذكر بعده (القوم) المرتفعون به، وذكر بعد (إلا) الاسم المنصوب؛ ليعلم اختلاف حال تعلقهما به، كما أن قولك: (رأيتُ زيداً لا عمراً) قد تعلق حال (زيدٍ) و (عمرو) بـ (رأيتُ) على اختلاف أحوالهما في التعلق به))[118]. وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي [119]، وابن باشاذ [120]، والباقولي [121]، وأبو البركات الانباري [122]، والعكبري [123]، وابن يعيش [124].

واختلف النقل عن سيبويه، فقيل: إنه ينصبُ ما بعد (إلا) بالفعل الذي قبله، أو بمعنى الفعل بوساطة (إلا). وهذا ما نسبه إليه ابن الخباز [125]، وابن يعيش [126].

وقيل إنه ينصبه على تمام الكلام الذي قبله. وهذا ما نسبه إليه أبو علي الفارسي [127]، والأبذي [128]، والقرافي [129].

وقيل: إنه ينصبه بـ (إلا). وهذا ما نسبه إليه ابنُ مالك [130].

وذهب المبرد [131]، والزجاج [132]، إلى أن الناصب له (إلا) نيابة عن استثني. وإلى ذلك ذهب السيوطي [133].

ورد السيرافي هذا القول، إذ قال: ((وهذا غير صحيح؛ لأنّا نقول: (أتاني القوم غير زيدٍ)؛ فتنصب (غير)، لا يجوز ان تقول: (استثني غير زيدٍ) وليس قبل (غير) صرف تقييمه مقام الناصب له، وانما قبله فعل وفاعل، ولا بدَّ له – إذا كان منصوباً – من ناصب. فالفعل هو الناصب، وناصب (غير) هو الناصب لما بعد (إلا))) [134].

ورُدَّ أيضاً بأنَّ ((معاني الحروف لا تعمل شيئاً في المفعول به. ألا ترى أنَّ حروف الاستفهام لا يعمل ما فيها من معنى (استفهم)، وأنَّ حروف النفي لا يعمل ما فيها من معنى (أنفي)...)) [135].

وذهب ابن كيسان إلى أنَّ (إلا) هي الناصبة للمستثنى [136]، وتابعه على ذلك ابن مالك [137]، وولده [138].

وقال الكوفيون في ذلك قولين مختلفين:

الأول قول الكسائي، فقد حكي عنه إنه قال: ((إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله: (قام القوم إلا أنَّ زيداً لم يقم))) [139].

وردَّ الفرَّاء هذا القول بأن قال: لو كان هذا هو الناصب للمستثنى لكان مع (لا) أوجب في قولك: قام زيدٌ لا عمر [140].

وردَّ السيرافي اعتراض الفرَّاء، فقال: ((ولا يلزم الكسائي ما ألزمه الفرَّاء على ظاهر الكلام؛ لأنَّ الكسائي احتج بظهور عامل ناصب بعد (إلا)؛ فحمل (زيداً) على ذلك الناصب وهو (أنَّ) في قوله: (إلا أن زيداً لم يقم)، فإذا قلت: (قام زيدٌ لا عمرو) لم تقل: إلا أنَّ عمراً لم يقم)) [141].

ولم يرتضي السيرافي قول الكسائي، إذ قال: ((والذي يفسد به قول الكسائي أنَّ (أنَّ) إذا وقعت بعد (إلا) فلها تقدير؛ لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه، فلو قيل: (قام القومُ إلا أنَّ زيداً لم يقم) فـ (أنَّ) موضع من الإعراب وهو نصب، وعامله هو العامل في (زيداً) إذا نصب، فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب الموضع (أنَّ))) [142].

والقول الثاني من قولي الكوفيين هو قول الفرَّاء فقد نسب إليه السيرافي قولاً يذهب فيه إلى أنَّ ((إلا) أخذت من حرفين: (إنَّ) التي تنصب الأسماء، ضُمّت إليها (لا)، ثم خففت فأُدغمت النون في اللام؛ فاعملوها فيما بعدها عملين: عمل (إنَّ) فنصبوا بها، وعمل (لا)؛ فجعلوها عطفاً)) [143].

وردَّ السيرافي بقوله: ((والذي قاله الفرّاء فاسدٌ؛ لأنه لا خلاف بينهم في أنْ يقال: (ما قام إلا زيدٌ)، فيرتفع، ولا شيء قبله فيعطف عليه ولا هو منصوب فيُحملُ على (أنَّ) فبطل أثر الحرفين جميعا في هذا الموضع)) [144].

9- نصب الاسم الثاني من قولنا: (هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ)

توافق البصريون على أنَّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وتعدى إلى أكثر من واحد حذفتَ التنوين، وخفضتَ الأول بالإضافةِ، وأمّا الاسم الثاني فاختلف فيه أهل البصرة، وذلك نحو: (هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ)، و (هذا ظانٌّ زيدٍ منطلقاً أمسِ) [145].

ذهب السيرافي إلى انه منصوب باسم الفاعل نفسه، فقال: والأجود عندي أن يكون (درهماً)، و (منطلقاً) منصوبين باسم الفاعل نفسه؛ ((وذلك لأن الفعل الماضي فيه بعض المضارعة، ولذلك بُنيَ على حركة ٍ، فبذلك الجزء من المضارعة يعملُ الاسم الجاري عليه عملاً ما، دون عمل الاسم الجاري على الفعل المضارع فعمل في الاسم الثاني لمّا لم يمكن إضافته إليه؛ لأنه لا يضاف إلى اسمين فأضيف إلى الاسم الذي قبله، وصارت إضافته بمنزلة التنوين له وعمل في الباقي بما فيه من معنى الفعل والتنوين)) [146]، وتابعه على ذلك الورّاق [147]، والرماني [148]، والأعلم [149]، وابن يعيش[150]، وأبو علي الشلوبين [151]، وابن عصفور [152]، والأبدي [153]، وابن الناظم [154].

وذهب الجرمي[155]، وأبو علي الفارسي [156]، إلى أنّ الاسم الثاني من قولنا: (هذا معطي زيدٍ درهماً أمسِ) منصوب بإضمار فعل قد دلَّ (معطي) عليه [157].

وحجتهم في ذلك أنّه لمّا قيل: هذا معطي زيدٍ أمسِ، فكأنّه قيل: ماذا أعطاه ؟ فقيل: أعطاه درهماً [158].

وتابعهما على ذلك ابن بابشاذ [159]، والجرجاني [160]، والجزولي [161]، والعكبري [162]، وابن مالك [163].

وردَّ هذا بأنَّ قولك: (هذا ظانُ زيدٍ منطلقاً أمسِ) لا يتصور أن يكون (منطلقاً) منصوباً بفعل مضمر؛ لأن (ظاناً) يطلب اسمين [164]، ورُدَّ أيضاً بأنَّ (منطلقاً) لو كان منصوباً بإضمار فعلٍ فلا يخلو ذلك الفعل أن يكون له موضع من الإعراب، أو لا يكون، فإن لم يكن له موضعٌ كنتَ قد اقتصرت على أحد المفعولين وحذفت الآخر إما اقتصاراً وهو لا يجوز، وإما اختصاراً، فيقال: وكيف حذفته اختصاراً ؟ والمحذوف اختصاراً كالملفوظ به، فلو لفظت بهِ كيف كان يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً ؟ فالرفع والجر ولا يتصوران، فبقي النصب، فبِمَ انتصب...؟ فإن قال له موضع أي الفعل، فيقال له: وما الناصب لذلك الموضع ؟ فإن قال: فعل آخر. قيلَ له: فما الناصب له ؟ فيؤدي ذلك إلى التسلسل [165].

هذهِ مسائلٌ نحوية مختلفة ردَّ السيرافيُّ فيها على آراء الكوفيين مدافعاً عن وجهة نظر البصريين.

ختاماً أسأل الله العليَّ القدير أن يمنَّ عليَّ بالتوفيق في إنجاز هذا العمل، إنه نعم المولى ونعم النصير، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الغُر الميامين.

الهوامش

(1) ينظر: طبقات النحويين واللغويين، 119.
(2) مدينة جليلة على ساحل البحر من أرض فارس، ينظر: معجم البلدان3/ 294.
(3) ينظر: الفهرست، 68.
(4) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، 1/ 163.
(5) ينظر تاريخ بغداد، 7/ 342.
(6) ينظر: الكتاب، 1 / 4، و المغتضب، 1 /143، والتعليقة، 1 / 34- 35.
(7) ينظر: شرح السيرافي، 1 / 140.
(8) سورة طه، من الآية 63. قرأ ابن كثير بإسكان نون (إنْ) وتشديد نون (هذانِّ) وألفٌ قبلـه. ينظر: مفردة قراءة ابن كثير المكي، 186، والكنز في القراءات العشر 2 / 558.
(9) سر صناعة الإعراب، 2 / 132.
(10) ينظر: كتاب الشعر، 1 /122.
(11) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، 1 / 191.
(12) ينظر: شرح المفصل، 1 / 140.
(13) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 1 / 65.
(14) ينظر: المرتجل، 65.
(15) ينظر: شرح السيرافي، 1 / 180 ، وأوضح المسالك، 1 / 142.
(16) سورة النحل من الآية 127.
(17) سورة المدثر، الآيتان، 43، 44.
(18) الكتاب، 1 / 310.
(19) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، 256.
(20) ينظر: اعراب القرآن، 3 /549.
(21) ينظر شرح كتاب سيبويه، 1 / 147.
(22) ينظر: شرح جمل الزجاجي، 1 / 431.
(23) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، 231.
(24) ينظر: ح ابن عقيل على الكافية، 4 /209.
(25) ينظر: شرح ابن عقيل، 1 / 299.
(26) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، 46 – 205.
(27) شرح السيرافي، 1 / 180.
(28) سورة البينة: من الآية 1.
(29) شرح السيرافي، 1 / 180.
(30) ينظر: رأيه في: شرح الرضي على الكافيةِ، 4 / 210، وأوضح المسالك، 1 /142.
(31) هو خنجر بن صخر الأسدي.
(32) البيت من البحر الطويل وهو في أوضح المسالك: 1 / 142، وخزانة الأدب، 9 / 304.
(33) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 1 / 260.
(34) ينظر: رأيه في شرح الرضي على الكافية، 4 / 210.
(35) ينظر: الاستدراك على أبي علي في الحجة، 46.
(36) سورة النساء: من الآية: 38.

(37) سورة النحل: من الآية: 120.
(38) شرح ابن عقيل، 1 / 299.
(39) سورة القيامة: من الآية 37.
(40) البرهان في علوم القرآن، 1 /207 – 208.
(41) سورة النحل: من الآية، 127.
(42) ينظر: التعبير القرآني، 77.
(43) ينظر شرح التصريح على التوضيح، 2 /382.
(44) شرح السيرافي، 3 / 299.
(45) ينظر: التعليقة، 2 /202، والمقتصد في شرح الإيضاح، 2 / 1124، وشرح المفصل، 4 / 274.
(46) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 2 / 383.
(47) ينظر: شرح الأشموني (مطبوع مع حاشية الصبان)، 3 /454.
(48) الكتاب، 1 /449.
(49) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(50) ينظر: المقتضب، 2 / 133.
(51) ينظر: شرح كتاب سيبويه (تنقيح الألباب)، 177.
(52) ينظر: شرح الكافية على الشافية، 2 / 129.
(53) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 4 / 117.
(54) ينظر شرح السيرافي، 3 /300.
(55) ينظر: ارتشاف الضرب، 4 /1684.
(56) ينظر: معاني القرآن، 2 /77.
(57) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 3 / 123 – 133.
(58) ينظر: المقتضب، 3 / 194، وشرح كتاب سيبويه (لابن خروف) 213.
(59) سورة القصص: من الآية 76.
(60) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 2 / 314.
(61) ينظر: شرح السيرافي، 3 /336.
(62) ينظر: المصدر نفسه (طبعة القاهرة) 3 / 334 – 335.
(63) ينظر: المفصل (مطبوع مع شرحه لابن يعيش، 4 / 527 – 528.
(64) ينظر: شرح الجزولية، السفر الأول، 1055.
(65) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 4 / 342.
(66) ينظر: شرح ابن الناظم، 119.
(67) ينظر: الإيضاح، 128.
(68) ينظر: المقتصد، 1 /475.
(69) ينظر: المرتجل، 172.
(70) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، 2 / 159 – 160.
(71) شرح الرضي على الكافية، 4 / 343، 344.
(72) ينظر: شرح السيرافي، 3 /16.
(73) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(74) ينظر: معاني القرآن (للكسائي). 61، والإنصاف، 1/ 313، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة أهل الكوفة والبصرة، 160.

(75) ينظر: رأيه في: شرح الرضي على الكافية، 2 / 155، والجنى الداني ، 290.
(76) ينظر: رأيه في : المغني في النحو، 3 / 243، وارتشاف الضرب، 1296.
(77) منهج السالك، 87.
(78) ينظر: معاني القرآن، 1 /174 – 175.
(79) ينظر: المقتضب، 4 /360.
(80) ينظر: المسائل العسكرية، 244.
(81) ينظر: علل النحو، 552.
(82) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 2 /156.
(83) ينظر: الفوائد الضيائية، 1 / 438.
(84) ينظر: الإنصاف، 1 / 313، واللباب، 163، 164.
(85) شرح الرضي على الكافية، 2 / 155.
(86) النواسخ في كتاب سيبويه، 209.
(87) ينظر: المقتضب، 4 /366، وارتشاف الضرب، 3 / 1296.
(88) ينظر: الفوائد الضيائية، 1 / 348.
(89) ينظر: شرح السيرافي، 3 /16.
(90) ينظر: شرح المفصل، 2 / 180.
(91) سورة المائدة: من الآية 119.
(92) ينظر: شرح السيرافي، 3 / 330 - 331.
(93) ينظر: المصدر نفسه، 1 / 44 – 45.
(94) ينظر: علل النحو، 206.
(95) ينظر: اللباب، 264.
(96) سورة المرسلات: الآية، 35.
(97) الكتاب، 1 / 460.
(98) ينظر: المقتضب، 3 / 176.
(99) ينظر: المرتجل، 324.
(100) شرح السيرافي، 3 / 331.
(101) شرح كتاب سيبويه، 209.
(102) سورة المائدة، من الآية: 119.
(103) سورة مريم، من الآية: 33.
(104) شرح كتاب سيبويه، 209.
(105) علل النحو، 509.

(106) البيت من البحر الوافر في ديوانه، 86.

(107) شرح السيرافي، 2 /259.

(108) ينظر: الكتاب، 1 / 178.

(109) ينظر: المقتضب، 3 / 237.

(110) ينظر: شرح المفصل، 2 / 18.

(111) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، 1 / 308.

(112) ينظر: شرح الكافية الشافية، 1 / 329.

(113) ينظر: شرح ابن الناظم، 230 – 231.

(114) ينظر: الفوائد الضيائية، 1 / 386.

(115) ينظر: شرح الأشموني، (مطبوع مع حاشية الصبان) 2 / 255.

(116) الأصول في النحو، 1 / 164 _ 165.

(117) ينظر: الإيضاح، 172.

(118) ينظر: الفوائد الضيائية، 1 / 386.

(119) الإيضاح في شرح المفصل، 1 / 308.

(120) ينظر: اللمع،

(121) شرح السيرافي، 3 / 60.

(122) ينظر: المسائل المنثورة، 55.

(123) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، 2 / 322.

(124) ينظر: شرح اللمع، 217.

(125) ينظر: أسرار العربية، 186.

(126) ينظر: اللباب، 208.

(127) ينظر: شرح المفصل، 2 / 46.

(128) ينظر: توجيه اللمع، 215.

(129) ينظر: شرح المفصل، 2 / 46.

(130) ينظر: التعليقة، 2 / 72.

(131) ينظر: شرح الجزولية السفر الثاني من أول باب الإستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، 28.

(132) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء، 144.

(133) ينظر: شرح التسهيل، 2 /195.
(134) ينظر: المقتضب، 4 /390.
(135) ينظر رأيه في: شرح السيرافي، 3 / 60، واللباب، 208.
(136) ينظر: النكت على الألفية والكافية والشذور والنزهة، 1 / 419.
(137) شرح السيرافي، 3 / 60.
(138) شرح المقدمة المحسبة، 2 / 322.
(139) ينظر: الموفقي في النحو، 120.
(140) ينظر: شرح التسهيل، 2 / 195.
(141) ينظر: شرح ابن الناظم، 213.
(142) شرح السيرافي، 3 /60.
(143) ينظر رأيه في المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(144) المصدر نفسه، الموضع نفسه.
(145) المصدر نفسه، 3 /62، وينظر: شرح المفصل، 2 / 48.
(146) المصدر نفسه، 3 / 62 ، وينظر: أسرار العربية، 186.
(147) شرح السيرافي، 3 /62، وينظر: شرح المفصل، 2 / 47.
(148) ينظر: شرح جمل الزجاجي (لابن عصفور)، 1 /302.
(149) شرح السيرافي، 1 /436.
(150) ينظر: علل النحو، 419.
(151) ينظر: شرح كتاب سيبويه، 2 / 423.
(152) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب، 5 / 2272.
(153) ينظر: شرح المفصل، 4 /101.
(154) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب، 5 / 2272.
(155) ينظر: شرح جمل الزجاجي، 1 /302.
(156) ينظر: شرح الجزولية السفر الثاني من باب حروف الخفض إلى نهاية باب حبذا، 223-228.
(157) ينظر: شرح ابن الناظم، 307.
(158) ينظر رأيه في: ارتشاف الضرب، 5 / 2272.
(159) ينظر: الإيضاح، 135.
(160) ينظر: المقتصد، 1 /518، واللباب، 288، وشرح الرضي على الكافية، 3 / 418.
(161) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، 2 / 391.

(162) ينظر: المقتصد، 1 / 518.
(163) ينظر: المقدمة الجزولية، 148.
(164) ينظر: اللباب، 288.
(165) ينظر: شرح التسهيل، 2 / 405.
(166) ينظر: شرح المفصل، 4 / 101.
(167) ينظر: شرح الجزولية، السفر الثاني من باب حروف الخفض إلى نهاية باب حبذا، 228.

المصادر

1- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن ابي بكر الزبيدي (ت 802 هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987 م.
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب، ابو حيان الاندلسي (ت 754 هـ) تحقيق وتعليق: د. مصطفى النماس، مطبعة المدني، ط 1، 1409 هـ - 1989 م.
3- الاستدراك على ابي علي في الحجة، صنعة جامع العلوم ابي الحسن علي بن الحسين الاصبهاني الباقولي (ت 543هـ)، تح: محمد أحمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، الكويت، ط1، 1428هـ - 2007هـ.
4- الاستغناء في احكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي (682هـ)، تح: د.طه محسن، مطبعة الارشاد – بغداد، (د-ط)، 1402هـ-.1982
5- أسرار العربية، ابو البركات الانباري (577هـ)، تح: فخر الدين قدارة، دار الجيل – بيروت، ط1، 1415هـ - 1995.
6- الاصول في النحو، ابو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 4، 1420 هـ - 1999 م.
7- إعراب القرآن، ابو جعفر النحاس (ت338هـ)، تح: زهير زاهد، مطبعة العاني – بغداد، 1397هـ - 1977.
8- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، ابو البركات الانباري (ت 577 هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – القاهرة، (د. ت).
9- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام النحوي (ت 761 هـ).، تحقيق: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط3، 1428هـ - 2007.
10- الايضاح، ابو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1429هـ - 2008.

11- الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت 646 هـ)، تحقيق: ابراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين، ط1، 1425 هـ - 2005.
12- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت794هـ)، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية،ط1، 1376هـ - 1957.
13- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت146هـ)، دار الفكر – بيروت، (د-ط)، (د-ت).
14- التبان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، شركة القدس، ط1، 1428هـ - 2008.
15 – التعبير القرآني، الدكتور فاضل صالح السامرائي،دار عمار، ط5، 1428هـ - 2007.
16- التعليقة على كتاب سيبويه، ابو علي الفارسي (377هـ)، تح: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الامانة – القاهرة، ط1، ج1، 1990، ج2، 1992، ج3، 1993، ج4، 1994، ج5، 1996.
17- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، الدكتور شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، ط1، 1999.
18- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين الخباز (ت639هـ)، تح: الدكتور فايز زكي محمد، دار السلام – القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002.
19- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي المعروف بابن ام قاسم (ت749هـ)، تح: فخر الدين قباوة، زمحمد نديم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1413هـ - 1992.
20- حاشية الصبان على شرح الاشموني (ت1206هـ)، ومعه شرح شواهد العيني، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط1، 2002.
21- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت 1093 هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1416 هـ - 1996 م.
22- ديوان لبيد بن ابي ربيعة العامري، تح: إحسان عباس، الكويت، 1962.
23- سر صناعة الاعراب، ابو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح: محمد حسن، وأحمد رشدي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 1428هـ - 2007.
24- شرح الاشموني على الفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى الفية ابن مالك)، ابو الحسين علي بن محمد الاشموني (ت929هـ)، مطبوع مع حاشية الصبان، تح: محمود الجميل، مكتبة الصفا – القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002.
25- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ)، تح: محمد عبد القادر، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422هـ- 2001.
26- شرح التصريح على التوضيح أو التوضيح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد بن عبد الله الازهري (ت905هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 1427هـ- 2006.

27- شرح جمل الزجاجي، ابو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (609هـ)، تح: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة ام القرى، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها 22، 1419.
28- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (669هـ)، تح: انس بديوي، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1424هـ - 2003.
29- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي (ت 686هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ط3، 1996.
30- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت 672هـ)، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط16، 1394هـ - 1974.
31- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابو بكر محمد بن قاسم الانباري (ت 328هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون،دار المعارف – القاهرة، ط5، 1993.
32- شرح الكافية الشافية، ابو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك (ت 672هـ)، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد، دار الكتب العامية – بيروت، ط1، 1420هـ - 2000.
33- شرح كتاب سيبويه المسمى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، ابو الحسن علي بن محمد بن علي الحضري الأشبيلي المعروف بابن خروف (ت 609هـ)، تح: خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الاسلامية – طرابلس، ط1، 1425هـ.
34- شرح كتاب سيبويه، ابو سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1429هـ - 2008.
35- شرح كتاب سيبويه، ابو سعيد الحسن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 368هـ)، د. فهمي ابو الفضل، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، 2001.
36- شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، ابو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني المعروف بجامع العلوم (ت 543هـ)، تح: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1428هـ - 2007.
37- شرح المفصل، موفق الدين ابو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ)، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1422هـ - 2001.
38- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469هـ)، تح: خالد عبد الكريم، الكويت، ط1، 1976.
39- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك، ابن الناظم ابو عبد الله بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1420هـ - 2000.

40- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك الاندلسي (ت 672هـ)، تح: طه محسن، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية – العراق، 1405هـ-1985.
41- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي (ت 379هـ)، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف – مصر، 1973.
42- علل النحو، ابو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق (ت 381هـ)، تح: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط2، 1429هـ - 2008.
43- الفهرست، لابن النديم (ت 480هـ)، القاهرة، 1348هـ.
44- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت 898هـ)، تح: اسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، ط1، 1423هـ- 2003.
45- الكتاب، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت 180هـ)، المطبعة الاميرية ببولاق، مصر، 1316هـ.
46- كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، ابو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت 377هـ)، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1408هـ - 1988.
47- الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت 640هـ)، تح: د. خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، 1425هـ - 2004.
48- اللباب في علل البناء والإعراب، ابو البقاء العكبري (ت 616هـ)، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة، ط1، 1430هـ - 2009.
49- اللمع في العربية، ابو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تح: حامد المؤمن، مطبعة العاني – بغداد، ط1، 1402هـ - 1982.
50- المرتجل، ابو عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت 567هـ)، تح: علي حيدر، دمشق،(د-ط)، 1392هـ - 1972.
51- المسائل العسكرية، ابو علي الفارسي (ت 377هـ)، تح: محمد الشاطر، مطبعة المدني، ط1، 1403هـ - 1982.
52- المسائل المنثورة، ابو علي الفارسي (ت 377هـ)، تح: مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د-ط)، (د-ت).
53- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تح: أحمد بن يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، ط2، 1980.
54- معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)، اعاد بناءه وقدم له: د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، (د – ط)، 1998 .
55- معاني القرآن واعرابه، ابو اسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تح: د. عبد الجليل عبدة شلبي، دار الحديث – القاهرة، 1424هـ - 2004.

56- معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت 626هـ)، دار صادر – بيروت، (د-ط)، (د-ت).
57- المغني في النحو، تقي الدين ابو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت680هـ)، تح: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية – بغداد، ط1، 1999.
58- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الانصاري (ت 761هـ)، تح: مازن المبارك، ومحمد علي، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، ط1، (د-ت).
59- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، طاش كبري زيادة (ت 968هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1985.
60- مفردة قراءة ابن كثير المكي، ابو موسى جعفر بن علي الموصلي (ت713هـ)، تح: د. خالد أحمد المشهداني، دار سعد الدين للطباعة والنشر – دمشق، 1427هـ - 2007.

العلة النحوية في كتاب الإغفال

لأبي علي الفارسي (ت377هـ)

العلة النحوية في كتاب الإغفال

لأبي علي الفارسي (ت377هـ)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد:-

فقد ارتبطت العلة بالدرس النحوي بشكل وثيق، بحيث أن لكل حكم إعرابي سبباً أو علة، فلمرفوع سبب، وللمنصوب علة، وهكذا...

والغاية الرئيسة من التعليل النحوي هو أنه يبين الجوانب المهمة من الجهود العقلية الكبيرة للعلماء الأوائل، ودورهم الكبير في إثراء الدرس النحوي، وهذا ما فعله أبو عليٍّ الفارسي في كتابه (الإغفال)، فقد رأينا للتعليل حضوراً بارزاً في كتابه، ولعله أخذ التعليل من شيخه سيبويه.

وقد شغل التعليل أذهان النحاة ردحاً طويلاً من الزمن، وهذا واضح من خلال المؤلفات التي مُلئت بالعلل الكثيرة حتى كانت سبباً رئيساً في ظهور الدعوة إلى تيسير النحو بعد أن غالى النحاة في التعليل إلى الحد الذي جعله يسهم بشكل كبير في وضع القواعد النحوية.

وبعد قراءة كتاب الإغفال قمنا بجرد العلل فيه، فظهرت لنا علة كثيرة الاستعمال، وعلة بناء، وعلة جواز، وعلة التقاء الساكنين وغير ذلك.

ولست ازعمُ أنني قد أوفيت أبا عليٍّ الفارسي حقّه في إيراد العلل وحسبي أنني أخلصت النية، فإن أصبت فمن الله الواحد الأحد ، وإن أخطأت فكلنا ذوو خطأ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد :ويشمل :

1- أبو علي الفارسي وكتاب الإغفال.
2- العلة معناها وأنواعها

1- أبو عليٍّ الفارسي[1]:

هو الحسن بن احمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن إبان الفارسي، ولد سنة 288 هـ، وتوفي سنة 377هـ، أمضى سنين حياته الأولى في مدينة (فسا) يتلقى فيها مبادئ علوم اللغة والدين،ورحل إلى بغداد سنة 307هـ .

أما كتابه (الإغفال) فيدور موضوعه حول المسائل التي أخذها أبو عليٍّ على شيخه أبي إسحاق الزجاج في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)، فذكر نصها، وأبدى موضع المؤاخذة منها، ثم عرض لها بالتنفيذ والرّد والإصلاح.

وقد تناول أبو علي في هذا الكتاب ما يزيد على مائة مسألة، وهي في مجملها قضايا نحوية وصرفية وصوتية تناولها أبو علي بالشرح والتحليل، وقد أطنب في بعضها كثيراً، وفي بعضها الآخر نراهُ يسكت فلا يعقّب بشيء بعد ذكر موضع الإغفال.

أما منهجه فيدور حول الأمور الآتية:

1- إنه يبتدئ بذكر نص الزجاج، ثم يتبع ذلك بكلامه مبتدئا ً بقوله: قال أبو علي ثم يفند رأي الزجاج بالأدلة والبراهين.

2- وضوح شخصيته غاية الوضوح، وذلك من خلال تصحيحه وتقويته وتخطئته وتصويبه، كقوله: ولا أستحسن هذا، أو قوله: والأول أعجب.

3- الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف والشعر العربي.

ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((ومنه أيضاً إبدالهم من الباء الجارَّةِ الواو في نحو: والكعبة، والله، فإذا أضمروا رُدَّ غلى الأصل فقالوا: بكَ لأفعلنَّ... و: (منِ لَـدُ شوَلاً...)[2] فيحذفون من الحرف، فإذا أُضمِرَ رُدَّ غلى الأصل فقيل: من لَدُنْه، ومن لَدُنّا، وقال تعالى: ﴿مِّن لَّدُنۡهُ وَيُبَشِّرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[3]، فرُدَّ في الإضمار المحذوف في حال الإظهار)[4].

4-الاعتماد الكبير على كتاب سيبويه مما يدل على تعمقه في دراسة هذا الكتاب وفهمه لعباراته.

5-شيوع النزعة المنطقية الجدلية، إذ إنك تجد عباراته، (فإن قال قائل... قيل له) (فإن قلت... فالجواب...).

2- العلّة معناها وأنواعها:

العلة ُ في اللغة: تأتي العلة بمعنى المرض، يقال: اعتلَّ العليل ُ عِلّة ً عبة ً، من علّ يَعِلُّ، واعتل ّ َ: أي:مَرِضَ فهو عليل ٌ[5]. جاء في كتاب العين: (والعِلّة ُ:المرض ُ، احبها معتل...) [6]..

وجاء في اللسان: (والعلّة ُ: المرض ُ، عل ّ َ يَعِل ّ ُ واعتل ّ َ، أي مرض َ فهو عليلٌ) [7] وتأتي العلةُ بمعنى السبب، وقد قيل: (وهذه عِلّتُه ُ:سَبَبُهُ) [8].

جاء في اللسان: ((هذا عِلّة ٌ لهذا، أي: سبب، وفي حديث عائشة رضي الله عنها " فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بِعلّة الراحلة، أي: بسببها، يظهر أنّه يضرب جنب البعير برجله، وانّما يضرب برجلي " [9])) [10]. والذي يبدو لي أن معنى العلّة هو السبب؛ لأنها سبب في ثبوت الحكم.

العلّة في الاصطلاح:

عرّف الجرجاني (ت816هـ) العلّة بقوله: ((هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا ً مؤثراً فيه)) [11]

وجاء في كتاب (الكليات) لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ) أنها: ((ما يتوقف عليه الشيء... وعند الأصولي: ما يجب به الحكم... وكل من (العلة) و(السبب) قد يفسر بـ: ما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران، وقد يراد بالعلة: المؤثر، وبالسبب: ما يفضي الى الشيء في الجملة، أو ما يكون باعثا عليه فيفترقان. وقال بعضهم: (السبب): ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به. و(العلّة): ما يثبت الحكم بها)) [12]

أما أنواع العلة فقد ذكر الزجاجي (ت377هـ) ثلاثة أنواع لها هي:

1-**العلل التعليمية:** ((هي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن وغيرنا كل كلامنا منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضا ً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنّا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم ... عرفنا اسم الفاعل،فقلنا: ذهب فهو ذاهب... وما أشبه ذلك)) [13].

2-**العلة القياسية:** وأما العلل القياسية فهي أن يقال:لم نصب(زيد) بـ (إنّ) في قوله: إن ّ زيداً قائم ؟ ولم وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟

قال الزجاجي:(فالجواب في ذلك:أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه، وأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضَرَبَ أخاك َ محمدٌ، وما أشبه ذلك)) [14]

3-**العلل الجدلية النظرية:** وهي كل ما يعتل به بعد العلل التعليمية والقياسية وذكر الزجاجي ما يعتل به في باب (إنّ) إذ قال: ((مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟

وبأي ّ ِ الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية.

وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيءٍ عدلتم بها على ما قُدم مفعوله إلى فاعله نحو:ضرب زيداً عمرو ٌ وهلاّ شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل، وذاك فرع ثانٍ..)[15]

العلل النحوية عند أبي علي الفارسي:

إن نظرت َ إلى كتاب(الإغفال) تكشف بجلاء أهم التعليلات التي عرض لها في كثير من ظواهر العربية ومباحثها ودقائقها، وقد استعمل أبو علي عبارات تدل على العلة مثل:(لأن) أو(لأنه)، وغيرها من عبارات تدل على التعليل والعلة.

وقد تنوعت العلل عند أبي علي بتنوع الأ□كام الن□وية ومنها:

1- **علة كثرة الاستعمال:** ذكر أبو علي هذه العلة، قال: ((فإن قال قائل ٌ: أفليس الهمزة قد □ذفت من قولهم:(ويَلمَّهِ)، وفي قولهم (ناسٌ)، وفي اسم (الله) عزوجل وكل ذلك قد □كاه سيبويه[16] . وذهب إلى □ذف الهمزة فيه، فما أنكرت ً أن يكون □ذف الهمزة المبتدأة كثيرا ً يجوز القياس عليه، ورد ًّ غيره إليه . وقد ذهب الخليل إلى □ذف الهمزة من (أن) في قولهم: لن يفعل،وقال:هو (لا أن ْ) قيل له: ليست هذه ال□روف من الكثرة والسعة ب□يث يقاس غيرها عليها، انما هي □روف كثرَ استعمالها ف□ذف بعضها، وعُوِّض من □ذفه ...))[17]

2- **علة بناء:** البناء خلاف الإعراب وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل، وقد أورد ابو علي الفارسي علة بناء الاسم إذ قال: ((□كم ما يبنى من الأسماء أن يكون لمضارعته ال□رفَ، فلمُضارعتِهِ له ما يجب أن يخرج إلى □كمه (كما أنَّ نوعاً منها لمشابهتها الأفعال تخرج إلى □كمها) فيمتنع ما يكون لها من الجر و التنوين كما تُمنِعهما، و كذلك (الآن) بُني لِما فيه من مضارعة ال□رف) [18].

علة عدم بناء: ذكر هذه العلة عند قوله: ((فإن قال قائل ٌ، هلّا بُنِيَ (س□ر) لتضمنه معنى □رف التعريف، كما بُنِي (أمسِ) لتضمنه معنى ال□رف، وكما بُنِي (الآن)، قيل له: (س□رَ) لا يجب بناؤه؛ لأنه لم يتضمن معنى ال□رف كما تضمنه (ألآن) و(أمسِ) فيمن بناه، وإنما عُدل عمـا هو معرفة بالإلف واللام فلذلك لم يصرف ...))[19]

3- **علة جواز:** أورد أبو علي هذه العلة في الأمور الآتية:

أ – الإمالة في الألف من اسم(الله) تعالى: إذ قال: ((فأمّا الإمالة في الألف من اسم (الله) تعالى فجائز في قياس العربية، والدليل على جوازها فيه أن هذه الألف □ تخلو من أن تكون زائدة لـ (فِعالٍ) كالتي في (إزار) و(عِماد)، أو تكون عين الفعل، فإن كانت زائدة لـ (فِعالٍ) جازت فيها الإمالة من جهتين:

إحداهما: أن الهمزة المحذوفة كانت مكسورة وكسرها يوجب الإمالة في الألف كما أن الكسرة في (عماد) توجب إمالة ألفه... ويجوز إمالتها من جهة أخرى، وهي لام الفعل منجرة، فيجوز الإمالة لانجرارها . قال سيبويه(ت180هـ): ((سمعناهم يقولون:مِن أهْلِ عادٍ)) [20] قال: (وقالوا:مررت بعجلانك، فأمالوا) فكذلك أيضا تجوز الإمالة

في الألف من اسم(الله)، فإن كانت الألف في الاسم عينا ليست بزائدة جازت إمالتها وحسُنت فيها...)) [21].

ب- ثبات همزة لفظ الجلالة(الله):قال: ((أما قولهم: "أفالله" فإنما جاز إثباتها في الصلة لمعاقبتها حرف القسم، وقيامها مقامه، وكونها بدلا منه، فلما كانت بدلا ً مما يثبت ثبتت لتدل عليه. وهذا مذهب سيبويه)) [22].

جـ - علة وقوع(ما) الموصولة فاعلاً لـ (نِعْمَ): قال أبو علي: في قوله[23]: ((وكذلك كانت "ما" في نِعْم َ بغير صلة؛ لأن الصلة توضّح وتخصّص)) دلالة على أن "ما" إذا كانت موصولة لم يجز عنده أن تكون فاعلة نِعْمَ وبِئْسَ، وذلك عندنا لا يمتنع، وجهة جوازه: أنَّ "ما" اسم مبهم يقع على الكثرة، ولا يخص واحداً بعينه، كما أن ّ أسماء الأجناس كذلك، وهي تكون للكثرة والعموم، كما أن ّ أسماء الأجناس تكون للكثرة. .)) [24].

قال ابن عقيل (ت769هـ): ((وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ [25] واختلف في "ما" هذه، فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز، وفاعل (بئسَ) ضمير مستتر، وقيل: هي الفاعل، وهي اسم معرفة. .)) [26].

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ " ما " في قوله (بِئْسَما) فاعل[27]، وهذا مذهب ابن خروف (ت609هـ) ونسبه إلى سيبويه كما قال ابن عقيل[28] . وهذا ما أكده الزمخشري (ت598هـ) إذ قال: ((ما نكرة منصوبة مفسرة لفاعل بئس بمعنى بئس شيئا...)) [29].

د- جواز عطف قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ [30] على قوله تعالى: ﴿الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ﴾ [31]؛ ((لأن "كفروا" في موضع فعل مرفوع، فيعطف عليه بالمرفوع؛ لكون موضعه رفعاً)) [32].

وقد ذكر سيبويه هذا الكلام بقوله: (((فَلا تكفر فيتعلمون)فارتفعت؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، فجعلا كفرَه سبباً لتعلم غيره، لكنه على كفروا فيتعلمون، ومثله (كُنْ فيَكُوْنُ)[33]، كأنه قال: إنّما أمْرُنا ذاك فيكون)[34].

4. **علة عدم جواز: ذكر هذه العلة كثيراً [35]، ومنه:**

أ- عدم جواز إسكان الياء في "هي" والواو في "هو"، إذ قال أبو علي: ((فلو قال قائل: لا جيد الإسكان في ياء"هي" وواو" هو" لسكون النون في (أنتَ)،كما قال

أبو إسحاق[36]، قيل: لا يجوز الإسكان فيهما لتحرك النون في "أنا" لمّا كان بينهما فصل،ولو كانت الحركة في الياء والواو من هذين الاسمين أجود من الإسكان لتحرك النون في "أنا"، فبإزاء النون المتحركة من "أنا" النون الساكنة من "أنت" فقد تكافأ إسكان الياء والواو في "هو" و"هي"، وتحريكهما في الجودة من هذه الجهة كما ترى، فليس السبب الذي تختار له الحركة على السكون في آخر هذين الاسمين هذا،ولكن أن يكون أكثر، وفي اللغات أشهر، فأما من حيث ذكره فالأمران متكافئان ... والسبب الذي يختار له الحركة في"هو" و"هي" كونهما أفشى وأشيع في اللغة، لا لأنهما مضمران منفردان؛ إذ لا يوجب كونهما مضمري منفردين الحركة ...))[37]

ب- عدم جواز وقوع قوله::يغفر لكم " جوابا ً لقوله:" هل أدلكم " إذ قال عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ ﴾ [38] ثم قال:" يَغْفِرْ لَكُم" [39]: ((أن قوله: " يغفر لكم" لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون جوابا ً لـ "هل أدلكم" أو جوابا ً لـ" تؤمنون" الذي هو بمعنى آمنوا، فلا يجوز أن يكون جوابا ً لـ"هل أدلكم"؛ لأنّ المعنى يصير:هل أدلكم إن أدلكم، كما أنك إذا قلت: هل تؤمنون يغفر لكم، كان المعنى: إن تؤمنوا يغفر لكم، وهذا لا يصح في المعنى والتأويل،ألا ترى أن الكافر والفاسق مدلول،فلو كان في الدلالة تجب المغفرة لوجبت له، كما وجبت للمؤمن، فإذا لم يجز هذا ثبت أنه جواب "تؤمنون" وأن"تؤمنون" بمعنى آمنوا)) [40].

والذي يبدو لنا أن قوله "تؤمنون" يكون جوابا ً لـ"هل أدلكم"، إذ إن "تؤمنون" خبر في معنى الأمر، وهو يخضع للقاعدة النحوية التي تقول: إن الفعل المضارع يجزم إذا وقع في جواب فعل أمر، كقولنا:اقرأ تنجح.

5**. علة إعراب:**

ذكر هذه العلة في إعراب المضارع ورفعه، إذ قال: ((والصحيح في هذا أن رفعه لوقوعه موقع الاسم، وإعرابه بالمضارعة،والدليل على أن إعرابه بالمضارعة التي فيها للأسماء: أن الأفعال عوامل في الأسماء، وأدوات لها،فكان القياس ألّا يعرب شيء منها، كما لم تعرب سائر العوامل فيها، ألا ترى أن الإعراب يكون بعوامل، فلو جعلت للعوامل عوامل وجب أن يكون لعوامل العوامل عوامل، فيتصل ذلك إلى ما لانهاية، وإذا أدى الإعراب فيها إلى ذلك كان غير مستقيم، إلاّ أن ّ قسما منه أشبه الاسم لدخول

السين وسوف عليه،ولدخول الـم عليه في قولـه تعـالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [41] ... فلما ضارع الأسماء هذها مضارعة جُعل إعرابه كأعرابها. .)) [42].

6. **علة التقاء الساكنين: ذكر هذه العلة بقوله ((وأما قوله عز وجل:**
﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [43].

فمذهب سيبويه فيه أنه حرّك لالتقاء الساكنين،والساكن الذي حرّك له الميم هو لام التعريف...))[44].

وقد ذهب الاخفش (ت 211هـ) إلى أنّ الميم ساكنة وقد جاء بعدها حرف مقطوع محرك بالفتح،لذلك جاز أن تحرك الميم بفتحة الألف، وتحذف في لغة من قال: مَنَ بوك ◌ فلا تقطع [45].

7. **علة منع:**

علل أبو علي منع انتصاب (أمدا ◌ً)على التمييز في قوله تعال"أي ◌ُ الحِزْبَينِ أَحْصَى لِماَ لَبِثُوا أَمَدَا ◌ً" [46] إذ قال: (إعلم أن التمييز في "الأمد"

وانتصابه عندي ممتنع غير مستقيم،وذلك أنه لا يخلو من أن يكون "أحصى" يحمل على أن يكون فعلاً ماضيا ◌ً أو "أَفْعَلَ" نحو: "أَحْسَنَ " و"أَعْلَمَ"، ولا يجوز أن يكون "أَحْصَى" أفعل ◌َ وغير مثال الماضي لأمرين:

أحدهما:أنه يقال:أَحْصَى يُحْصِي،وفي التنزيل ﴿ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾ [47] وأفعل يُفْعَل لا يقال منه: هو أفعل من كذا،فأما قولهم:"ما أولاه للخير" و(وما أعطاه للدراهم)[48] فمن الشاذ النادر الذي حكمه أن يحفظ لقلته،ويعرف خروجه عن الجمهور والكثرة...

والأمر الآخر الذي يمنع انتصاب هذا الاسم على التمييز: هو ((أن ما انتصب على التمييز في نحو هذا، كقولك(:أكثر مالاً . . ونحو هذا) فهو في المعنى فاعل وإن كان في اللفظ منتصباً . . ألاترى الى أن المال هو الذي كثُر ... وليس ما في الآية كذا، لأن الأمد ليس هو الذي أحصيَ...))[49].

والذي يبدو لنا أن أبا علي قد أصاب في منع انتصاب "الأمد" على التمييز؛ إذ إن كلامه خاضع للقاعدة النحوية التي تقول(التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل:إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه، وإن لم يكن كذلك وجب جرّه بالاضافة. .)[50].

8. **علة طول الكلام: ذكر هذه العلة في موضعين:**

أ. حذف خبر " إنّ " فعند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [51] قال: ((يجوز عندي أن يكون المعنى: إنَّ الّذِينَ كَفَرُوْا وَصَدّوا عَنْ سَبِيِلِ اللهِ، فلما كان المعطوف عليه ماضيا، دلَّ على أن المراد بالمضارع ايضاً الماضي . ويقوي هذا قوله: (الّذِينَ كَفَرُوْا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُم) [52]، فخبر اسم "إنّ" مضمر هو نحو ما ظهر من قوله: (أضلَّ أَعْمَاَلُهم، وحَسُن حذف الخبر لطول الكلام بالصلة...) [53].

والذي نراه صحيحا قول الزمخشري إذ قال: خبر" إن" محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره: إنَّ الذِينَ كّفَرُوا وَيَصُدّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ... نُذِيقُهُم مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ [54] إذ لا حاجة إلى تقدير خبر لـ(إنَّ) من سورة أخرى ما دام هناك خبر مناسب في الموضع نفسه .

ب. حذف لام "لقد" في قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾ ﴾ [55]

إذ قال:حذفت اللام في "لقد" جوازا لطول الكلام... [56].

9. **الحمل على المعنى:**

كثيراً ما نجد النحويين والصرفيين يعولون على المعنى في عللهم، وأبو عليّ واحد منهم،فقد قال عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ [58] قال: "فإن قيل: كيف تحمل الكلام على التثنية، و"الشياطين" في المعنى جمع في قوله: (فيتعلمون منهما)؟ قيل: الحمل على التثنية والجمع في ذا ونحوه شائع، يحمل الكلام على المعنى فيجمع، وعلى لفظ هاروت وماروت فيثنى...) [59].

10. **علة الاتساع:**

ذكر هذه العلة في قوله: ((فإن قال قائل: لم غيّر البناء واقيم مقامه حرف يدل عليه ؟ وما كانت الحاجة إلى ذلك والقصد فيه يقال له:لما في ذلك من التوسع والمبالغة، ألا ترى أن "لم" إنما هي لنفي ما مضى، وأن "إنْ" إنما هي للشرط، والشرط لا يكون إلا بما يستقبل، والشيء لا يستقبل ثم يمضي،فإذا أوقعت الماضي هذا الموقع، فكأنك قد أثبته وحققته فقلت: كان، فكأنه قال: وكذلك النفي بـ(لم) إنما هو لما مضى وإن كان اللفظ لفظ الاستقبال...)) [60].

11. **علة كراهة:**

إذ علل حذف الهمزة في المضارع من بناء (أَفْعَل َ) نحو: أَكْرَم َ وأعْطَى وآمن،إذ قال: ((وهذه الهمزة تحذف في المضارع كراهية لاجتماع الهمزتين،كما ذكر سيبويه، ثم أُتبع سائر الحروف الهمزة، كما أُتبع في باب "وعد" الياء))[61].

12. **علة شذوذ:**

ذكر هذه العلة بقوله: ((فإن قلت: كيف حكى سيبويه أن َ بعض أهل الحجاز يقول:النبيءُ فيهمز،وقال فيه: (إنها ليست بجيدة)[62] ولو كان الاصل عنده الهمز، لكان "النبي ُ" عنده إذا هُمِزَ هو الجيد ؟ فالقول فيه: إنه إنما لم يستجده لشذوذ عن الاستعمال، وإن كان مطردا ً في القياس، فمن هنا لم يستجده كما لم تستجد "وَدَعَ" و"وَذرَ َ" في ماضي: يَدَعُ وَيَذرُ، لشذوذه عن الاستعمال وإن كان مطردا ً في القياس،فمن أجل هذا قال في قول من هَمَزَ "النبي ّ ُ": (إنه غير جيد...)[63]

13. **علة الجزم:**

عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾[64] قال: إن ما ذكره أبو إسحاق الزجاج[65] من أن ّ(لم) جزمت الفعل المضارع (تفعلوا) صحيح؛ لأن "لم " أحدثت في الفعل المضارع معنى المضي فجزمته[66] (ولكن يلزم إن كانت "لم" جزمت لأن فيه أنه جعل المستقبل بمعنى الماضي ألاّ ينجزم بـ (لا) في نحو: لا تفعل،وباللام في نحو: (لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ)[67] لأن واحدا ً منهما لم يجعل الفعل المستقبل ماضيا ً، وعلة الجزم على ما وضع إنما هو هذا، وليس الأمر كذلك؛ لأن هذين الحرفين يجزمان الفعل وليس يجعلان المستقبل بمعنى الماضي...))[68]

14. علة عدم عطف:

فعند كلامه على قوله تعالى:(كُتِبَ عَلَيهِ أَنّهُ مَنْ تَولاّه ُ فأنَّـهُ يُضِـلُّهُ) [69] قـال: ((وأمـا قولـه: ومن تـولاه فلا تخلـو "مَـن" فيـه من أن تكون بمعنـى الذي، أو تكـون بمعنى الجزاء فالفاء إنما هي جواب للجزاء، ولا تكون عاطفة؛ لأن الفـاء إذا كانـت جوابا لم يجز أن تكون عاطفة،كما أنها إذا كانت داخلة على خبر المبتدأ – إذا كان المبتدأ موصولا ً وكانت جملته معنى الجزاء – لم تكن العاطفة...)) [70] .

وفضلا ً عن هذه العلل هنـاك علل أخرى، ومنهـا: علـة تغليب [71]، وعــلـة استثقال [72]، وعلــة حذف [73]، وعلـــة مشابهة [74]، وعلة استغناء [75].

وقد امتازت تعليلات أبي علي الفارسي بعدد من المميزات ومن أهمها:

1- تعدد العلل.

2- الاعتماد على تعليلات نظرية.

أولا ً: تعدد العلل:

لم يكتف ِ أبو علي الفارسي بتعليل الكثير من الأحكام النحوية بعلـةٍ واحدةٍ وإنما عللها أحيانا ً بعلتين أو أكثر. وفـي مسألة التعليل بـأكثر من علـة خـلاف بـين علمـاء العربيـة، فمنهم مـن لايجيزه كمـا قـال السـيوطي (ت911هـ)[76]، وذلك لأنهـم يرون أن جميـع صفـات العلـة العقليــة تلقى علـى العلة النحوية، أو لأنـه إذا كـــان للحكم أكثـر من علـة لـــم يؤد انتفـاء العلـة إلـى انتفـاء الحكم، بـــل قد تنتفي العلـة ويوجد الحكم لافتراض علــة أخرى . [77] ومنهم من يجيزه كـ (ابن الوراق[78] "ت 381هـ" و"ابـن جني[79] ت392هـ"، إذ يقول ابـن جنـي: ((فقد يكـون الحكم الواحد معلـولا ً بعلتين) [80]

أما أبو علي الفارسي فقد كان يميل إلـى تعدد العلل، ومن الأمثلـة علـى ذلك في كتابه، ما قاله عند تعليقه على ما أنشده أبو زيد الأنصاري [81] (ت215هـ):

عَيْنَاء ُ حَورَاء ُ مِن َ العِينِ الحِيْرْ [82]

قـال: ((ألا تـرى أنـه لا يخلـو مـن أن يكـون قَلَـب َ الـواو إلـى اليـاء؛ لامتنـاع وقوعها في القافية، أو لاستثقال الواو، أو لاتباع العين...) [83]

ثانيا ً: الاعتماد على تعليلات افتراضية:

يمثل النظر أساسا ً لتوليد الصيغ في اللغة، إذ يفسر ظواهرها واحكامها، وقد استعمل العلماء خيالهم من أجل الاكثار من العلل، فمثلا ً قالوا: لماذا لم تثنَّ الأفعال ولا تجمع؟ ولماذا لم يجعل الجر للأفعال والجزم للأسماء ... فهذه التساؤلات لا يوجد لها جوابا ً في اللغة ذاتها، ولكن يمكن أن يقبلها العقل، إلا أنها لا تقنـع من يـرى أن للغة منطقا ً خاصا ً، ومسلكا ً لا يتناسـب مـع مـا يفترضـه النحـاة المعللـون . [84]

فمن الأمثلة على ذلك قوله: ((أما قولنا:"الله" فقد حمله سيبويه على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الاسم (إلاه) ففاءُ الكلمة على هذا همزةٌ وعينها لام، والألف ألف "فِعَالٍ" الزائدة، واللام هاء ٌ.

والقول الآخر: أن يكون أصل الاسم: "لاه ٌ" ووزنه "فَعْل ٌ" فأمّا إذا قدرت أن َ الأصل (إلاه)

فيذهب سيبويه[85] فيه إلى أنه حذفت الفاء حذفا ً لا على التخفيف القياسي على حد قولك: "الخبُ " في الخبْءِ . . فإن قال قائل: ولِمَ قُدِّر هذا التقدير ؟ وهلاّ حمله على

التقدير القياسي. . قيل له: إن ذلك لا يخلو من أن يكون على الحذف كما ذهب إليه سيبويه، أو على تخفيف القياس في أنه إذا تحركت الهمزة وسكن ما قبلها حذفت...)[86]
وهكذا يستمر بقوله: فإن قال قائل ... قيل...

والذي يبدو لنا أن هذه التساؤلات ناتجة عن التصور العقلي في إيجاد العلل لكل شيء في اللغة .

وبعد هذا التطواف في موضوع ((العلة النحوية في كتاب الإغفال لأبي عليٍّ الفارسي))، يمكننا أن نقف عند بعض النتائج التي انتهى إليها البحث وهي:-

1. كثرة التعليلات النحوية واتساعها، عند أبي علي الفارسي إذ من النادر أن يترك حكماً نحوياً من دون أن يبين له علة أو يذكر له سبباً.
2. الاختلاف في بيان العلة، بحسب الحاجة إلى ذلك، فنراه في موضوع يطيل من ذكر العلة، وفي آخر يقلل من التعليل.
3. لم يصرّح بذكر العلة، وإنما يكتفي بإيراد عبارات تدل على تعليلاته، مثل: (والسبب)، (لأنه) وغير ذلك.
4. لم يكتفِ أبو علي بتعليل الكثير من الأحكام بعلة واحدة، وإنما عللها أحياناً بعلتين أو أكثر
5. أعتمد أبو عليٍّ على تعليلات نظرية، شأنه في ذلك شأن العلماء الذين يستعملون خيالهم من أجل الإكثار من العلل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

(1) تنظر ترجمته في الكتب الآتية: طبقات النحويين واللغويين:130،، وفيات الأعيان:2/8- 82، البلغة في تاريخ أئمة اللغة:53-54، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:1/273-275، الأعلام:2/179-180، وترجم له الدكتور عبد الفتاح شلبي ترجمة مفصلة في كتابه(أبو علي الفارسي):28-96. وتناول حياته الدكتور كاظم بحر المرجان عند تحقيق كتاب (التكملة): 6-15، والدكتور عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم عند تحقيق كتاب (الإغفال):1/12-160 وغيرهم.

(2) رجز لم أقف على قائله، وتتمته: من لَدُ شولاً فإلى إتلائها، ينظر الكتاب: 264/1.

(3) الكهف: 2.

(4) الإغفال: 1/ 213-215.

(5) ينظر: مختار الصحاح: 451 (علل).

(6) العين:88/1.

(7) اللسان: (علل) .

(8) ترتيب القاموس:300/3.

(9) ينظر الحديث في:صحيح مسلم:880/2.

(10) اللسان: (علل) .

(11) التعريفات:88.

(12) الكليات: 220/3 -221.

(13) (14) (15) الإيضاح في علل النحو:64-65

(16) ينظر: الكتاب: 195:2-196.

(17) الإغفال :50/1.

(18) نفسه: 279/1.

(19) نفسه: 1/ 323.

(20) الكتاب: 4 / 122.

(21) الإغفال:72/1.

(22) نفسه:89/1، وينظر: الكتاب: 2/ 211.

(23) أي في قول ابي اسحاق الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه: 1: 172

(24) الإغفال348/1.

(25) البقرة: 90.

(26) شرح ابن عقيل: 3/ 62.

(27) الإغفال: 1: 348.

(28) ينظر: شرح ابن عقيل: 3/ 62، والكتاب: 2: 211.

(29) الكشاف: 1: 296.

(30) البقرة: 102.

(31) البقرة: 102.

(32) الإغفال: 1/ 371.

(33) البقرة: 117.

(34) الكتاب: 3/ 38 -39..
(35) ينظر: نفسه: 2/1، 220، 128، 69،84، 17.
(36) معاني القرآن وإعرابه: 157/1.
(37) نفسه: 326 -327.
(38) الصف: 10،11.
(39) الصف: 12.
(40) الإغفال: 363.
(41) النحل: 124.
(42) الإغفال: 2/ 172.
(43) آل عمران: 2، 1.
(44) الإغفال: 1/ 92.، وينظر الكتاب: 4/ 153.
(45) ينظر معاني القرآن: 1/ 22.
(46) الكهف: 12..
(47) المجادلة: 6.
(48) ينظر المقتضب: 4 / 178.
(49) الإغفال: 2/ 359 -360.
(50) شرح ابن عقيل: 2/ 110.
(51) الحج: 25.
(52) محمد: 1.
(53) الإغفال: 1/ 254.
(54) ينظر الكشاف: 3-10.
(55) الشمس: 9، 10.
(56) ينظر: الإغفال: 1/ 409.
(57) البقرة: 102.
(58) البقرة: 102.
(59) الإغفال: 1: 377.
(60) نفسه: 1/ 356
(61) نفسه: 1 / 108- 109، وينظر الكتاب: 4/ 280.
(62) الكتاب: 3/ 555.
(63) الإغفال: 1/ 236.
(64) البقرة: 24.
(65) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 100/1 - 101.
(66) ينظر: الإغفال: 177/1- 118.
(67) الحج: 29.
(68) الإغفال:118/1.
(69) الحج: 4.
(70) الإغفال:422/1
(71) نفسه:51/1.
(72) نفسه:62/1.

(73) نفسه:68/1.
(74) نفسه:128/1.
(75) نفسه:495/2.
(76) ينظر: الاقتراح:54.
(77) ينظر مناهج البحث عند مفكري الإسلام:89. نقلاً عن العلة النحوية تاريخ وتطور:147.
(78) ينظر علل النحو:161.
(79) الخصائص:101/1.
(80) نفسه:101/1.
(81) النوادر: 571.
(82) البيت من أرجوزة منظور بن مرثد الاسدي في أراجيز العرب: 155- 156. نقلاً عن محقق كتاب الإغفال:156/2. (هامش رقم"5")
(83) الإغفال:156/2.
(84) ينظر العلة النحوية"تاريخ وتطور":154- 155.
(85) ينظر: الكتاب:194/2- 196.
(86) الإغفال: 43/1- 44.

المصادر

القرآن الكريم.
- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة اللغة، وآثاره في القرآن والنحو، د عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة نهضة مصر، 1957م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي"ت 1976"، ط1، دار العلم للملايين، 1979م.
- الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق:د عبدالله بن عمر الحاج ابراهيم، أبو ظبي، المجمع الثقافي، دبي – مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 2003م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ط 2، حيدر آباد 1359هـ.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د مازن المبارك، دار النفائس، ط 3 بيروت، 1399هـ - 1979م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، عنى بتصحيحه محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة، القاهرة، 1326هـ.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروز آبادي "ت817هـ" تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1972م.
- ترتيب القاموس المحيط، الطاهر أحمد الزاوي، الدار العربية للكتاب، ط3، بيروت، 1980م.
- التعريفات، للجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت، 1969م.
- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة:كاظم بحر المرجان، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1981م.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة،1975م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، راجعه وعلق عليه د مالك المطلبي و د. غالب المطلبي، بغداد، 1414هـ - 1994م.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج "ت261هـ"، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، البابي الحلبي، مصر، 1374هـ 1955م.
- طبقات النحويين واللغويين، ابو بكر الزبيدي"ت379هـ" تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط 1 مصر، 1954م.
- العلة النحوية، تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري، د محمود جاسم الدرويش، الجامعة المستنصرية، مطبعة السطور، ط1، 1423هـ - 2002م.
- علل النحو، ابن الوراق، تحقيق ودراسة د محمود جاسم الدرويش، منشورات مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، 1999م.

- العين، الخليل بن احمد الفراهيدي "ت175هـ" تحقيق: د مهدي المخزومي و د . ابراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، دار الرشيد – بغداد 1980م – 1985م.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3/ ، 1403 هـ 1983م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان (د.ت).
- الكليات ابو البقاء الكفوي، تحقيق ؟،د.عدنان الدرويش، ومحمد المصري، دار الكتب الثقافية، 1975 م.
- لسان العرب، ابن منظور (ت 711هـ) دار صادر، بيروت 1968 م.
- مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، دار الرسالة الكويت، 1402هـ - 1982م .
- معاني القرآن الأخفش، تحقيق، فائز فارس، المطبعة العصرية الكويت، 1979م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحاق الزجاجي، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ -1988م.
- المقتضب، أبو العباس المبرد (285هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة، 1399.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف بغداد 1959 م.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ابن خلكان، شمس الدين أبو علي العباسي احمد بن محمد بن أبي بكر(ت 681هـ) تحقيق د . إحسان عباس، دار صادر – بيروت 1977م.

المصطلح اللغوي عند ابن سيده (ت 458 هـ)

في كتابه

(شرح المشكل من شعر المتنبي)

المصطلح اللغوي عند ابن سيده (ت 458 هـ)

في كتابه

(شرح المشكل من شعر المتنبي)

أولاً : التعريف بكل من المتنبي وابن سيده والكتاب

1- المتنبي:

هو احمد بن الحسين بن مرَّة بن عبدالجبار الجعفي الكندي الكوفي، ولد الشاعر في حي(كندة) بالكوفة سنة (303هـ) نشأ فقيراً، وقيل: إن والده كان يسقي الماء لأهل المحلة على بعيرٍ له وبعد ان شبَّ اخذ يتردد على الوراقين، فأخذ علمه من دفاترهم وقد عُرف بحدّة الذكاء وقوة الحافظة.[1]

2-ابن سيده:

هو ابو الحسن علي بن اسماعيل بن سيده، نشأ في مر سية شرق الاندلس، كانت ولادته سنة (398هـ) درس علوم اللغة والدين،ونهل من مناهل العربية، وكان على اطلاع كبيرٍ بعلوم الحكمة والمنطق خاصة وقد خلّف للعربية عدةَ كتب نافعة ومن مؤلفاته:شرح الحماسة لأبي تمام، وشاذ اللغة في خمسة مجلدات، والوافي في علم القوافي وغيرها من المؤلفات.

أما شيوخه فهم: اسماعيل بن سيده، وابو العلاء صاعد البغدادي، وابو عثمان سعيد بن محمد النحوي.ومن تلاميذه: ابن خلصة الشذوني، وابن سحابة وغيرهم. توفي سنة (458هـ).[2]

3- منهج كتاب (شرح المشكل من شعر المتنبي):

- اتبع الترتيب التأريخي في ترتيب مختاراته من قصائد ديوان المتنبي.
- ذكر اشتقاق الكلمة عند شرحه كقوله: المهند: السيف، وهو عندي من قولهم: هنّدته النساء أي تيمتهُ.[3]
- الحديث في الفروق الدلالية بين الألفاظ.
- الإشارة الى لغات القبائل كقوله: هي لغةٌ حجازية.[4]
- الاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية عند شرحه كلمةٍ معينة
- الإشارة الى النواحي الصرفية من أبنية الجموع والمصادر والإشارة الى الوزن الصرفي، كقوله:السُّحب:جمع سحاب لا جمع سحابة.[5]
- تناول العبارة الشعرية من الناحية النحوية، ويتمثل ذلك في مظهرين: الاول: تحليل النصوص الكلامية تحليلاً اعرابياً، والآخر: النظر في الجملة وبيان صيغتها التركيبية.[6]

ثانياً: المصطلح اللغوي في كتاب شرح المشكل

توطئة

كانت الاندلس – وهي أبعد البيئات الاسلامية عن المشرق العربي – من أهم البيئات اهتماماً بشعر المتنبي، فإذا شغل علماء المشرق العربي بشخصية المتنبي، فالاندلس جديرة ان تشغل به، اذ كان اظهر من شرح شعر المتنبي من أدباء الاندلس: ابن الافليلي (ت 441 هـ)، وابن سيده (ت 458 هـ)، وابن السيد (ت 521 هـ).

ولكن المتأمل لابن سيده في كتابه (شرح المشكل من شعر المتنبي) يجد انه لا يلجأ الى شرح ديوان المتنبي كاملاً، وانما يسلط الضوء على ما أشكل من أبياته وما استغلق من معانيه وما استبهم من تراكيبه، فيتناولها في عمقٍ من حيث اللغة والنحو والصرف والصوت. فضلاً عن هذا فانه يكثر من الشواهد النحوية والآراء اللغوية والنقل عن سيبويه خاصة. ومن الامور التي بحثناها في هذا الكتاب هي (المصطلح اللغوي عند ابن سيده في كتابه (شرح المشكل من شعر المتنبي))، فابن سيده كان إماماً حافظاً [7]، واسع الاستطلاع، وقد ترك لنا مصنفات رائعة منها هذا الكتاب الذي نحن بصدد دراسة المصطلح اللغوي فيه.

ولهذه اللفظة (مصطلح) دلالة اصطلاحية، وهي اتفاق طائفة او جماعة على أمرٍ مخصوص، إن كان بين الفقهاء نتج عنه مصطلح في الفقه، وإن كان بين النحاة نتج عنه مصطلح في النحو ...

ولقد عني ابن سيده بمصطلحات علوم اللغة العربية جميعاً.

أولاً: المصطلحات الصوتية:

ذكر ابن سيده الكثير من المصطلحات الخاصة بالأصوات، منها:

القلب، والإبدال، والوقف، والإتباع، وتخفيف الهمز وتحقيقه، فقد ذكر القلب عند شرحه قول المتنبي:

لا خَلْـقَ أسمَحُ منكَ إلاَّ عارفٌ
بكَ راءَ نفسَكَ لم يَقُلْ لك هاتِها

ذكر أن (راء) مقلوبة عن (رأى)[8].

والذي يدلك على أن (راء) مقلوبة عن رأى، انه لم يأت لها مصدر، إذ الافعال المقلوبة لا مصادر لها عند سيبويه، ولو كانت (راء) لغة في رأيته، لكان لها مصدر، وهذا أصل من اصول التصريف.

وذكر مصطلح القلب ايضاً عند شرحه قول المتنبي:

وما بين كاذتـَي المُسْتـَغِيرِ
كما بين كاذَتـَي اِلبائِلِ

إذ قال: ((الكاذة: لحم الفخذ ألفه منقلبة عن واو...))[9]

وذكر مصطلح الابدال عند شرحه قول المتنبي:

كيـــــــف لا يشـــــــتكي وكيـــــــف تَشَكّـــــــوا
وبهِ لا بمن شكـــــــــــاها المـــــــــرازي

إذ قال: ((والمرازي: جمع مرزاة، وكان حكمه المرازئ، فأبدل ابدالاً صحيحاً قياسياً لأنه لا يوصل بالهمزة المخففة إلا هكذا، اعني أن تبدل إبدالاً محضاً، حتى تلحق بحروف العلة...))[10].

والذي يبدو لي ان الابدال قد تحقق في كلمة (المرازئ)، لأن الإبدال معناه (جعل حرف مكان حرف غيره)[11].

ومن المصطلحات الصوتية التي ذكرها ابن سيده، الوقف، فعند شرحه قول المتنبي:

ليس كما ظنَّ غَشْيَةٌ عَرَضَتْ
فجئتني في خلالِها قاصِدْ

قال: ((وقوله (قاصد) في موضع نصب على الحال، فكان حكمه على هذا (قاصداً) الا أن من العرب من يقول: (رأيت زيد) في حال الوقف))[12].

وهذا النوع من الوقف سماه سيبويه[13](ت 180 هـ)، الإسكان، وهو حذف الحركة من آخر الكلمة حذفاً تاماً عند الوقف، نحو (هذا احمد) و (رأيت الرجل) و (مررت بزينب)، وقد سماه الزمخشري[14](ت 538 هـ): الاسكان الصريح، وسماه ابن الحاجب[15](ت 646 هـ) الاسكان المجرد، وهذان المصطلحان يؤكدان ما ذهب اليه سيبويه من أن الاسكان هنا اسكان تام.

وذكر مصطلح (تحقيق الهمز وتخفيفه) عند شرحه قول المتنبي:

إذا العـــــــدا نَشَـــــــبَتْ فـــــــيهم مخالِبُـــــــهُ

لـــــــم يجتمـــــــعْ لهـــــــم حِلْـــــــمٌ ورِئْـــــــبَالُ

واذ قـال: (والرئبـال: الاسـد، يهمـز ولا يهمـز، ولـيس تـرك الهمـز فيـه علـى التخفيف القياسي، إذ لو كان كذلك لم يقل في الرئبال والريبال أنهما لغتان، كما لا قول في (ذيب، وذئب) أنهما لغتان، وذلك ان تحقيق الهمز وتخفيفه لا يسمى فيهما لغة، ما دام التخفيف قياساً...))[16].

ومن المصطلحات الصوتية ايضاً، الاتباع، (هو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها او رويّها اشباعاً وتأكيداً)[17].

وقد ذكر ابن سيده هذا المصطلح عند شرحه قول المتنبي:

ولـــــولا تـَوَلِّـــــي نفســـــه حَمْـــــلَ حِلْـــــمِهِ

عـــــن ِالأرض ِلانـــــهَدَّت ونـــــاءَ بهـــــا الحِمْـــــلُ

إذ قال: ((الحَمْل: المصدر، والحمل: الاسم، وناء بها: أثقلها. وفي التنزيل: (مَا إنّ مَفاتَحَه لتنوء بالعُصْبة)[18]، ولا يقال: (ناء) إلا في حد الاتباع لـ (ساء) يقال: (له عندي ما ساء وناء)، وقد يكون مع الاتباع صيغ لا توجد في حد الافراد، كقولهم: هنأه ومرأه، فإذا أفردوه قالوا: أمْرأةُ...))[19].

ثانياً: المصطلحات الصرفية:

من المصطلحات الصرفية التي ذكرها ابن سيده مصطلح التصغير:

(وهو تغيير بنية الكلمة، لتقليل معناها او تحقيره او تقريب زمانه او مكانه او تعظيم شأنه او غير ذلك)[20].

فعند شرحه قول المتنبي:

أذا الغُصْـــــنُ أم ذا الـــــدِّعْصُ أم أنـــــتِ فِتْنــــةٌ

وذيَّـــــا الـــــذي قبَّلْتـــــهُ البـــــرقُ أم ثـَغـــــرُ

قال: ((و (ذيا)، تصغير (ذا))[21]. وعند شرحه قول المتنبي:

أَحـــــــادٌ أم سُـــــــدَاسٌ فـــــــي أُحـــــــادٍ

لُيَيْلَتـــــــنا المَنُوْطـــــــةُ بالتنـــــــادِ

قال: ((لييلتنا: صغرها تصغير التعظيم، كقول اوس:

فويــــق جبيـــــلٍ شـــــامخ الـــــرأس لِـــــم يكـــــن

ليبلــــــــــــــُغه حتـــــــــــى يكــــــــــلَّ ويعمــــــــــــلا

فقال: جبيل، والجبل الذي هذه حاله ليس بجبيل، إنما هو جبل، وإنما وجه تصغير التعظيم، أن الشيء قد يعظم في نفوسهم، حتى ينتهي الى الغاية، فإذا انتهى إليها عكس إلى ضده لعدم الزيادة في تلك الغاية، وهذا مشهور من رأي القدماء الفلاسفة الحكماء: أن الشيء اذا انتهى انعكس الى ضده...))[22].

والذي يبدو لي من إثارة مصطلح (التصغير) في هذه المسألة ما يأتي:

1- إن تصغير كلمة (ليلة) في شعر المتنبي جاء على القياس بضم الاول وفتح الثاني وإضافة ياء.

2- إن البصريين المتقدمين لا يرون تصغير الشيء على معنى التعظيم.

ومن المصطلحات الصرفية التي ذكرها مصطلح الجمع، فقد ذكره كثيراً، فعند شرحه قول المتنبي:

ولا وقفــــــــتُ بجســــــــمٍ مُسْــــــــيَ ثالثــــــــةٍ

ذي أرْسُـــــــمٍ دُرُسٍ فـــــــي الأرْسُـــــــمِ الـــــــدُّرُسِ

ذكر إن (درس) جمع دريس أو جمع دروس، كصبور وصبر[23].

وذكر مصطلح حروف العلة (الألف، والواو، والياء) وذلك عند شرحه قول المتنبي:

منافِعُهـــــا مـــــا صـــــرَّ فـــــي نَفـــــْعِ غيرِهـــــا

تَغَـــــذَّى وتـــــَرْوى أنْ تـــــَجُوْعَ وأنْ تَظـْــــما

إذ قال: ((وأراد (أن تظمأ) فأبدل الهمزة إبدالاً صحيحاً حتى ألحقها بحروف العلة...))[24] وعند شرحه قول المتنبي:

إذا ٱمْــــــتلأت عيـــــون الخيـــــل مِنـــــّي

فـــــــوَيْلٌ فـــــــي التـَّيقُّــــــظِ والمنـــــــامِ

قال: ((وقد يجوز أن يضع المصدر موضع الاسم كأنه قال: فويل للمتيقظ والنائم، كقولهم: ماء غور أي غائر))[25].

وذكر مصطلح النسب مرات عدة فعند شرحه قول المتنبي:

وَمَلمومَــــــــــةٌ سَيِفِــــــــــيَّةٌ رَبَعِيَّــــــــــةٌ

يصـــــيحُ الحَصَـــــى فيهـــــا صِـــــياحَ اللقـــــالِقِ

ذكـــر أن كلمتـــي (ســـيفية) منســـوبة الـــى ســـيف الدولـــة و (ربعيـــة) منسوبة الى ربيعة[26].

وذكر مصطلح الواحدة للدلالة على مفرد الجمع فعند شرحه قول المتنبي:

وتـُوافِيْهــــــِمُ بهــــــا فــــــي القــــــَنا السُّمْـــــــ

ــــــرِ كمــــــا وافــــــتِ العِطــــــاشُ الصّــــــِلالا

قال: ((الصلال: الارضون التي لم تمطر بين ارضين ممطورة، واحدتها صلة، وقيل: هي الامطار المتفرقة، ويروى (الضّلالا): وهي بقايا الماء واحدها صلل...))[27].

ثالثاً: المصطلحات النحوية:

عاش ابن سيد الحقبة التي نضجت فيها المذاهب النحوية، وعرفت فيها مصطلحات كل مذهب، والمتأمل في كتاب (شرح المشكل) يجد أن ابن سيده قد استعمل مصطلحات كلتا المدرستين ولم يقتصر على إحداهما من دون أن يصرح بأن هذا مصطلح بصري وذاك كوفي فضلاً عن ذلك فقد أخذت المصطلحات النحوية مساحة كبيرة اذا ما قورنت بغيرها من المصطلحات وقد قمت بتقسيم المصطلحات النحوية الى عدة اقسام وهي:

1- مصطلحات الكلام واقسامه:

من المصطلحات التي ذكرها ابن سيده، الاسم، والفعل، والحرف، والنكرة والمعرفة، والاسم الموصول، والضمير، واضمار الشأن والحديث، واسم الفعل، فمن المعروف ان الاسم: ما دل على معنى في نفسه من دون ان يقترن بزمن معين، أما الفعل فانه لابد من أن يقترن بزمن معين، أما الحرف فهو كلمة تدل على معنى في غيرها، فقد ذكر ابن سيد مصطلح الاسم عند شرحه قول المتنبي:

لا تلـــــــقَ أفـــــــرسَ منـــــــكَ تعْرِفـــــــُهُ

إلاّ إذا ضـــــــاقت بـــــــكَ الحِيَـــــــلُ

ذكر أن لفظة (أفرس) صفة وضعت موضع الاسم والتقدير رجلاً أفرس[28].

وعند شرحه قول المتنبي:

إذا كـــــان شَـــــمٌ الـــــروحِ أدنـــــى إليكـُـــــمُ

فـــــلا برِحَتـْـــــني رَوْضَـــــةٌ وَقـــــَبُولُ

ذكر مصطلح النكرة والمعرفة في قوله: ((وقوله (فلا برحتني روضة وقبول) إن شئت قلت: اراد فلا برحت روضة وقبولا، فعكس فجعل المعرفة خبراً، وهي (ني) والنكرة الاسم وهي (روضة وقبول)))[29].

وهذان المصطلحان مشتركان بين البصريين والكوفيين، يعد سيبويه أول من استعملها بقوله: ((واعلم ان النكرة اخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنا، لان النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به))[30].

ومن المصطلحات الاخرى مصطلح الضمير، وهو مصطلح اقتبسه النحاة البصريون والكوفيون من الخليل[31]، وقد وضع للدلالة على متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً او معنى أو حكماً[32].

فعند شرحه قول المتنبي:

اذا وَرِمَـــــتْ مـــــن لـــــَسْعَةٍ مَرِحَـــــتْ لهـــــا

كـــأنَّ نـــوالاً صَـــرَّ فـــي جلـــدِها النِّـــبْرُ[33]

اختار ان يكون في (كأن) اضمار الشأن والحديث، أي الأمرَ أو الحديث وقوله (نوالاً صر في جلدها النبر) تفسير للمضمر الذي في (كأن)[34]، وقد ذكر ابن سيده مصطلحاً آخر في هذه المسألة وهو اضمار الشأن أو الحديث، وقد اختلفت تسميات النحاة لهذا الضمير، إذ سماه البصريون (ضمير الشأن)[35]، وسماه سيبويه (اضمار الحديث)[36] وعبر عنه الكوفيون بـ (المجهول)[37] أما ابن سيده فقد جمع بين تسميتي البصريين وسيبويه، فسماه (اضمار الحديث والقصة والامر)[38].

2- مصطلحات الاعراب:

لقد استعمل النحاة هذا المصطلح للتعبير عن التغيير الذي يطرأ على حركات أواخر الكلم، نتيجة دخول عامل على هذه الكلمات، وقد قمت بتوزيع هذه المصطلحات بحسب حالات الاعراب من رفعٍ ونصبٍ وجرٍ وهي كالآتي:

المرفوعات:

من المصطلحات التي تخص حالة الرفع، المبتدأ، وهو مصطلح نحوي شاع استعماله عند المدرستين في الدلالة على ما يبتدأ به من الاسماء[39] أما سيبويه فقد سماه (المبني عليه) فضلاً عن استعماله مصطلح المبتدأ[40]، أما مصطلح الخبر فقد سماه سيبويه المسند[41] أو الحال[42] وقد استعمل ابن سيده هذين المصطلحين عند شرحه قول المتنبي:

ظلـــــَّت بهـــــا تنطـــــوي علـــــى كَبـــــدٍ

نضـــــيجةٍ فـــــوق خِلْبـــــِها يَـــــدُها

اذ قال: ((وقد يجوز أن يكون (نضيجة) صفة للكبد في اللفظ، ولليد في المعنى فاذا كان المعنى على هذا جاز في (نضيجة) الجر والرفع، فالجر على الصفة للكبد في اللفظ، والرفع على أن يكون خبر مبتدأ، وذلك المبتدأ هو اليد....))(43).

لمنصوبات:

من المصطلحات التي ذكرها في باب المنصوبات هي: المفعول به، والمفعول من أجله، والحال، والظرف، فمصطلح المفعول به استعمله النحاة لبيان ما وقع عليه الفعل[44]، وهو من المصطلحات الشائعة عند المدرستين، وقد ذكره ابن سيده في باب ظن، وذلك عند شرحه قول المتنبي:

دُعِيْتُ بتقريظيك في كلِّ مجلسٍ

فظنَّ الذي يدعو ثنائي عليكَ اسمي

اذ ذكر انه اراد: يدعوني، فحذف المفعول، وثنائي واسمي: مفعولا ظن[45]، ومن المصطلحات التي ذكرها مصطلح المفعول من اجله، وهو من المصطلحات التي يعد الزجاجي[46] (ت 340 هـ) الرائد في استعماله، وقد اطلق عليه البصريون (المفعول له)، وعبَّر عنه سيبويه بتسميات أخرى هي (المفعول له) و (عذر لوقوع الفعل والموضوع له)[47] واما الكوفيون فقد اطلقوا عليه التفسير[48]، وقد تابع ابن سيده الزجاجي في تسميته المفعول من اجله، فعندّ شرحه قول المتنبي:

يشتاق من يدِهِ الى سَبَلٍ[49]

شوقاً إليه ينبُتُ الأسَلُ[50]

ذكر أن (شوقاً) تعرب (مفعولا من اجله، وهو الذي يسميه سيبويه عذرا لوقوع الامر)[51].

واستعمل ابن سيده مصطلح الحال، وقد استعمله سيبويه للدلالة على الوصف الذي ذكر بيانا لهيأة ما قبله من المعارف[52]، وقد اطلق عليه الكوفيون مصطلح (القطع والحال)[53]، فعند شرحه قول المتنبي:

أحييتُها والدموعُ تُنْجِدُني[54]

شؤونها والظلامُ يُنْجِدُها

ذكر أن جملة (والدموع تنجدني) في موضع الحال من التاء في (احييت)، والجملة (والظلام ينجدها) في موضع حال من الهاء التي في (احييتها)[55]، ومن المصطلحات الاخرى التي استعملها في كتابه، الظرف، وهو مصطلح بصري، يعد الخليل أول من استعمله[56]، واطلق عليه الكوفيون مصطلح (المحل او الصفة)، وذكر ابن سيده هذا المصطلح كثيراً، فعند شرحه قول المتنبي:

يفـــــــارِقُ ســــــــهمُكَ الرَّجُـــــــل المُلاقـــــــي

فِـــــراقَ القـــــــوَس ِمــــــا لاقـــــــَى الرِّجـــــالا

اذ ذكر أن (ما) في قوله: (ما لاقى) منصوبة على الظرف[57].

المجرورات والتوابع:

من المصطلحات التي استعملها ابن سيده في هذا الباب، مصطلح الجر، وهو من مصطلحات البصريين، يعد ابو الاسود الدؤلي (ت 69 هـ) أول من وضعه[58]، واستعمله الخليل مع (الخفض)، وتأثر الكوفيون بالخليل فاثروا (الخفض)[59]، لذلك يمكن القول: ان الجر مصطلح بصري، والخفض كوفي. وذكر ابن سيده هذا المصطلح عند شرحه قول المتنبي:

رمــــاني خِســــاسُ النـــْاس ِمــــن صــــائِبِ اسْــــتِهِ

وآخَـــــــرُ قُطـْــــــــنٌ مــــــــن يديــــــهِ الجَنــــــادِلُ

إذ قال: (وقوله: (وآخر القطن) الجيد في (قُطْنٌ) الرفعُ، لأنه جوهر والجوهر لا يوصف به إلاّ أن الجر في مثل هذا قد يسوغ وذلك على توهم الصفة...))[60].

ومن المصطلحات الخاصة بالتوابع مصطلح التوكيد، وهو من مصطلحات الخليل[61]، وقد سماه سيبويه (تخصيصاً وتكريراً وتحقيقاً)[62]، فضلاً عن استعماله مصطلح (التوكيد)، اما الكوفيون فقد اطلقوا عليه تسميات منها التشديد والتكرير[63]، وعلى الرغم من كثرة هذه المصطلحات إلا أن مصطلح (التوكيد) هو المصطلح الشائع والمعروف عند النحاة.

اما ابن سيده فقد تابع النحويين في استعماله مصطلح (التوكيد)، فعند شرحه قول المتنبي:

جـــــــوابُ مســــــــائِلي أَلـــــــــهُ نظيـــــــــرٌ

ولا لـــــــــــكَ فـــــــــي سُـــــــــؤالِكَ لا، ألا، لا

اذ ذكر ان (لا) الثانية توكيد[64]، وعند شرحه قول المتنبي:

ســــرى الســــيفُ ممــــا تَطـْـــبَعُ الهِنـــْدُ صــــاحبي

إلـــــى الســــــيفِ ممَّـــــا يطبَـــــعُ اللهُ لا الهِنــــــْدُ

ذكر مصطلحي (الصفة والنعت)، فالنحويون استعملوا مصطلح النعت للدلالة على الصفة وقد ذكر ابن فارس (ت 392 هـ) نقلاً عن الخليل قوله:

((ان النعت لا يكون إلا في محمود، وإن الصفة قد تكون فيه وفي غيره))[65]، ومنهم من يرى أن النعت مصطلح بصري ثم اقتبسه الكوفيون والتزموا به[66]، وقد ذكر ابن سيده هذين المصطلحين عند شرحه بيت المتنبي السابق: اذ قال ((صاحبي: نعت للسيف، ولا يكون على حد قولك: (ضاربي) المنقولة من قولك زيد ضارب عمرا؛ لأنه لا يقال: زيد صاحب عمراً، وذلك أن هذه الصفة جردت من معنى الفعل، فلم يعدوها من المصادر...))[67].

ومن المصطلحات التي ذكرها أيضاً مصطلح (البدل) وهو مصطلح استعمله البصريون، اذ ان الخليل يعد أول من استعمله[68]، وتابعه بعد ذلك سيبويه اما الكوفيون فقد استعملوا عدة مصطلحات للإشارة الى مصطلح (البدل) منها: (الترجمة) و(التبيين) و(التكرير)[69]، و(التفسير)[70] و (المردود)[71].

واما ابن سيده فقد تابع البصريين في استعمال مصطلح (البدل)، فعند شرحه قول المتنبي:

وتـــــرى الفضـــــيلةَ لا تــــرُدُّ فَضْيلــــةً
الشـــمْسَ تشـــرِقُ والسَّـــحابَ كَنَـــهوَراً[72]

قال: (الشمس والسحاب) بدل من الفضيلة، وهو محمول على المعنى...)[73].

واستعمل ابن سيده مصطلح (العطف) وهو مصطلح بصري[74]، يقابله مصطلح النسق عند الكوفيين[75]، وقد استعمل ابن سيده مصطلح (العطف) متابعا في ذلك البصريين، فعند شرحه قول المتنبي:

يباعِـــدْنَ حبـــاً يجـــتمِعْنَ ووَصلـــهُ
فكيـــف بـــحِبٍّ يجـــتمِعْنَ وَصَـــدُّهُ

قال: ((وعطف (وصله وصده) على المضمر في (يجتمعن) اضطرارا))[76].

3- مصطلحات الاساليب:

من المصطلحات الخاصة بالأساليب النحوية التي ذكرها ابن سيده، مصطلح التعجب، ويعد أبو الاسود الدؤلي أول من وضع بابه[77]، وتابعه في استعماله الخليل[78]، ثم اطرد عند نحاة المِصْرَيْن[79]، أما ابن سيده فقد تابع من سبقه في استخدام هذا المصطلح، فعند شرحه قول المتنبي:

إبعِـــد بَعِـــدْتَ بياضـــاً لا بيـــاضَ لـــهُ
لأنـــتَ أسْـــوَدُ فـــي عَيْنِـــيْ مـــن الظُّلـــمِ

قال: ((فأما قوله: (اسود في عيني من الظلم) فخطأه فيه قوم، قالوا: ان (فِعْل) (افَعلَّ) هذا على اكثر من ثلاثة احرف، وهو (اسود) فلا تقع المفاضلة فيه الا بـ (اشد) و (أبين) وغيرهما من الافعال الثلاثية التي تاغ ليوصل بها الى التعجب من الافعال التي على اكثر من ثلاثة))[80].

وذكر مصطلح (الاستثناء) وهو من المصطلحات التي استعملها الخليل[81]، وتابعه في ذلك نحاة البصرة والكوفة[82].

وقد استعمل ابن سيده هذا المصطلح عند شرحه قول المتنبي:

كيـــــف ترثـــــي التـــــي تـــــرى كـــــُلَّ جَفـــــْنٍ
راءَهـــــا غيـــــرَ جَفْـــــنِها غيـــــرَ راقـــــي

فقد ذكر ان قوله: (غير جفنها) استثناء[83]، واستعمل ايضاً مصطلح (النداء) عند شرحه قول المتنبي:

لـــــم تـــــُسْمَ يـــــا هـــــارونُ إلاَّ بعـــــد مـــــا اقْـــــ
ـــتـــــرَعَتْ ونازَعـــــتِ اسْـــــمَكَ الأَســـــماءُ

اذ قال: ((وتقديره: لم تسم هارون يا هارون، فاكتفى من ذكر المفعول الثاني بقوله: يا هارون، لان نداءه اياه دليل على أنه اسمه))[84].

ومن المصطلحات التي استعملها ايضاً مصطلح الاستفهام، ويعد الخليل أول من استعمله[85]، ثم تابعه في ذلك النحويون من كلا المصرين[86]، وقد استعمل ابن سيده مصطلح الاستفهام عند شرحه قول المتنبي:

الســـــت مـــــن القـــــوم الأُلَـــــى مـــــن رمـــــاحهم
نـــــدَاهُمْ ومـــــن قـــــتلاهُمُ مُهْجَـــــة ُالبُخْـــــلِ

اذ قال: ((الست فاخرج اللفظ مخرج الاستفهام ومعناه الاثبات والتقرير))[87]، وهناك مصطلحات نحوية أخرى ذكرها ابن سيدة ومنها: الجحد والنفي والحال، والمدح والتعظيم والشتم، وام المنقطعة، والجملة، والاستفتاح، والمعدول، والماضي، والفصل بين المضافين، والتقدير، والتعليق وغيرها.

رابعاً: مصطلحات الدلالة واللغات والقراءات القرآنية:

فمن المصطلحات الدلالية التي ذكرها ابن سيده مصطلح المعرب الذي يمكن ان نعرفه بانه نقل الالفاظ العربية الى ما يناسب صيغ وابنية الالفاظ العربية، وقد ذكر ابن سيده هذا المصطلح عند شرحه قول المتنبي:

كَفِرِنـــــــــدي فِرِنـــــــــدُ ســـــــــيفي الجُـــــــــرازِ

لــــــــــذّةُ العـــــــــينِ عُـــــــــدَّةٌ لِلْبـــــــــرازِ

اذ قال: ((الفرند: ماء السيف، فارسي معرب، انما هو ما بين الباء والفاء...))[88].

ومن المصطلحات الدلالية التي ذكرها مصطلح الاستنشاق، وهو توليد بعض الالفاظ من بعض، بحيث ترجع جميع مشتقاتها الى أصلٍ يحدد معناها المشترك، أي هو (العلم الباحث في الجواهر من المباني الاصلية للكلمات قبل تصريفها)[89]، فعند شرحه قول المتنبي:

وقيدَتِ الأُيـَّلُ في الحِبالِ

قال: ((وقد اثبت (الأُيَّلُ) واشتقاقه ووزنه وتكسيره، وما فيه من اللغات في كتابي الموسوم بـ (المحكم)))[90].

اما المصطلحات الخاصة باللغات، فهي (لغتان، لغة فاشية، لغة تميم)، فأحياناً نجده يستعمل المنهج الوصفي، كوصفه احدى اللهجات بالمشهورة أو الفاشية، فعند شرحه قول المتنبي:

فـــــــــلِمْ لا تَلـــــــــوْمُ الـــــــــذي لامَهـــــــــا

ومـــــــــا فـــــــــصَّ خاتـــــــــمِهِ يَذْبـــــــــلُ

قال: ((ولِم: لغة في (لم) فاشية معروفة))[91]، وفي بعض الاحيان نجده يستعمل مصطلح اللغة منسوباً الى القبيلة، فعند شرحه قول المتنبي:

وبالسّـــمر عـــن سُـــمْرِ القنـــا غيـــرَ أننـــي
جناهـــا أحِبـــائي وأطرافهـــا رســـلي

قال: ((واراد (رسلي) فخفف، وهي لغة تميم))[92].

وذكر مصطلح القراءة عند شرحه قول المتنبي:

ولا وقفـــتَ بجِسْـــمٍ مُسْـــيَ ثالثـــةٍ
ذي أرْسُـــمٍ دُرُسٍ فـــي الأَرْسُـــمِ الـــدُّرُسِ

اذ استطرد كثيراً في شرح البيت الى أن قال: ((فأما قراءة من قرأ: (في أيامٍ نَحِسَاتٍ))[93] فذهب الفارسي الى أنه من باب فَرِق ونَزِى، توهموه على الفعل وان لم يكن له فعل، لم يقولوا: نَحِس النهار))[94].

خامساً: المصطلحات البلاغية:

من المصطلحات البلاغية التي ذكرها الحقيقة والمجاز، فالحقيقة هي (كل كلمة اريد بها ما وقعت له في وضع واضع)[95]، واما المجاز فهو: (كل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها؛ لملاحظة بين الثاني والاول فهي المجاز)[96].

وقد ذكر ابن سيده هذين المصطلحين عند شرحه قول المتنبي:

أثـــَّر فيهـــا وفـــي الحديـــدِ ومـــا
أثـــرّ فـــي وجهـــهِ مهنـــَّدُها

اذ قال: ((قوله: (اثر فيها) استعارة ومجاز غريب، كأنه توهم الضربة عينا، بل هو عندي ابلغ؛ لأنه اذا امكنه التأثير في العرض كان له الجوهر امكن، لكنه مع ذلك قول شعري، اعني انه ليس بحقيقة))[97].

ومن المصطلحات التي ذكرها مصطلح (الاستعارة) (وهي تسمية الشيء باسم غيره واذا قام مقامه)[98]، فعند شرحه قول المتنبي:

إذا مـــا لبـــِسْتَ الـــدَّهْرَ مســـتمتِعاً بـــه
تـــَخرَّقتَ والملبـــوسُ لـــم يَتَخـــرَّقِ

قال: ((لبس الدهر ملبوساً، انما هي استعارة....))[99].

وذكر مصطلح التشبيه، وهو (عقد مماثلة بين امرين، او اكثر قصد اشتراكها في صفة او اكثر بأداة لغرض يقصده المتكلم)[100].

فعند شرحه قول المتنبي:

امِطْ عنكَ تشبيهي بما وكأنَّهُ

فما أحَدٌ فوقي ولا أحَدٌ مثلي

قال: ((اما (كأن) فلفظة تشبيه... وأما (ما) فليست تشبيهاً...))[101].

ومن المصطلحات البلاغية التي ذكرها كثيراً مصطلح الكناية: وهي (لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه حينئذ كقولك: فلان طويل النجاد: أي طويل القامة...)[102]، فعند شرحه قول المتنبي:

يُرِيْكَ من خلقِهِ غرائِبَهُ

في مجدِهِ كيف يُخْلَقُ النَّسَمُ

قال: ((وانما الخلق ها هنا كناية عن الصنع، وكنى عنه بلفظ الخلق، ذهاباً الى ابتداع هذه الغرائب، وهذا من شديد المبالغة))[103].

سادساً: مصطلحات اخرى:

1- المصطلحات الخاصة بمنهاج البحث:

ومن هذه المصطلحات، القياس، والسماع، والمطرد، والشذوذ، فعلى سبيل المثال عند شرحه قول المتنبي:

تتقاصَرُ الأفهامُ عن إدْرَاكِهِ

مثلَ الذي الأَفلاكُ فيه والدُّنا

قال: ((والدنا: جمع الدنيا، كالعلا في جمع العليا، وذا مطرد))[104].

2- المصطلحات العروضية:

ومن هذه المصطلحات (الوزن، والقافية، والروي، والردف[105]، والتأسيس[106])، فعند شرحه قول المتنبي:

تحتَ العَجاجِ قوافيها مُضَمَّرَةً

إذا تُنُوْشِدْنَ لم يَدْخُلْنَ في أُذُنِ

قال: ((عني بالقوافي الخيل، وخصها بالذكر؛ لأنها اشرف ما في الشعر، لاشتمالها على اللوازم كالروي...والردف والتأسيس، وغير ذلك من طوائف القافية))[107].

الخلاصة :

لقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج، اهمها:

1- أوضح هذا البحث اهمية كتاب (شرح المشكل من شعر المتنبي)، لما حواه من علوم اللغة العربية (صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ودلالةً).
2- تابع ابن سيده البصريين في اغلب المصطلحات التي تناولها في كتابه وانه كان يرجح المصطلح البصري على الكوفي عند ذكر المصطلحات النحوية.
3- ان الكثير من المصطلحات النحوية مثل (الفعل المتعدي والنعت والحال) قد عرفت لدى الخليل، فكان اول من استعملها.
4- كثرة المصطلحات النحوية اذا ما قورنت بالمصطلحات الاخرى.

الهوامش

(1) ينظر: البرقوقي: 24/1. (مقدمة المحقق)
(2) تنظر: ترجمته في: وفيات الأعيان: 330/3. وبغية الوعاة: 448/1
(3) ينظر: شرح المشكل:33-34، 89، 386.
(4) ينظر: نفسه: 267
(5) ينظر: نفسه: 168
(6) ينظر:نفسه: 123. وابن سيده وآثاره وجهوده في اللغة: 251.
(7) ينظر: شرح المشكل:8 مقدمة المحقق
(8) ينظر: شرح المشكل من شعر المتنبي: 115.
(9) نفسه: 115.
(10) نفسه: 135.
(11) شرح الشافية: 3 / 197.
(12) شرح المشكل: 320.
(13) ينظر: الكتاب: 2 / 282.
(14) ينظر: المفصل: 338.
(15) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 2 / 302.
(16) شرح المشكل: 286.
(17) الصاحبي: 458.

(18) القصص: من الآية: 76.
(19) شرح المشكل: 53.
(20) المهذب: 365.
(21) شرح المشكل: 59.
(22) نفسه: 70.
(23) ينظر: نفسه: 40.
(24) نفسه: 110.
(25) نفسه: 59.
(26) ينظر: نفسه: 231.
(27) نفسه: 246.
(28) ينظر: نفسه: 319.
(29) نفسه: 212.
(30) الكتاب: 1 / 22 – 152.
(31) ينظر: نفسه: 1 / 189.
(32) ينظر: شرح الكافية: 2 / 3.
(33) النبر: دويبة تلسع الإبل.
(34) ينظر: شرح المشكل: 120.
(35) ينظر: الاصول في النحو: 1 / 186.
(36) ينظر: الكتاب: 2 / 176.
(37) ينظر: الاصول: 1 / 232.
(38) ينظر: نفسه: 1 / 86.
(39) ينظر: نفسه: 1 / 58.
(40) ينظر: الكتاب: 1 / 91.
(41) ينظر: نفسه: 1 / 23.
(42) ينظر: نفسه: 2 / 88.
(43) شرح المشكل: 28.
(44) ينظر: شرح المفصل: 1 / 124.
(45) ينظر: شرح المشكل: 68.
(46) ينظر: الجمل: 316 – 319.
(47) ينظر: الكتاب: 1 / 367.
(48) ينظر: معاني القران للفراء: 1 / 17.
(49) سبل: أسبل المطر نزل ، ينظر: مختار الصحاح: 284.(مادة سبل)
(50) الاسل: الشوك الطويل: ينظر: مختار الصحاح: 17. (مادة اسل)
(51) ينظر: شرح المشكل: 318.
(52) ينظر: الكتاب: 1 / 44.
(53) ينظرون: معاني القران للفراء: 1 / 53، ومجالس ثعلب: 1 / 375.
(54) الشؤون: مجاري الدمع. ينظر: مختار الصحاح: 326.
(55) ينظر: شرح المشكل: 30.
(56) ينظر: لسان العرب: 11 / 133 (ظرف).

(57) ينظر: شرح المشكل: 101.
(58) ينظر: طبقات النحويين: 21.
(59) ينظر: مجالس ثعلب: 1 / 75.
(60) شرح المشكل: 46.
(61) ينظر: العين: 1 / 195.
(62) ينظر: الكتاب: 1 / 245، 2 / 70، 2 / 125.
(63) ينظر / معاني القران للفراء: 1 / 177، 2 / 45.
(64) ينظر: شرح المشكل: 100.
(65) الصاحبي: 98.
(66) ينظر: المدارس النحوية اسطورة وواقع: 133.
(67) شرح المشكل: 122.
(68) ينظر: العين: 4 / 33.
(69) ينظر: همع الهوامع: 5 / 212.
(70) ينظر: معاني القران للفراء: 2 / 77.
(71) ينظر: نفسه: 1 / 82.
(72) الكنهور: السحاب المتراكم.
(73) شرح المشكل: 301.
(74) ينظر: مدرسة الكوفة: 360.
(75) ينظر: نفسه: 315.
(76) شرح المشكل: 266.
(77) ينظر: انباه الرواة: 1 / 16.
(78) ينظر: العين: 2 / 54.
(79) ينظر: الكتاب: 1 / 72، والاصول: 1 / 98.
(80) شرح المشكل: 48.
(81) ينظر: العين: 8 / 352.
(82) ينظر: الكتاب: 2 / 308، ومعاني القران للفراء: 1 / 210.
(83) ينظر: شرح المشكل: 148.
(84) نفسه: 89.
(85) ينظر: العين: 3 / 351.
(86) ينظر: الكتاب: 1 / 93، ومعاني القران للفراء: 3 / 5.
(87) شرح المشكل: 178.
(88) شرح المشكل:132. ينظر: المعرب: 120.
(89) ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية: 65.
(90) شرح المشكل: 322.
(91) نفسه: 185.
(92) نفسه: 295.
(93) فصلت: من الآية 16، وفيها قراءتان بفتح الحاء وسكونها. ينظر: الكشاف: 3 / 449.
(94) شرح المشكل: 41.
(95) اسرار البلاغة: 303.

(96) نفسه: 304.
(97) شرح المشكل: 32.
(98) البيان والتبين: 1 / 153.
(99) شرح المشكل: 207.
(100) جواهر البلاغة: 247.
(101) شرح المشكل: 38.
(102) الايضاح في علوم البلاغة: 183.
(103) شرح المشكل: 76.
(104) نفسه : 77.
(105) الردف: حرف مد أو لين يقع قبل الروي. شرح تحفة الخليل: 347.
(106) التأسيس: ألف تقع قبل الروي مفصولة عنه بحرف واحد متحرك يسمى الدخيل. نفسه: 352.
(107) شرح المشكل: 125.

المصادر والمراجع

- ابن سيده وآثاره وجهوده في اللغة، د. عبد الكريم شديد، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1984.
- اسرار البلاغة، الامام الجرجاني (ت 471 هـ) تحقيق: السيد محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية، د. ت..
- الاصول في النحو، ابن السراج (316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، النجف، 1393 هـ - 1973 م.
- انباه الرواة على انباه النحاة، ابو الحسن القفطي (ت 646 هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1369هـ - 1950م.
- الايضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت 646 هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد، مطبعة العاني، 1984 م.
- الايضاح في علوم البلاغة (مختصر تلخيص المفتاح)، تأليف: الخطيب القزويني (د. ت.).
- البيان والتبيين، الجاحظ (ت 225 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، 1367 هـ - 1948 م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1،1384هـ - 1964 م.
- الجمل في النحو، ابو القاسم الزجاجي (ت 337 هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط4، الاردن، 1408 هـ - 1988 م.
- جواهر البلاغة، السيد احمد الهاشمي، ط.1، القاهرة، 1378 هـ - 1960 م.
- شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، عبد الحميد راضي، مؤسسة الرسالة، بغداد، ط2، 1975 م.
- شرح ديوان المتنبي، عبد الرحمن البرقوقي، مصر (د. ت).
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترابادي (ت 686 هـ) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن واخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.
- شرح المشكل من شعر المتنبي، ابن سيده (ت 458 هـ)، تحقيق: الاستاذ مصطفى السقا، و د. حامد عبد المجيد، القاهرة، 1976 م.
- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس (ت 395 هـ)، تحقيق: السيد احمد صقر، 2003 م.
- طبقات النحويين واللغويين، ابو بكر الزبيدي (ت 379 هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، ط2، دار المعارف، مصر، 1984 م.
- ظاهرة الاشتقاق في اللغة العربية، طنطاوي محمد دارز، القاهرة، مطبعة عابدين، 1986 م.
- العين، الخليل بن احمد (ت 175 هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. ابراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982 م.
- الكتاب، سيبويه (ت 180 هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت، (د. ت.).
- الكشاف عن حقائق التنزيل، الزمخشري (ت 538 هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د. ت..
- لسان العرب: ابن منظور (ت711 هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبعة مصورة عن طبعة بولاق (د. ت.).
- مجالس ثعلب، ابو العباس ثعلب (ت 291 هـ) شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، دار المعارف، مصر، 1969 م.
- مختار الصحاح، ابو بكر الرازي (ت 616 هـ)، دار الرسالة، الكويت، 1402 هـ - 1982 م.

- المدارس النحوية اسطورة وواقع، د. ابراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر، عمان، 1987 م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط3، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1406 هـ - 1986 م.
- معاني القران، ابو زكريا الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي، ط3، بيروت، 1402 هـ - 1983 م.
- المعرب من الكلام الاعجمي، ابو منصور الجواليقي (ت 540 هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ - 1998 م.
- المفصل في علم العربية، الزمخشري، ط2، دار الجيل، بيروت، لبنان (د. ت.).
- المهذب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش وآخرون، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل (د. ت.).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1399 هـ - 1979 م.
- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، ابن خلكان شمس الدين أبو العباس احمد بن محمد بن أبي بكر (ت 681هـ) تحقيق د. احسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م

ثابت بن أبي ثابت اللغوي
وكتابه الفرق

ثابت بن أبي ثابت اللغوي

وكتابه الفرق

توطئة:

المؤلف وكتابه الفرق:

هو أبو محمد ثابت بن أبي ثابت[1]. واسم أبيه سعيد، وقيل: محمد، وقيل غير ذلك. ويعد من كبار علماء المدرسة الكوفية، أخذ من فصحاء العرب، وروى عن كبار اللغة أمثال: الأصمعي وابن الأعرابي.

وقد روى عنه الرستمي[2] كلاماً في كتاب الزاهر لأبي بكر ابن الأنباري ونصه: ((قال الرستمي عن ثابت بن عمرو الوريدان عند العرب من الوتين، والوتين عرق مستبطن الصلب معلق بالقلب يسقي كل عرق في الجسد...))[3].

أما سنة وفاته فإن المصادر أغفلتها، فهو كما نعرف من تلاميذ أبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، ولذلك نقول: إنه عاش إلى منتصف القرن الثالث الهجري أو بعده.

خلف ثابت بن أبي ثابت جملة من المصنفات في علوم العربية وهي:

1. خلق الإنسان وهذا الكتاب مطبوع بجزء واحد بتحقيق عبد الستار أحمد فراج في الكويت 1965م.
2. **خلق الفرس**: ذكره ابن النديم في الفهرست.
3. **الزهر والدعاء**: ذكره ابن النديم في الفهرست.
4. **العروض**: ذكره ياقوت الحموي في معجم البلدان.
5. **الفرق**: وهذا هو الكتاب المقصود بالدراسة، وسيأتي الكلام عنه.
6. **مختصر العربية**: ذكره ابن النديم في الفهرست.
7. **النعوت والصفات**: ذكره ثابت بن أبي ثابت في كتابه خلق الإنسان: 271.
8. **الوحوش**: ذكره ياقوت الحموي في الفهرست.

أما كتابه الفرق فقد بدأه المؤلف بمقدمة ذكر فيها: هذا كتاب ما خالف فيه تسمية جوارح الإنسان تسمية جوارح ذوات الأربع من البهائم والسباع وغير ذلك وما وافق عن الأصمعي وابن الأعرابي وأبي عبيد وأبي نصر وغيرهم من العلماء.

وقد قسم كتابه على ثمانية وعشرين باباً بدأها بباب الفم، وختمها بباب نعوت الناس في السرعة والعدو واختلافه.

ولم يكن هذا الكتاب هو الأول من نوعه في هذا الجانب، إذ سبقه كثير من العلماء ممن ألفّوا في الفرق بين الإنسان والحيوان ومنهم على سبيل المثال قطرب

(ت206هـ)، وأبو عبيدة (ت210هـ)، وأبو زيد الأنصاري (ت215هـ)، والأصمعي (216هـ)، وابن السكيت (244هـ)، وغيرهم.

جهوده اللغوية وتشمل:

أولاً: مصادر ثقافته اللغوية.

ثانياً: مباحثه اللغوية.

أولاً: مصادر ثقافته اللغوية:

استمد ثابت بن أبي ثابت ثقافته اللغوية في كتابه الفرق من أمرين:

الأول موارده اللغوية، والأخر شواهده اللغوية.

موارده اللغوية: تنوعت الموارد اللغوية لثابت بن أبي ثابت، التي كان لها الأثر الكبير في تشكيل المادة الرئيسية للكتاب، ومنها:

1. **النقل عن الصحابة والتابعين** رضي الله عنهم: استشهد بقول عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. فعند كلامه على لفظة (المطيب والمستطيب) قال: "المطيب والمستطيب: المستنجي بالأحجار... قال عمر بن الخطاب رحمه الله: (إنما اكل بيميني واستطيب بشمالي)[4].
وآستشهد بقول الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه في قوله: ((والحَشُّ والحُشُّ: موضع المتوضِّئ، وجمعه حُشّان... ومنه قول طلحة بن عبيد الله: ((إنّي أُدخِلتُ الحَشَ وقرّبوا فوضعوا الثّلج على قَفَيَّ وقالوا لتابعين))"[5].
2. **النقل عن الأعراب الفصحاء:** ((استشهد بقول أعرابية عند تفسيره لفظة برذون، إذ قال: "ويقال لذوات الحافر وغيرها من البهائم كلها، وبرذونة... قالت أعرابية تهجو ضرَّتها:
تزَحزحي عنّي يا برذونة
إنّ البراذينَ إذا جَرْيَنَة
مع العتاق ساعةً أعيينَه"[6]
واستشهد بكلام أبي فقعس الأسدي[7] وأبي الجراح[8] إذ قال: "قال أبو فقعس الأسدي: ولد البقرة أول سنة تَبِيع ثم جَذَع ثم ثَني ثم رباع ثم سديس ثم صالغٌ وسالغٌ. وهو أقصى أسنانه، فيقال بعد ذلك: صالغ سنةٍ وصالغ سنتين، وكذلك ما زاد، قال: وقال الكسائي وأبو الجراح: يقال لولد البقرة: عجل، والأنثى: عجلة، والجمع: عَجَلة"[9].
3. النقل عن علماء اللغة: نقل ثابت آراء الكثير من علماء اللغة، وبذلك ضمن لنا كثيراً من آراء العلماء وأقوالهم من كتبهم التي لم تصل إلينا. وفي هذا الجانب يمكن أن نقف عند أمرين:

الأول: أساليب النقل، والآخر: نسبة الأقوال إلى أصحابها.

أولاً: أساليب النقل: اعتمد ثابت على أسلوبين معروفين في النقل وهما:

1) أسلوب النقل المباشر: وهو أسلوب يتمثل في النقل من المصدر مباشرة من دون الاعتماد على مصدر آخر نقل من الأول، ومن الأمثلة على هذا الأسلوب في كتابه قوله: ((قال ابن الأعرابي: الخِشْفَ بعد الطلّي، ثم شَصَرٌ، والأنثى شصرة...))[10].
وهذا النوع أكثر وروداً من النقل غير المباشر.

2) أسلوب النقل غير المباشر: وهو أسلوب يتمثل في النقل عن الأصل بوساطة كتاب آخر نقل عن الأصل نفسه، ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب خروج الريح من الإنسان وغيره: قوله: ((قال أبو عبيد[11]: قال الأصمعي: يقال للرجل وغيره: عَفَقَ بها يَعفَق عَفقاً، وحبَجَ بها يَحبجُ حَبجَاً... ومَحَصَ بها يَمحصُ مَحصَاً، وحَصَابها،وغَضَفَ بها، وخَضَفَ بها: كل ذلك إذا فَعَلَ))[12].

موارده اللغوية

1. الكسائي (ت189هـ): نقل عنه نصوصاً في اللغة، منها قوله: "حُصَر غائفة وأُحصر، وأُسِرَ بولهُ لا غير"[13].
2. يحيى بن المبارك اليزيدي (ت202هـ): نقل عنه نصاً واحداً في باب الغائظ وموضع الخلاء، إذ قال: ((قال اليزيدي: أرجَعَ الرجلُ من الرَّجيع))[14].
3. أبو عبيدة (ت210هـ): نقل عنه نصوصاً كثيرة في اللغة، منها قوله: ((للضَّبِّ نِزكان، وللأنثى خَرجانِ...))[15].
4. الأصمعي (216هـ): نقل عنه في اللغة، وهو يأتي بالمرتبة الثانية في عدد مرات النقل بعد آبن الأعرابي: ومن الأمثلة التي توضح النقل عنه قوله: ((يقال منه: ظفر الإنسان وجمعه: أظفار، وأظفور وجمعه أظافير))[16].
5. أبو زيد الأنصاري (ت215هـ): نقل عنه في تفسير لفظة عِرنين: إذ قال: ((العِرنينُ: ما صُلُبَ من العضم))[17].
6. أبو عبيد (ت224هـ): ومنها قوله: ((قال أبو عبيد: قال الفراء: حتى الثور يخثي خَثياً، وواحد الأخثا: خِثي))[18].

شواهده اللغوية:

1- القرآن الكريم:

يمثل القرآن الكريم النص العربي الصحيح الذي أثار اهتمام العلماء؛ لما ضمه من الكلام المبين المعجز الذي تحدى به العرب جميعاً، وقراءاته لابد من الاحتجاج

بها سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة، ولذلك من العيب على النحاة أنهم لا يحتجون بالقراءة الشاذة، لأن القراءات جميعها حجة في العربية.

وقد احتج ثابت بالقرآن الكريم في بيان أن معنى الطمث هو النكاح[19]، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [20]. والذي ذكره اللغويون بشأن هذه اللفظة انها تأتي على معانٍ عدة منها الافتضاض، وقيل طمثت بمعنى حاضت، وقيل: الجماع، قال ثعلب: الأصل في الطمث: الحيض ثم جعل للنكاح[21].

أما المفسرون فقد ذكروا معانيَ مشابهة للمعنى اللغوي، قال الطبري: "وقوله: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ يقول: لم يَمسُسهنَّ إنسٌ قبل هؤلاء، وكان بعض أهل العلم بكلام العرب من الكوفيين يقول: الطمث هو النكاح بالتدمية، ويقول: الطمث هو الدم... فعن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: لم يطمثن بمعنى: لم يدمهن، وعن عكرمة: لم يجامعهن))[22].

وعند حديثه عن ماء الرجل قال: ((ويقال لماء الرّجل: الَمني والمَذيُ والوَذيُ، فأمّا المنّي فالغليظ الذي يكون منه الولد، يقال منه: أمنى يمني إمناءً، ومنه قول الله عز وجل: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ﴾ [23]))[24]. قال الزمخشري: " ﴿مَّا تُمْنُونَ﴾ ما تمنونه أي تقذفوه في الأرحام من النطف"[25].

وفي باب الحمل قال عن المرأة: ((ويقال لهما إذا عَظمَ بطنها: امرأة مُثقلٌ، وقد أثقلت، ومنه قول الله عز وجل: ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت﴾ [26]))[27]. قال الزمخشري: ((فلما أثقلت حان وقت ثقل حملها كقولك أقربت))[28].

2- الحديث النبوي الشريف:

لم يحدثنا القدامى من العلماء عن موقفهم من الاحتجاج بالحديث أو عدم الاحتجاج، إذ إنّ أكثرهم ربما يخشون الولوج في هذا الجانب، والذي نراه أنهم كانوا يتجهون نحو الإقلال من الاستشهاد بالحديث الشريف، ومن خلال التمعن في كتاب سيبويه نجد أنه لا يحوي إلا أحاديث قليلة قياساً على كثرة الشواهد الشعرية والشواهد القرآنية، ويمكن أن نقول أن هناك ثلاثة مذاهب تدور حول الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف منها: المانع، والمنكر، والمتوسط بين ذلك، ولكلٍ حججه على ما يقول.

وثابت بن أبي ثابت كان من القائلين بصحة الاستشهاد بالحديث النبوي، إذ إنه جاء بالمرتبة الثانية بعد القران، وقد كان مسلكه في ذكر الحديث أن لا يقدم له بقوله: قال الرسول ﷺ، أو ما يشبه ذلك، ويستعيض عن ذلك بالإشارة إلى أنه حديث، ومن ذلك قوله: جاء في الحديث[29]، أو قوله: ومنه الحديث[30]، أو قوله: ومنه حديث النبي[31]، ولكنه في أحيان أخرى يصرّح بهذا التصدير فنجده يقول: قال النبي ﷺ [32].

ومن الأمثلة على احتجاجه بالحديث الشريف قوله: ((ويقال: طاف يطوفُ طوفاً، ويقال: يَبسَ طوفُه في بطنه، وجاء في الحديث: (لا تُدافعوا الطَّوف في الصلاة)[33]))[34].

وقال في الموضع نفسه: "ويقال: ((عَسرَ عليه خروج طوفه، وجاء في الحديث: (لا يتحدثنّ آثنانِ على طوفهما)[35]))[36]. ومن الأمثلة أيضاً قوله: ((ويقال: وَطِئَ المرأة يطؤها وطأً وبَاعَل يُباعلُ مُباعلةً وبِعالاً، وجاء في الحديث: (إنّ أيّامَ التشريق أيّامُ أكلٍ وشربٍ وبعالٍ)[37]))[38].

ومن استشهاده بالحديث أنه ذكر أنّ معنى الجبهة هي الخيل[39]، جاء في الحديث: (ليس في الجبهة ولا في الكُسعَة ولا في النّخّة صدقةٌ)[40].

وذكر ثابتٌ أن الحذَفَ: اللّطاف السودُ من الضأن والواحدة: حَذفَه[41]، جاء في الحديث: (أنّ النبي ﷺ، قال: تراصّوا بينكم في الصلاة لا تتَخلّلكم الشياطين كأنها بنات حذَفَ، قيل: يا رسول الله وما بنات حَذَفٍ؟ قال: ضأنٌ صفارُ سود جردٌ تكون باليمن)[42].

3- الشعر:

من المعروف والمسلّم به أنّ الشعر ديوان العرب، ولذلك فإنّ اعتماد الشعر مصدراً للغة لا غرابة فيه، إذ إنّ الشعر هو ديوان الأمة العربية وعنوان فخرها، ومن الملاحظ أنّ النحاة واللغويين كانوا يعنون بالشعر، ولذلك أكثروا من الاستشهاد به وحفظه، وكان ثابت بن أبي ثابت أحد أولئك اللغويين الذين أكثروا من الاستشهاد بالشعر فمن خلال عرض المسائل اللغوية التي طرحها في كتابه القراءة المتعمقة والدقيقة في كتاب الفرق وجدنا أن ثابتاً لا يكاد يغادر صحيفة واحدة من كتاب إلا وجعل للشعر فيها نصيباً، إذ يحتوي الكتاب على أكثر من 150 شاهداً شعرياً، وبذلك فإنّ الشواهد الشعرية تتبوأ المنزلة الأولى قياساً على الشواهد الأخرى، فقد استشهد لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين أمّا الشعراء المولدون فلا مكان لهم في قائمة الاستشهاد.

أولاً: الشعراء الجاهليون:

إنّ الشعر الجاهلي تبوأ المكانة الأولى في كتاب الفرق، فقد استشهد بشعر الأعشى[43]، والنابغة الذبياني[44]، والحارث بن حلزة[45]، والمتلمس[46]، وأوس بن حجر[47]، وزهير بن أبي سلمى[48]، وعلقمة[49]، وطرفة بن العبد[50]، وعبيد بن الأبرص[51]، وامرئ القيس[52]، وعنترة بن شداد[53]، وعدي بن زيد[54]، وأبي داود الأبادي[55]، وبشر بن أبي حازم[56]، ومهلهل[57]، والأسود بن يعفر[58]، وإن أكثر الشعراء الجاهليين الذين آستشهد بشعرهم هم الأعشى، وزهير، وطرفة، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد آستشهد بشعر الأعشى عند كلامه على الأنف، إذ قال نقلاً عن

ابن الأعرابي: ((الراعف: الأنف أيضاً، ومنه قولهم: رَعَفتُ القومَ: إذا تَقَدمتُهم وسبقتهم، قال الأعشى[59]:

بِهِ ترعفُ الألفَ إذا أَرسِلَت   غَداةَ الصباحِ إذا النقعُ ثارا))[60]

وفي باب الظُفر ذكر أن الظفر يستعار للطائر والسَّبع[61].

لدى أسدٍ شاكي السلاحِ مُقاذِفٍ   له لَبدٌ أظفاره لم تُقلّمِ[62]

واستشهد بقول طرفة[63]:

إذا جلسوا خيَلتَ تحتَ ثيابِهم   خرانقَ توفي بالضَّغيبِ[64] لها نَذرا

وذلك لبيان أن الخرانق جمع خِرنق، وهو ولد الأرنب[65].

ثانياً: الشعراء المخضرمون:

من الشعراء المخضرمين الذي كان لهم حظ في كتاب الفرق هم:

حسان بن ثابت[66]، والنابغة الجعدي[67]، والحطيئة[68]، وحُميد بن ثور[69]، والشماخ[70]، والأغلب العجلي[71]، والبريق الهذلي[72]، وأبو كبير الهذلي[73]. ومن الأمثلة على الاستشهاد بشعر المخضرمين الاستشهاد بشعر حسّان، إذ قال نقلاً عن الأصمعي: ((الخنطلة: القِطعة من الخيل، وتكون من البقرة والحمير، قال حسّان[74]:

وخناطيلِ كجِنّانِ الملا ... مَن يُلاقوه من الناس يُهَل))[75].

ومن الأمثلة أيضاً استشهاده بشعر الأغلب، فقد قال نقلاً عن أبي عبيدة: ((الوَقير والقِرة: الغنم، قال الأغلب[76]:

ما إنْ رأيناَ مِلِكاً أغارا

أكثرً منه قِرة وقارا

قال: والقار: الإبل))[77].

وقد استشهد بشعر الشماخ، وذلك عنه قوله: ((ويقال: ذَنَّ أَنفُه يَذنُّ ذَنيناً، قال الشّماخ[78]:

تُوائِلُ من مصَكٍّ أنصَبتهُ ... حَوالبُ أَسهرَته بالذّنينِ

الذّنين والذُّنانُ للإنسانِ وغيره، يقال: ذَنّ أَنفُه"[79].

ثالثاً: الشعراء الإسلاميون:

احتج ثابتٌ لشعراء إسلاميين، ومنهم: جرير[80]، والفرزدق[81]، وذو الرمّة[82]، والأخطل[83]، والراعي[84]، والطرمّاح[85]، وكثير[86]، والقطامي[87]، وأبو النجم العجلي[88]، والعجاج[89]، وزياد الأعجم[90]، ورؤبة[91].

ومن خلال قراءة الشواهد الشعرية للمخضرمين تبوأ العجاج المكانة الأولى في كثرة شواهده يليه في ذلك الطرمّاح، فقد استشهد بشعر العجاج في بيان جواز حذف الميم من (فم) للضرورة الشعرية، إذ قال: ((يقال: هذا فم زيدٍ، وفو زيد، ورأيت فا زيدٍ، ووضعت الشيء في في زيد، إذا أضفت لم تبال أيهما جئت به، فإذا لم تضف لم يكن إلا فم، نحو قولك: رأيت له فماً حسناً، ولا تقل: فا حسناً، وهذا فيَ، لا فوك فماً حسناً، إلا أنه قد جاء في الشعر وليس كل ما يجوز في الشعر يجوز في الكلام؛ لأن الشعر موضعُ اضطرار، قال العجاج[92]:

خالط من سلمى خياشمَ وفا))[93].

وقد استشهد بشعر جرير لبيان جمع مشيمة، إذ قال: ((المشيمة للمرأة، وهي التي فيها الولد، والجمع: مَشيمٌ ومشايم[94]، قال جرير[95]:

وذاك الفَحـــلُ جـــاء بِشَـــر نَجـــلٍ   خبيثـــــاتِ المثـــــابرِ[96] والمَشِـــــيم

وعند شرحه لفظة (الكِراض) قال: ((ويقال لماء الفحل: الكراض

ســـوفَ تُـــدنيكَ مـــن لمـــيسَ سَـــبَنتَا   ةٌ أمـــارت بـــالبولِ مـــاءَ الكِـــراض

ويقال: كَرضتِ الناقةُ ماءَ الفحل كرضاً وكروضاً))[97].

ومن خلال آحتجاجه بالشعر يلحظ عليه ما يأتي:

1- عدم احتجاجه بشعر المولدّين، فهو في هذا على وفق منهج جمهور اللغويين.

2- إن أغلب شواهده غير منسوبة، فهو في هذا يستعمل عبارات تدل على استشهاده بالشعر، كقوله: قال الشاعر[98]، أو قال آخر[99]، قال الراجز[100]، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "والدَّهدَهان: الكثيرة من صغار الإبل، قال الراجز[101]:

قد نَهلَت إلاّ دُهَيدِهِينا

إلاّ ثَلاثَين وأربعينا

قُلصياتٍ وأبيَكرينا"[102].

3- وقد يكتفي بالاستشهاد بجزء من شطر البيت أو عجزه، وذلك عند شرحه لفظة (اليَعرُ)، إذ ذكر أن اليَعرُ: الجدي[103]، واستشهد على ذلك بقول البُريق الهذلي[104].

مقيماً بأملاح كما رُبطَ اليَعرُ

4- ابتعاده قليلاً عن جادة الصواب في نسبة الأبيات الشعرية إلى أصحابها، ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((ومنه قيل: رجلٌ مُسَخدٌ، إذا كان ثقيلاً من مرض، وهو الشُّهود أيضاً، قال الهذلي:

فجـــاءت بِمثـــلِ السّـــابريِّ تَعَجبـــوا   له والثَّرى ما جفَّ عنه شهودها))[105]

نسب ثابتٌ البيت للهذلي، ومن خلال تتبعنا له لم نجده في ديوان الهذليين، لكننا وجدناه في ديوان حميد بن ثور الهلالي[106].

4- الأمثال:

للأمثال أهمية كبيرة في كلام العرب، إذ يحوي المثل على أمور لا تجتمع في غيره: إيجاز في اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكتابة، وهذا الأمر جعل العلماء يهتمون به، فوضعوا كتباً في الأمثال العربية مثل كتاب الأمثال للمفضل الضّبي، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، ومجمع الأمثال للميداني، والمستقصى في الأمثال للزمخشري، وغيرها.

أما عن حقيقة المثل: فيقول الميداني نقلاً عن المبرد: ((المثل مأخوذة من المثال، وهو قول سائر يشّبه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه، وحقيقته ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول))[107].

وقد احتج ثابتٌ بالأمثال في كتابه الفرق، لبيان معاني الألفاظ، فعند شرحه لفظة (ظَالِع) قال: ((ويقال: صرفت الكلبةُ صِرافاً وصَروفاً، وظَلَعت تظلعُ ظُلوعاً، ومن أمثالهم: (لا افعلُ ذلك حتى ينام ظالع الكلاب)[108] أي: الصارف))[109].

وفي باب النكاح قال: "يقال: نَكَح ينكِحُ نَكحاً ونكِاحاً، ولامسَ يُلامِسُ ملامسةً ولماساً، وباضعَ مبُاضعةً وبِضاعاً، ويقال في المثل: (كمُعلمَةٍ أُمهَّا البِضاعَ)[110]))[111].

وفي باب (ما يخلق في الرحم فيخرج مع الوالد) قال: ((ويقال في مثلٍ: (انقطع السَّلَى في البطن)[112]. يضرب ذلك للشيء إذا يُئسَ منه فلم يُرجَ))[113].

وقال في الإبل نقلاً عن أبي زيد: ((الذَّود: من الثلاثةِ إلى العشرةِ، ويقال في مثلٍ: (الذَّودُ إلى الذَّود إبلٌ)))[114].

ثانياً: مباحثه اللغوية:

وتشمل:

1- جهوده في فقه اللغة.
2- جهوده في علم الصرف.

1- جهوده في فقه اللغة:

من مباحث فقه اللغة التي أثارها في كتابه هي:

الترادف:

ونعني بها تعدد الألفاظ لمعنى واحد، وهذه الظاهرة بارزة بوضوح في كتاب الفرق، والترادف له صورتان:

الأولى: الترادف في الأسماء:

1. الترادف المختلف الأصوات:

ومن الأمثلة عليه قوله في باب الصدر: ((والبَرك: وسط الصدر، وهو القصُّ، وهو الزَّورُ، والبِركة، ويقال له: الجَوشَنُ، والجوؤش، والجُؤشُوش))[115]. وقوله: ((والوَألة: بَعَرُ الغنم وأبوالها، والكِرسُ أيضاً، وهو الذي بعضه على بعض، قال العجاج[116]:

يا صاحِ هل تعرفُ رسماً مكرَساً))[117].

وقال نقلاً عن أبي عبيدة: ((يقال لموضع الغائط: الخلاء، والمذهب، والمرفق والمِرحاضُ))[118].

2. الترادف المختلف بحرف واحد:

ومن الأمثلة عليه: ((ويقال: الغِريَلُ والغِربَنُ: ما بقي في أسفل القارورة من الدّهن، وفي أسفل الحوض من الطين))[119].

والأخرى: الترادف في الأفعال:

ومن الأمثلة على الترادف في الأفعال، قوله نقلاً عن الأصمعي: ((ذَرَقَ الطائرُ وخَذَقَ ومَزَقَ وزَرَقَ يذْرَقُ ويَخذِقُ ويمزقُ ويَرزَقُ))[120].

ويقال سفسق الطائر مثل ذرق. جاء في الحديث: (كنّا عند آبن مسعود فمرَّ علينا طائرٌ فَسَفَسقَ داءُ بطنه، فسألنا آبن مسعود عن غَسلِه فَرخصَ في ذلك)[121].

ونقل ثابت نصين في الترادف في الأفعال، الأول: عن ابن الأعرابي، وهو قوله: ((يقال: زَقَّ وسَجَّ وتَرَّ وَحَكَّ: إذا حذف به))[122]. والآخر عن أبي عبيد وهو قوله: ((يقال: وَنَمَ الذُّبابُ وذَقَطَ، قال الشاعر[123]:

وَقَد وَنَمَ الذّبابُ عليه حتى ... كأنّ ونيمَهُ نقطُ المِدادِ))[124].

ومن الأمثلة أيضاً قوله: ((ويقال: كاَم الفرسُ يكوم كوماً، وطرق، ونَجَلَ، وعاسَ...))[125].

ومن الأمثلة ما قاله في الجلوس: ((يقال: جَلسَ الرجل يجلسُ جُلوساً، وقَعَدَ يقعدُ قعوداً، وجَذَ وجثا يجذو ويجثو جُذوّاً وجُثوّاً إذا جثا على ركبتيه))[126].

ومن الأمثلة ما قاله في مثل الموت من الإنسان: ((يقال: ماتَ فلانٌ موتاً، وفطسَ يفطِس فَطساً، وفَقَسَ يَفِقس فَقساً، وتَرزَ، وقضى نحبه وهذا كثر))[127].

اللغات واللهجات:

اهتمّ ثابت بلهجات القبائل العربية الفصيحة، كأشارته إلى لهجة الحجاز، وذلك في قوله: ((والمعَز والمعزى والمعيز كلُّه واحد، وأهل الحجاز يقولون: المَعز، وقالوا: الضئين للضّأن، مثل ما قالوا: المعيز))[128].

وأشار أيضاً إلى تعدد اللغات، ونعني به اختلاف لهجات العرب الفصحاء في ضبط مفردات الكلمة وحركتها، كإشارته إلى ضبط كلمة (فم) إذ قال نقلاً عن الأصمعي[129]: ((يقال: هذا فَمُ الرجلِ وفِمِ الرجل، وفُمُ الرجلِ، وقال الشاعر:

يفتح للضّغم فَمَا لهمَّا عن سُبُكٍ كأنّ فيه السَّما))[130].

وعند حديثه عن ولد الثعلب قال: ((ويقال لولد الثعلب: تَتفُلٌ و تَتفَلٌ: تُتفُلٌ: ثلاث لغات، وقال امرؤ القيس[131]:

لهــا أيطــلاً ظبــيٍ وســاقا نعامــةٍ وإرخـاءُ سِرحانٍ وتقريبُ تَتفُل))[132].

وأشار إلى تعدد اللغات في الفعل (شقي)، إذ قال: ((يقال: فَطَرَ نابُه يَفطِرُ فطوراً، وشَقَأ يَشقَأ شَقَأً، وشُقوءاً، وشَقِيَ، أيضاً لغة، وشقُ يشق شقوقاً، وقال الطرماح[133]:

ســوَيعية النــابينِ تَعــدِلُ ضَــبعَها بأفتلَ عن سَعدانةِ الزَّورِ بائنِ))[134].

تعليل تسمية الأشياء:

والمقصود بهذه الظاهرة: محاولة المؤلف تعليل تسمية الأشياء بالأسماء المختلفة، وقد اهتم ثابت بهذه الظاهرة في كتابه، ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((ويقال له من سباع الطير: المنقار والمِنسَر... وإنّما سُمِّيَ منسراً؛ لأنه يُنسر به...))[135].

وعند حديثه عن رجيع الإنسان قال: ((وإنّما سُمَّي رجيعاً؛ لأنه رجع عن حاله الأولى، وجاء في الحديث: (لا يستنجي برجيع ولا رمة ولا روث)[136]))[137].

ونقل عن ابن الأعرابي في تسمية العُرّة قولَه: "العُرَّة: كُلُّ قبيحٍ وكلُّ قَذَرٍ، وإنّما سُمِّيَت العُرَّة في ذلك))[138].

وقد علل ثابت تسمية الحيوانات، ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((وإنّما سُمِّي فصيلاً؛ لأنه فُصل عن أمِّه، والفصال هو الفطام، ومنه الحديث: (لا رَضاع بعد فِصالٍ)[139]))[140].

وقوله: ((وإنّما سُمِّي ابن لبون؛ لأنّ أمّه كانت ارضعته السَّنة الأولى ثم كانت من المخاض السنة الثانية ثم وضَعَتَ في السنة الثالثة فصار لها لَبنٌ، فهي لبونٌ، وهو ابن لبون، والأنثى بنت لبون))[141].

وهناك ظواهر لغوية أخرى، بإشارته إلى المعرّب في قوله: ((وبَرَق: وإنّما أصله بَرَه فَعُرِّب...))[142].

وإشارته إلى الأشتقاق بقوله: ((إنّ (بكّة) آشتقت من البَك، وهو الدفع؛ لأن الناس يَبُكُّ بعضهم بعضاً، أي يدفع))[143].

1- جهوده في علم الصرف:

من المباحث التي أثارها في علم الصرف:

الجموع:

أشار إلى طائفة من الألفاظ التي جمعت، ومن الأمثلة على ذلك قوله: ((ويقال له من الطير: مِنقار، والجمع: مناقير، ومِحجَن ومِحجنة والجمع: مَحاجِن، والمِحجَن: كلّ معقوفٍ للطائر وغيره، وكذلك الأصجَن، والجمع: صُجنٌ))[144].

وعند حديثه عن العِرنين قال: "والعرنين: الأنف، والجمع: عرانين، وقال الشاعر[145]:

وكنتُ إذا نفسُ الغويّ نَزَت بهِ سَفَعتُ على العِرنين منه بَميسَمِ))[146].

وفي باب (الظفر) نقل عن الأصمعي قوله: ((يقال منه: ظُفر الإنسانِ وجمعه: أظفار، وأظفور وجمعه أظافير))[147].

وفي باب (أسماء الأولاد) قال: ((ويقال له من ذوات الحافر: مُهرٌ، والأنثى: مُهرة، والذكور: مهار وأمهار، وجمع مُهرة: مُهَرٌ ومُهَرات، وقال الشاعر[148]:

خُوصاً يُساقِطن المِهارَ والمُهَر

وقال أخر[149]:

يَقذفنَ بالمُهَرات والأمهار))[150].

ومن الأمثلة أيضاً قوله: ((إذا وَضَعت العُنزُ ما في بطنها قيل: سَليلٌ ومَليطٌ، وقال أبو زيد: ساعة تضعه من الضأن والمعز جميعاً ذكراً كان أو أنثى: سَخلة، وجمعها: سَخلٌ وسِخال، فلا يزال ذلك آسمه ما رضع اللبنَ، ثم هي البَهمةَ للذكر والأنثى، وجمعها: بَهمٌ، وقال الشاعر[151]:

ولَيس يزجُرُكُم ما توعظونَ بهِ والبَهمُ يزجرها الراعي فَتَنزَجرُ

فما كان من أولاد المعز فهو جَفر، والأنثى: جَفرَةٌ، والجمع: جفار... فإذا رَعَى وقَوِي وأتى عليه حول فهو عريض، وجمعه: عِرضان...))[152].

وهناك أمثلة كثيرة على ظاهرة الجموع في كتاب الفرق، كقوله لولد الخنزير: الخنّوص والجمع: خَنانيص[153]، وقوله لولد الكلب: درص، والجمع: أدراص[154]، وقوله لولد النعام: رأل، والجمع: رِئال[155].

وعن المباحث التي تطرق لها في علم الصرف مبحث أبواب الفعل، فقد كان يمثل لأبواب الفعل الثلاثي، ومن الأمثلة على ذلك: قوله: ((ويقال: قاعَ البعير يقوعُ قَوعاً وقياعاً، وقَعاً يَقعُو قُعوّاً: وهو إرساله نفسه على الناقة عند الضِّراب، ويقال أيضاً: ضَرَبَ يَضرب ضراباً، وقَرَعَ يَقرع قُرعاً، وطرَق الناقةَ يطرُقُها طَرقاً))[156].

ومن الأمثلة قوله: ((ويقال لذي الظِّلف: سَفِدَ يَسفَدَ سِفَاداً، وذَقَطَ يَذقِطُ ويذقُط ذَقطاً))[157].

وقوله: ((والدّفيفُ: اللّين، قال: دَفَّ يَدُفُّ دَفيفاً ودَفاً))[158].

ومن القضايا الصرفية التي طرحها في كتابه أيضاً، لكنها لم تنل نصيباً كبيراً من الدراسة: قضية التصغير، ففي باب (الشفه) قال نقلاً عن الأصمعي: ((هي من

الإنسان الشفه، وكان ينبغي أن تكون شَفَهَة وذلك أنهم إذا صغّروها قالوا: شُفَيهةَ، فيردونها إلى أصلها، ويجمعون فيقولون: شِفاهٌ كثيرة...))[159].

وأشار أيضاً إلى قضية النسب عند تعليقه على قول الشاعر[160]:

وما عمرو إلاّ نعجةٌ سَاجِسِيةٌ   تَخَزلُ تحتَ الكَبشِ والثّغرُ وارمُ

إذ قال: ((ساجِسِيَّةٌ منسوبة إلى ساجِس من أرض الشام، وهي غنمٌ شاميَّة حُمرٌ صغار الرؤوس))[161].

وفي ختام هذا البحث توصل الباحث إلى الأمور الآتية:

1- إن كتاب الفرق موسوعة لغوية ذو فائدة كبيرة، نظراً لما تميز به من تفسير دقيقٍ لظواهر اللغة المتنوعة.

2- لقد أعطى ثابتٌ كلَّ شيءٍ حقه من البحث، فقد مثّل لكلّ ظاهرةٍ بما يناسبها من الشواهد، فقد استشهد بالآيات الكريمة، واحتج بالأحاديث الشريفة مخالفاً في ذلك ابن الضائع وغيره ممن لا يحتجون بالحديث الشريف، أما في الشعر فقد استشهد بأشعار الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، مبتعداً عن أشعار المولّدين.

3- أقرّ بوجود ظاهرة الترادف في اللغة من خلال الأمثلة التي أشار إليها موافقاً في ذلك رأي سيبوية وابن خالويه وابن جني.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الهوامش

(1) ينظر عنه: طبقات النحويين واللغويين: 205، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: 197، ومعجم الأدباء: 7/140-142 ، وغاية النهاية في طبقات القرّاء: 1/188، ومعجم المؤلفين: 3/100.
(2) الرستمي: هو أبو محمد عبد الله بن رستم، مستملي ابن السكيت. تنظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: 208، وانباه الرواة: 2/120.
(3) الزاهر: 2/402.
(4) الفرق: 37.
(5) نفسه: 40.
(6) نفسه: 63.
(7) نفسه: 77.
(8) نفسه: 77.
(9) نفسه: 77.
(10) نفسه: 76.
(11) ينظر كلامه في المخصص: 8/58.
(12) الفرق: 41.
(13) نفسه: 37.
(14) نفسه: 40.
(15) نفسه: 30.
(16) نفسه: 23.
(17) نفسه: 22.
(18) نفسه: 96.
(19) ينظر: نفسه: 47.
(20) الرحمن: 74.
(21) ينظر: معجم ألفاظ القرآن: 299.
(22) جامع البيان: 27/150، الجامع لأحكام القرآن: 17/120.
(23) الواقعة: 58.
(24) الفرق: 5.
(25) الكشاف: 4/56.
(26) الأعراف: 189.
(27) الفرق: 53.
(28) الكشاف: 2/136.
(29) ينظر: الفرق: 36.
(30) ينظر: نفسه: 41.
(31) ينظر: نفسه: 47.
(32) ينظر: نفسه: 36.

(33) الفائق: 370/2.
(34) الفرق: 35.
(35) الفائق: 370/2.
(36) الفرق: 35.
(37) الفائق: 119/1.
(38) الفرق: 35.
(39) نفسه: 85، وينظر: حياة الحيوان الكبرى: 281/1.
(40) غريب الحديث لأبي عبيدة: 7/1.
(41) نفسه: 161/1.
(42) نفسه: 87.
(43) ينظر: الفرق: 23.
(44) ينظر: نفسه: 24.
(45) ينظر: نفسه: 25.
(46) ينظر: نفسه: 26.
(47) ينظر: نفسه: 34.
(48) ينظر: نفسه: 78.
(49) ينظر: نفسه: 23.
(50) ينظر: نفسه: 60.
(51) ينظر: نفسه: 71.
(52) ينظر: نفسه: 24.
(53) ينظر: نفسه: 42.
(54) ينظر: نفسه: 19.
(55) ينظر: نفسه: 25.
(56) ينظر: نفسه: 28.
(57) ينظر: نفسه: 88.
(58) ينظر: نفسه: 88.
(59) ديوانه: 40.
(60) الفرق: 22.
(61) ديوانه: 23.
(62) الفرق: 23.
(63) ديوانه: 117.
(64) الضغيب: صوت الأرنب، راجع كتب المعاجم.
(65) ينظر: الفرق: 80.
(66) ينظر: نفسه: 52.
(67) ينظر: نفسه: 25.
(68) ينظر: نفسه: 20.
(69) ينظر: نفسه: 18.
(70) ينظر: نفسه: 44.

(71) ينظر: نفسه: 76.
(72) ينظر: نفسه: 75.
(73) ينظر: نفسه: 19.
(74) ينظر: ديوانه: 67/1.
(75) الفرق: 85.
(76) شعره: 17.
(77) الفرق: 87.
(78) ديوانه: 326.
(79) الفرق: 44.
(80) ينظر: نفسه: 73.
(81) ينظر: نفسه: 47.
(82) ينظر: نفسه: 58.
(83) ينظر: نفسه: 73.
(84) ينظر: نفسه: 66.
(85) ينظر: نفسه: 52.
(86) ينظر: نفسه: 41
(87) ينظر: نفسه: 101.
(88) ينظر: نفسه: 89.
(89) ينظر: نفسه: 37.
(90) ينظر: نفسه: 47.
(91) ينظر: نفسه: 74.
(92) ديوانه: 225/2.
(93) الفرق: 18.
(94) ينظر: خلق الإنسان لثابت: 12.
(95) ديوانه: 116.
(96) المثابِر: جمع مَثبِر، وهو الموضع الذي تلد فيه المرأة وتنتج فيه الناقة.
(97) الفرق: 47.
(98) ينظر: نفسه: 42، 43.
(99) ينظر: نفسه: 25.
(100) ينظر: نفسه: 33.
(101) الأبيات في التكملة والذيل والصلة: 341/6.
(102) الفرق: 84.
(103) ينظر: نفسه: 75.
(104) ديوان الهذليين: 95/3. أسائل عنهم كلما جاء راكب.
(105) الفرق: 61.
(106) ليس في ديوان الهذليين، وإنما هو لحُميد بن ثور. ينظر: ديوانه: 75.
(107) مجمع الأمثال للميداني: 5/1.
(108) جمهرة الأمثال: 97/1.

(109) الفرق: 46.
(110) جمهرة الأمثال: 153/2.
(111) الفرق: 46.
(112) جمهرة الأمثال: 159/1.
(113) الفرق: 60.
(114) جمهرة الأمثال: 462/1.
(115) الفرق: 25.
(116) ديوانه: 185/1.
(117) الفرق: 38.
(118) نفسه: 40.
(119) نفسه: 92.
(120) نفسه: 39.
(121) النهاية: 278/2.
(122) الفرق: 39.
(123) الفرزدق، ديوانه: 215.
(124) الفرق: 39.
(125) نفسه: 100.
(126) نفسه: 93.
(127) نفسه: 93.
(128) نفسه: 87.
(129) الفرق للأصمعي: 6.
(130) الفرق: 17.
(131) ديوانه: 113.
(132) الفرق: 79.
(133) ديوانه: 497.
(134) الفرق: 26.
(135) نفسه: 20.
(136) النهاية: 203/2.
(137) الفرق: 36.
(138) نفسه: 39.
(139) غريب الحديث: 70/3.
(140) الفرق: 69.
(141) نفسه: 70.
(142) نفسه: 75.
(143) نفسه: 49.
(144) نفسه: 19.
(145) الشاعر هو الأعشى، كما في ديوانه ديوانه: 94.
(146) الفرق: 22.

(147) نفسه: 23.
(148) بلا عزو في الفرق: 15.
(149) الربيع بن زياد في اللسان: (مهر)، وصدره:
ومجنبات ما يذقن عذوفاً
(150) الفرق: 65.
(151) في الحيوان: 497/5 بدون نسبة.
(152) الفرق: 72-73.
(153) نفسه: 80، وينظر: الفرق لابن فارس: 82.
(154) الفرق: 80.
(155) نفسه: 81.
(156) نفسه: 51.
(157) نفسه: 52.
(158) نفسه: 102.
(159) نفسه: 18.
(160) البيت في اللسان: (سجس) بدون نسبة.
(161) الفرق: 33.

المصادر والمراجع

- أنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي (ت646هـ)، تحقيق: أبو الفضل، مطبعة دار الكتاب، مصر، 1955-1973.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، ابن مسعر التنوخي (ت442هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الرياض، 1981.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي (ت671هـ)، دار الشعب، القاهرة، ط2، 1374هـ.
- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري (ت395هـ)، تحقيق: أبو الفضل وقطامش، مصر، 1964.
- حياة الحيوان الكبرى، كمال الدين الدميري (ت808هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1374هـ-1954م.
- الحيوان، الجاحظ (ت)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، منشورات المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1388هـ-1969م.
- خلق الإنسان،ثابت بن أبي ثابت (ق3هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الكويت، 1965.
- ديوان الأعشى، تحقيق: جاير، لندن، 1928.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: أبي الفضل، دار المعارف بمصر، 1969.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 1974.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، مطبعة دار الكتب المصرية، 1363هـ.
- ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968.
- ديوان طرفة، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، دمشق، 1975.
- ديوان الطرمّاح، تحقيق: الدكتور عزة حسن، دمشق، 1968.
- ديوان العجاج، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السلطي، دمشق، 1971.
- ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله إسماعيل الصاوي، مصر، 1936.
- ديوان الهذليين، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1965.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام، 1399هـ-1979م، طبع على مطابع المؤسسة الوطنية للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- شعر الأغلب العجلي، جمعه الدكتور نوري القيسي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1980.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ت379هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973.

- غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: برجستراسر وبرتزل، القاهرة، 1932.
- غريب الحديث، أبو عبيدة (ت224هـ)، حيدر آباد، 1965.
- الفائق في غريب الحديث، الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي وأبو الفضل، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1971.
- الفرق، الأصمعي (ت216هـ)، تحقيق: ملر، فينا، 1976.
- الفرق، أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1982.
- كتاب الفرق، لثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث الهجري)، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1408هـ-1988م.
- الكشاف، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت (د. ت).
- لسان العرب، ابن منظور (ت711هـ)، بيروت، 1968م.
- مجمع الأمثال، الميداني (ت518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1959.
- المخصص، ابن سيدة (ت458هـ)، بولاق، 1318هـ.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي (ت626هـ)، مطبعة دار المأمون، مصر، 1936.
- معجم ألفاظ القرآن نادرة الاستعمال في لغتنا المعاصرة، تأليف: الدكتور صلاح الدين حسين والدكتور حامد عبد الهادي حسين، مطبعة ديوان الوقف السني، بغداد، ط1، 1427هـ-2006م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق، 1961.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مصر، 1963-1965م.